جـــــامعـــــة 8 مـــــاي 1945

قـــالمـــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص:إدارة أعمال مالية

تحت عنوان

دور النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين جودة المعلومة المالية

– من وجهة نظر المحاسبين ومحافظي الحسابات –

إعداد الطالب:

خرشيش فاتح

إشراف الأستاذ:

غراس محمد الطاهر

السنة الجامعية 2015- 2016

كلمـــــــة شكـــــــر

بداية أتقدم بالشكر إلى الله سبحانه وتعالى الذي منحني القوة

وأمدني بالصبر حتى إتمام هذا العمل المتواضع

وعملا بالحديث الشريف "من لا يشكر الناس، لا يشكر الله"

أتوجه بعميق شكري وتقديري للأستاذ **غراس محمد الطاهر**

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة وعلى كل نصائحه

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ: **قلاب دبيح لياس**

على كل المساعدات والتوجيهات التي قدمها لي في سبيل إتمام هذا العمل.

الشكر موصول أيضا إلى كل زملاء الدراسة والعمل الذين كانوا عونا

لي ومنبعا للتفاؤل.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

لإنجاز هذه المذكرة.

خرشيش فاتح

فهرس المحتويات

كلمة شكر

فهرس المحتويات ..... **I**

قائمة الجداول ..... **V**

قائمة الأشكال ..... **VII**

قائمة الملاحق ..... **VIII**

قائمة الرموز والاختصارات ..... **IX**

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: عرض عام حول النظام المحاسبي المالي

تمهيد **7**

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي 8

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ونطاق تطبيقه 8

المطلب الثاني: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي 11

المطلب الثالث: خصائص النظام المحاسبي المالي وأهدافه 12

المبحث الثاني:مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية **14**

المطلب الأول: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي وامتيازات تطبيقه 14

المطلب الثاني: ماهية المعايير المحاسبية الدولية 19

المطلب الثالث: مقارنة النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) 25

المبحث الثالث:القواعد العامة للإدراج والتقييم في الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي 29

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول قواعد الإدراج والتقييم 29

المطلب الثاني: القواعد العامة للتقييم والتسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي 31

المطلب الثالث: أهم القواعد الخاصة للتقييم حسب النظام المحاسبي المالي 33

خلاصة **40**

الفصل الثاني: تأثير النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية

ودوره في تحسينجودة المعلومة المالية

تمهيد **42**

المبحث الأول: جودة المعلومة المالية **43**

المطلب الأول: المعلومة المالية وتصنيفها 43

المطلب الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية وأهميتها 48

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية 55

المبحث الثاني: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ومبدأ الإفصاح المحاسبي **58**

المطلب الأول: عرض وتقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF 58

المطلب الثاني: مستعملوا القوائم المالية وأهدافها 65

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي لضمان الشفافية في القوائم المالية 68

المبحث الثالث: دور النظام المحاسبي المالي في ضمان الخصائص النوعية للمعلومة المالية **74**

المطلب الأول: مدى توفير النظام المحاسبي المالي لخاصية الملاءمة 74

المطلب الثاني: مدى توفير النظام المحاسبي المالي لخاصية الموثوقية 76

المطلب الثالث: دور الإفصاح في تحقيق خاصيتي الملاءمة والموثوقية 77

خلاصة **79**

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمهيد **81**

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية **82**

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية 82

المطلب الثاني: تحضير وتصميم الاستبيان 83

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة 84

المبحث الثاني: معالجة وعرض تحليلي لنتائج الاستبيان **85**

المطلب الأول: طرق وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة 85

المطلب الثاني: عرض وتحليل الخصائص الديموغرافية للعينة 87

المطلب الثالث: عرض تحليلي لنتائج محاور الدراسة 92

المبحث الثالث: قراءة وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات **107**
المطلب الأول: قراءة نتائج محاور الدراسة 108
المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة 111
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة 114
خلاصة **117**
خاتمة عامة **119**
قائمة المراجع **123**
الملاحق **129**

مقدمة:

تشهد بيئة المال والأعمال اليوم نموا ملفتا وتوسعا في النشاط الاقتصادي والمالي للمؤسسات ، بفضل ما يميز العالم في السنوات الأخيرة من تطورات متسارعة في عديد المجالات، أهمها ثورة الاتصالات الحديثة وموجة العولمة وما أنبثق عنها من عولمة اقتصادية ومالية كان لها أثر مباشر على الأنظمة المحاسبية للدول ، بل وكانت سببا في فرض الواقع الاقتصادي العالمي الجديد، الذي تقوده حاليا المنافسة الحرة ،منطق الأسواق المالية، وحرية انتقال رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين الدول دون قيد أو شرط، وهو ما ساهم في بروز ظاهرة انتشار الشركات المتعددة الجنسيات عبر العالم وحاجاتها إلى وجود أنظمة محاسبية مالية محلية تستجيب لطموحاتها وتتوافق في تطبيقاتها مع المرجعية الدولية، ما أدى إلى تنامي وزيادة الطلب على المعلومات المحاسبية والمالية من طرف المستثمرين ومختلف المتعاملين لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية.

لكن وحتى تؤدي هذه المعلومات المحاسبية والمالية الدور الاقتصادي المنوط بها يجب أن تكون ذات جودة عالية، أي تتصف بالملاءمة والموثوقية من خلال الصدق في التعبير عن كل الأحداث والتعاملات التي قامت بها المؤسسة، حيث لم تعد مشكلة الواقع الاقتصادي الذي نعيشه هي مشكلة توفير المعلومات في حد ذاتها، بل تعدت ذلك لتصبح مشكلة توفير المعلومات المفيدة منها وذات الجودة العالية وطريقة نشرها وعرضها في وقتها للاستفادة منها،لهذا أضحى إعداد القوائم والتقارير المالية عن الوضع المالي ونتائج الأعمال يستدعي الكثير من الدقةوالعناية والصدق في التعبير من الداخل ليلقى الاهتمام من الخارج، ناهيك عن ضرورة الاستناد إلى قواعد ومعايير في الإعداد تلقى الإجماع والقبول العام، وهو ما جعل الممارسات المحاسبية في صلب اهتمام كبرى المنظمات والهيئات الدولية،ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية، سواء من أجل تنظيمها كمهنة رائدة أو مراجعة معاييرها باستمرار لكي يتم توحيد تطبيقاتها عبر العالم، والتصدي بالتالي للمشاكل المحاسبية المعاصرة التي تطرح هنا وهناك والتضييق في فجوة الاختلاف في المعالجات المحاسبية بين الممارسات المحلية والممارسات الدولية المعترف بها أو ما يعرف باعتماد معايير جودة المعلومة المالية(IAS/IFRS).

والجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية التي ذكرناها، وبعد إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومفاوضات انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، بادرت إلى القيام بإصلاحات هامةعلى نظامها المحاسبي من أجل محاولة توفير فضاء إقتصادي جديد هدفه جلب واستقطاب الإستثمار الأجنبي، حيث أثمر ذلك عن إعداد وإصدار النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي أستمد وراعى في أغلب نصوصه التشريعية والتطبيقية إحترام المرجعية الدولية، وقد جاء النظام المحاسبي المالي الجديد والذي بدأ العمل به في مطلع سنة 2010 خصيصا لتنظيم العمل المحاسبي ومخرجاته بإعتماده لنفس مكونات القوائم المالية المعتمدة دوليا، والذي يشير

أيضا إلى وجوب توفير الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية صراحة في بعض مواده ونصوصه التطبيقية للإستجابة أكثر لثقة الأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومات المالية ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على الصعيد الدولي أيضا.

أولا/ الإشكالية المطروحة:

من خلال ما تم طرحه فإن إشكالية الدراسة تتلخص في السؤال الرئيسي التالي:

* **ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين جودة المعلومة المالية؟**

وللإجابة على هذا التساؤل يتطلب منا البحث الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى ماذا يهدف مشروع النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر؟
- هل عرض القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF يساعد في تقديم معلومات مالية ملائمة لمتخذي القرارات؟
- هل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات يساهم في توفير الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية؟

ثانيا/ فرضيات الدراسة:

- يهدف النظام المحاسبي المالي SCF بنصوصه وتطبيقاته الجديدة الى تطوير وتحديث العمل المحاسبي وتشجيع الإستثمار.
- شكل وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF يساعدالأطراف المستخدمة لها في إستنتاج معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرار.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات يساهم في توفير خصائص الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والمقارنة لتحسين جودة المعلومة المالية.

ثالثا/ أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع نجد:

1/ الأسباب الذاتية ويمكن تلخيصها في:

* بحكم دراستي السابقة لهذا التخصص (محاسبة وضرائب).
* الشعور بأهمية الموضوع في ظل التطور الذي عرفته مهنة المحاسبة وطنيا ودوليا.

2/ الأسباب الموضوعية التي تتعلق بالموضوع ذاته وهي:

* محاولة تزويد المكتبة الجامعية بهذا المرجع الجديد.
* محاولة معرفة واقع تطبيق نصوص النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر، وهل يؤدي فعلا إلى التحسين من جودة المعلومة المالية.
* أهمية المعلومة المحاسبية المالية في حد ذاتها بالنسبة للمؤسسة، وإعتبارها أساسا ومرجعا لإتخاذ القرارات الهامة، وأيضا للدور الذي تلعبه في الإقتصاد الحديث.

رابعا/ أهداف الدراسة وأهميتها:

1/ **الأهداف** التي تسعى إليها الدراسة هي:

* محاولة إثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة، وبالتالي الإجابة على إشكالية الموضوع.
* تقييم ومقارنة نصوص النظام المحاسبي المالي نظريا مع معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS.
* محاولة إستنتاج الخصائص النوعية للمعلومة المالية من خلال النصوص التطبيقية للنظام المحاسبي المالي.

2/ **أهمية الدراسة:**

تلعب المعلومة المحاسبية المالية في القوائم المالية دورا رائدا في تحريك ورفع حجم الإستثمارات خاصة إذا كانت تتصف بمواصفات جودتها، وبالتالي فهي تساهم في تنمية الإقتصاد الوطني، وتزداد أهمية الموضوع في ظل قيام الجزائر بإصلاحات هامة على نظامها المحاسبي. بجعله أكثر قربا وتوافقا مع الممارسات الدولية، في ظل التوجه الإقتصادي الجديد الذي تبنته الدولة بالانفتاح على العالم وإنتهاج سياسة الإقتصاد الحر.

خامسا/ منهجية الدراسة:

استدعت طبيعة هذا البحث أن يكون المنهج المستخدم في جانبه النظري منهجا وصفيا، من خلال إستعراض مجموعة من المفاهيم والحقائق المحاسبية الحديثة التي تخص النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المحاسبية والمالية، والاستعانة بالمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال استعمال استمارة استقصاء كأداة بحث قدمت للعينة المستجوبة في شكل أسئلة مغلقة حول الموضوع، قابلة للتحليل والتفسير ونراها مفيدة ومهمة لإثراء البحث والإجابة على إشكاليته.

سادسا/ الدراسات السابقة:

تم الإطلاع على العديد من الدراسات ذات الصلة بالبحث،وكانت أقربها صلة من موضوع دراستنا ما يلي:

- دراسة بولجنيب عادل (2014) بعنوان:

دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية.

حيث حاولت هذه الدراسة معرفة دور وأهمية إعتماد المؤسسة للمعايير المحاسبية الدولية في توليد معلومات مالية ذات جودة عالية، بحكم توفيرها لمجموعة من الخصائص النوعية الأساسية المحققة لمنفعة المعلومة المالية ومنها (الملاءمة والعرض العادل، القابلية للفهم والتحقق والمقارنة) وخلصت الدراسة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية تحترم مبدأ الجوهر فوق الشكل وتهدف إلى تطبيق مبدأ القيمة العادلة لمساعدة المستثمرين على تقييم أداء المنشاة، بالمقابل لا تعتمد على مبدأ التحفظ وتفضل الإستغناء عنه تدريجيا وتعتبره يقود إلى نتائج مضللة.

- دراسة ناصر محمد علي المجهلي (2009) بعنوان:

خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرار

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإطار الفكري والمفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وأثر ذلك في ترشيد عملية إتخاذ القرارات، وقد أدت نتائج الدراسة الميدانية من خلال التحليل والدلالات الإحصائية لأراء فئات أفراد العينة حول الموضوع إلى إظهار موافقة أغلبية المستجوبين وبدرجة عالية وتأييدهم حول مدى توفير التقارير الماليةالتي تنشرها الشركات التجارية في اليمن لمعلومات محاسبية تتصف بالملائمة والموثوقية وقابليتها للمقارنة عبر السنوات، ودرجة تأثيرها في عملية إتخاذ القرارات.

- دراسة عبد الكريم شناي (2009) بعنوان:

تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية.

لقد حاولت هذه الدراسة تحديد أوجه التقارب والإختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني PCN والنظام المحاسبي المالي SCF ، وكذلك محاولة إستنتاج الآثار المحتملة من وراء الإصلاحات المحاسبية في الجزائر إبتداءا من سنة 2007، وأفاق تبني النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات في الجانب النظري، وكيف ستكون عليه القوائم المالية شكلا ومضمونا بعد تطبيق القواعد الجديدة للتقييم والتسجيل من خلال دراسة ميدانية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد والتي تكمن في تحسين ومقارنة المعلومة المالية من أجل التشجيع على الإستثمار.

سابعا/ هيكل الدراسة:

تبعا للأهداف المتوخاة من الدراسة، ومحاولة منا لمعالجة إشكاليتها بتساؤلاتها الفرعية، وإختبار فرضياتها، تم تقسيمها إلى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول: نظري ومن خلاله تم التعرض لموضوع النظام المحاسبي المالي بشكل عام.

الفصل الثاني: نظري وتناولنا فيه عرض القوائم المالية وجودة المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثالث: كان تطبيقيا حيث قمنا فيه بنقل التساؤلات المطروحة حول الموضوع إلى العينة المستهدفة في شكل مجموعة من التساؤلات تربط بين متغيرات الدراسة، تكون إجاباتها قابلة للتحليل الإحصائي وبناء النتائج.

ثامنا/ صعوبات الدراسة:

يمكننا حصر صعوبات الدراسة فيما يلي:

1/ **صعوبات الجانب النظري:**

* قصر المدة الزمنية المخصصة لإنجاز هذا العمل بصفة عامة مقارنة بحجمه وأهميته.
* نقص كبير في المراجع الخاصة بالمحاسبة في المكتبات الجامعية خاصة لمؤلفين جزائريين، ويكاد يكون انعدام للمراجع ذات الصلة والعلاقة بموضوع دراستنا (النظام المحاسبي المالي).

2/ **صعوبات الجانب الميداني:**

* رفض الكثير من مسؤولي المؤسسات الاقتصادية فكرة إجراءنا لتربص تطبيقي في مرحلة أولى.
* قصر المدة الزمنية المتبقية للجانب الميداني رغم أهميتها.
* صعوبة في توزيع استمارات الإستبيان وتماطل في الرد عليها واسترجاعها.

المقدمـــة

الفصل الأول:

عرض عام حول

النظام المحاسبي

المالي

تمهيد:

سارعت الجزائر في العقدين الأخيرين على غرار الكثير من الدول على إحداث إصلاح محاسبي شامل في سياق إصلاحات اقتصادية لا بد منها، قصد تسريع وتيرة التنمية وأملا في تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ودعم سوق رأس المال وتنشيطها. فكان لزاما تبني وإصدار قواعد محاسبية ومالية جديدة تواكب التطورات، وتتفق مع المعايير المحاسبية الدولية، وتستجيب للمشاكل المحاسبية المعاصرة، لأن السبب الرئيسي لتبني هذا النظام المحاسبي الجديد كان محدودية المخطط المحاسبي الوطني (PCN)،وعجزه عن مواجهة متطلبات البيئة الاقتصادية الجديدة، وضعف درجة المقروئية للمعلومة المالية المنشورة في القوائم المالية الختامية.

ولقد أسفر هذا الإصلاح المحاسبي عن صدور النظام المحاسبي المالي(SCF) بموجب القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وأحكام أخرى تطبيقية لاحقة، والساري المفعول إبتداءا من 2010/01/01، هذا القانون يحمل في طياته نصوص وأحكام تواكب التطورات الدولية في مجال الفكر المحاسبي، وتهدف لتنظيم المعلومة المحاسبية والمالية وتعطي لها الكثير من الشفافية كما أنها مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية أو تتوافق معها خاصة عندما يتعلق الأمر بتوحيد نمط المعالجة. من أجل تلبية إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية وعلى رأسهم المستثمر الأجنبي.

ولتسليط الضوء وتبسيط الأمور أكثر حول النظام المحاسبي المالي تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الثالث: القواعد العامة للإدراج والتقييم في الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

من أجل إضفاء المزيد من الشفافية والمصداقية للمعلومات المالية، وتوحيد أنماط المعالجة والتقييم لكل الأحداث الاقتصادية مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لتحفيز واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، قامت الجزائر بتطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية خاصة في العقدين الأخيرين، وهذا كحتمية لتغير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كان أهمها إصلاح منظومة التشريعات والأنظمة المحاسبية، بانتهاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني PCN، الذي أصبح لا يساير المسلك الاقتصادي الجديد، واستبداله بتشريع جديد متضمن في القانون 11/07، المسمى بالنظام المحاسبي المالي SCF. المؤرخ في 2007/11/25.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ونطاق تطبيقه

أولا/مفهوم النظام المحاسبي المالي

عرفت المادة الثالثة (03) من القانون رقم 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي كما يلي:

«المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية تسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية»[1]

ويعتبر النظام المحاسبي المالي كبديل للمخطط المحاسبي الوطني، ويندرج في إطار تحديث الآليات التي تساير الإصلاح الاقتصادي الذي توجهت إليه الدولة، بداية من المبادئ العامة التي تحكمه، وصولا إلى القوائم المالية المقدمة في النهاية، مرورا طبعا بما يحمله في طياته من قواعد لتقييم وتصنيف الحسابات، التي أحترمت أو أعتمدت على جزء مهم من المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS.

نستخلص من التعريف السابق عدة خصائص لهذا النظام أهمها:

- ✓ أن المحاسبة المالية نظام للمعلومة المالية، حيث جاء النظام المحاسبي المالي الجديد ليركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد: 74 بتاريخ 2007/11/25، الجزائر، سنة 2007، ص 03

- ✓ عرض كشوف مالية تعكس بصدق المركز المالي وتتمثل في الميزانية.
- ✓ معلومات يمكن قياسها عدديا.
- ✓ معلومات مالية يمكن تصنيفها وتقييمها وتسجيلها وفق المعايير الدولية.
- ✓ قياس الأداء المالي ونجاعة الوحدات الاقتصادية من خلال جدول حسابات النتائج (التعرف على نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة).
- ✓ كذلك يمكن قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية أي قدرة الوحدة أو المؤسسة على توليد التدفقات النقدية.
- ✓ دون أن ننسى خاصية إعداد القوائم المالية ذات المصداقية في نهاية السنة المالية، من أجل تفعيل خاصية الاتصال بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بالمنشأة.

ثانيا/نطاق تطبيقه

لقد بين أحكام تطبيق النظام المحاسبي المالي المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008.[1] وكذلك القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومدونة الحسابات، الصادر في الجريدة الرسمية، عدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.[2]

وكان مقررا أن يتم تطبيق هذا النظام في 2009/01/01، إلا أنه تأجل بموجب الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 24 جويلية 2008، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008.[3] وباعتماد الجزائر لهذه الإصلاحات، ألغى النظام المحاسبي المالي العمل بأحكام الأمر رقم 35-75 المؤرخ في 29 أفريل 1975، المتضمن المخطط الوطني المحاسبي، وأصبح هذا القانون ساري المفعول إبتداءا من 2010/01/01، والشكل التالي يوضح المنظومة القانونية الكاملة لتطبيقه.

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ScF، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015، ص 95

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص 3

[3] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 95

الشكل رقم (01): المنظومة المتكاملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

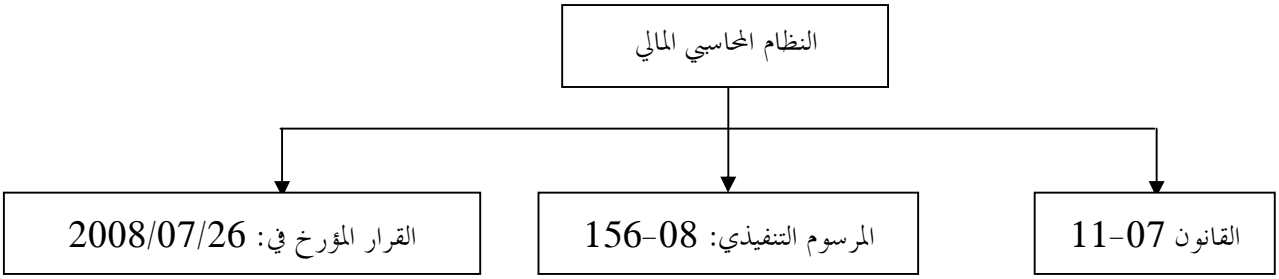

المصدر: مخلوفي محمد عادل، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2015، ص:29

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم، بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، كما يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

والمؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية: [1]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين(*)عليها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

[1] ن حاج علي، النظام المحاسبي المالي الجديد، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 6-7

*النشاط التجاري رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار وعدد المستخدمين لا يتعدى 09 أجراء، أما النشاط الإنتاجي والحرفي والخدمي والنشاطات الأخرى فرقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار وعدد العمال لا يتعدى 09 أجراء

المطلب الثاني: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي. [1]

أولا/الأسباب الداخلية

❖ أثبتت تجربة العمل بالمخطط المحاسبي الوطني PCN، أن هذا الأخير لا يستجيب ولا يتوافق مع حاجات المؤسسة الاقتصادية في محاولة معرفة وضعيتها المالية، كما أنه يستجيب بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية.

❖ أن النظام المحاسبي القديم لا يتماشى مع توجه البلاد نحو متطلبات اقتصاد السوق، لكون الدولة كانت في ظل الاقتصاد الموجه طرف فعال،وتسيطر على الميدان الاقتصادي، أما في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، يصبح دورها ينحصر في دور الإشراف، التنظيم، والمراقبة.

❖ بصفة عامة طغت القيود القانونية على المخطط المحاسبي القديم، فمن جهة نجد أن هذا النظام وضع لتسيير وتنظيم الحياة الاقتصادية للدولة والمؤسسات، إلا أن النظرة القانونية تشير إلى أنه كان يخدم مصالح الدولة أكثر.

❖ نجد أن المؤسسات الاقتصادية في ظل المخطط المحاسبي الوطني، كانت تستخدم بطريقة مبالغ فيها مبدأ الحيطة والحذر، في حين أهملت كلية الاعتماد على مبدأ الصورة الوافية والصادقة، وبعبارة أخرى الاستخدام غير العقلاني للمؤونات في مواجهة الخسائر الحاصلة.

❖ نجد أن المخطط المحاسبي القديم يعتمد كليا على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم بنود الميزانية، رغم ما يعاب على هذا المبدأ من عدم قدرة بياناته المحاسبية على ترجمة الأحداث الاقتصادية والواقع، خاصة في ظروف التضخم،الأمر الذي يجعله لا يلبي احتياجات التسيير وعمليات إتخاذ القرار، وإهماله إلى إعداد قوائم مالية تصنف على أساس وظيفي، وكذلك غياب التحليل الدقيق للتغيرات الحاصلة في خزينة المؤسسة، بغياب اعتماده على جداول تدفقات الخزينة، وهي أسباب محاسبية بحتة.

❖ كذلك من الأسباب الرئيسية لهذا الانتقال هو تمكين المؤسسات ومتخذي القرار من الحصول على معلومات صادقة وشفافة، تعكس الوضعية المالية الحقيقية، وهي تميل لأن تكون أسباب مالية.

ثانيا/الأسباب الخارجية

تستلزم الاستجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارةضرورة تبني المعايير المحاسبية الدولية، بهدف خلق ذلك الانسجام والتوافق في الأنظمة المحاسبية، من أجل وضع الاقتصاد الوطني على سكة الاندماج ومواكبة الاقتصاد العالمي. فحينما تحولت وظيفة الدولة من راعية

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 98

للاقتصاد، إلى مشرفة ومراقبة عليه، وفي ظل هذا الوضع الجديد، أصبحت المؤسسات الاقتصادية في بيئة معقدة تستوجب الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، سواء بجذب رؤوس الأموال والشراكة (*)، أو عن طريق استعمال معلومات تتمتع بالشفافية والموثوقية، من أجل تلبية الحاجة المتزايدة للتمويل. ومن خلال تبني هذه المؤسسات لمعايير المحاسبة الدولية، يصبح لجوءها إلى الأسواق المالية والبنوك الدولية، وتحقيق غاياتها وأهدافها أكثر واقعية.

(*)المادة 55: من القانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016. والتي جاء فيها وفيما يخص الشراكة الأجنبية.

«يتم توفير التمويلات الضرورية لإنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة، باستثناء تشكيل رأس المال. بصفة عامة عبر اللجوء إلى التمويل المحلي غير أنه يرخص اللجوء للتمويلات الخارجية الضرورية لإنجاز الاستثمارات الاستراتيجية من طرف المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، وذلك حالة بحالة من طرف الحكومة»

المطلب الثالث: خصائص النظام المحاسبي المالي وأهدافه

أولا/خصائص النظام المحاسبي المالي [1]

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص أهمها:

- وجود إطار فكري للمحاسبة والذي يحدد بصفة واضحة الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة، كما يعرف الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والأعباء والمنتجات.
- شمل كل المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات، وتقييمها، وإعداد القوائم، بما فيها تلك التي لم يتعرض لها المخطط المحاسبي القديم، مثل العمليات بالعملة الأجنبية، القرض الإيجاري...الخ
- وصف محتوى كل أنواع القوائم المالية الواجب أن تقدمها المؤسسات وذلك مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية.
- التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة، خاصة ما يتعلق بمسك الحسابات عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.
- وضع محاسبة مبسطة للمؤسسات الصغيرة.

[1] أوقاسي حكيمة ، سعدي سميرة، تسجيل وتقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر2، جامعة البويرة، 2015، ص 4

- التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية والمحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد السواء تكون منسقة، قابلة للقراءة والتفسير، وتسمح بالمقارنة وإتخاذ القرار.

ولما كان الهدف هو إنتاج معلومة مفصلة، سهلة وذات جودة لمستعمليها، كان لا بد من إعتماد الحل الدولي لتقريب قواعد هذا النظام المحاسبي إلى التطبيق والتوافق العالمي وهي من أبرز الخصائص.[1]

ثانيا/ أهداف النظام المحاسبي المالي [2]

هناك العديد من الأهداف التي يرمي النظام المحاسبي المالي إلى تحقيقها، والتي كانت أهدافا مرجوة في مرحلة الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وكانت مقيدة في مرحلة العمل به نذكر أهمها فيما يلي:

- ضرورة إيجاد حلول محاسبية للعمليات غير المعالجة سابقا بواسطة المخطط المحاسبي الوطني.
- ترقية تطبيق التقنيات المحاسبية المستعملة في المعالجة والتقييم قصد تقريب هذه الممارسة من مثيلاتها الدولية القائمة، التي تدمج معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي المصادق عليها من قبل أغلبية الدول.
- السماح لمختلف المؤسسات بإنتاج معلومات مالية ذات نوعية، أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد لمحاسبية.
- الاستجابةلاحتياجات الإعلام الألي لمختلف المستعملين، سواء كانوا مسيرين أعضاء مستخدمين، مقرضين، دائنين، زبائن، جمهور المدققين أو الدولة.
- السماح بتقييم الممتلكات بواقع الأسواق وشروطها.
- ضمان قراءة أفضل للحسابات والتقارير المالية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فيما يخص عمليات الشراكة خاصة، وذلك يجعلها وثائق دولية متاحة لهم عند طلبها.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن، وبينها وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية، التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- يساعد في فهم أحسن وأدق للمعلومات، من أجل تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

---

[1] كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وأليات سير الحسابات) وفق النظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، 2013، ص 20

[2] مخلوفي محمد عادل، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2015، ص 25

✍ يسمح بتسجيل وبطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.

إن هذا النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة، التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية، وإعداد القوائم المالية، وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.[1]

المبحث الثاني : مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية

لقد أصبح السعي للتوافق الدولي من أجل حل المشاكل المحاسبية المطروحة على المستوى العالمي، والناتجة عن اختلاف الممارسات المحاسبية المحلية والإقليمية، والأنظمة الاقتصادية وفي ظل انتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم، يأخذ بعدا توافقيا واهتماما متزايدا من المؤسسات المحلية، الإقليمية والدولية، وهذا من أجل تطوير الفكر المحاسبي كهدف استراتيجي، وكذا الشعور بدور وأهمية المعايير المحاسبية الدولية ذات المرونة والملائمة والفهم والقابلية للتفسير ـــوالتي تستجيب لمتطلبات العمل المحاسبي العصري.

إن هذا التوحيد والتوافق إنما يهدف في الأخير إلى ضبط مخرجات النظام المحاسبي من معلومات مدرجة في القوائم والتقارير المالية، وتكييفها مع احتياجات مستخدميها على اختلاف جنسياتهم الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول وبتبنيها للنظام المحاسبي المالي الذي يتقارب إلى حد كبير مع المرجع المحاسبي الدولي، يمكن القول أنها وحدت لغتها المحاسبية مع العالم.

المطلب الأول: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي وامتيازات تطبيقه.

أولا/ المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي.

في الواقع تقوم المحاسبة على جملة من المبادئ، نشأت نتيجة الحاجة لها، وحظيت بصفة القبول العام والإجماع الدولي عبر مراحل مختلفة من التطبيق، وقد قام هذا النظام المحاسبي الجديد في الجزائر بتبني هذه المبادئ، والتي تعتبر مبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية، والواجب مراعاتها من طرف جميع المؤسسات الملزمة بمسك المحاسبة المالية، وكان ذلك من خلال ماجاء في المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11.

[1] أيت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، تحديات وأهداف، مداخلة مقدمة، بالملتقى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في أليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS-IAS، جامعة البليدة، د ت، ص 7.

1/ المبادئ المتعلقة بالملاحظة: [1]

1-1-مبدأ القيد المزدوج

حسب المادة 16 من القانون 07-11: تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج"، يمس كل تسجيل على الأقل حسابين إثنين، أحدهما مدين والثاني دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.[2]

1-2-مبدأ الوحدة المحاسبية

نصت المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08-156، على أنه يجب أن يعتبر كل كيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، فالمحاسبة المالية تقوم على مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه وأعباءه ونواتجه،وبين أصول وخصوم وأعباء ونواتج الشركاء أو المساهمين في الشركة.

1-3-مبدأالاستمرارية

أقرت المادة 07 من المرسوم التنفيذي 08-156 بمبدأ استمرارية النشاط، حيث يقوم هذا المبدأ على فرضية عدم توقف نشاط المؤسسة في الأجل القريب، أي أن على المؤسسين أو المالكين أن لا يفكرون في تصفية المؤسسة في ظل الظروف العادية، وإنما سوف تستمر في متابعة نشاطها الذي خلقت وتأسست لأجله.

1-4-مبدأ الفترة المحاسبية (مبدأ استقلالية الدورات)

نصت على هذا المبدأ المواد 12-13-14 من المرسوم التنفيذي 08-156 وهي مجموعة من النقاط تكرس في مجملها العمل بهذا المبدأ ومن أهمها:

- تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها وعن السنة التي تليها، أي كل الأحداث الاقتصادية الخاصة بالسنة المالية، يجب أن تنسب لها.
- يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة للميزانية الختامية للسنة المالية السابقة.

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 103

[2] لجنة النشر لمنشورات الصفحات الزرقاء العالمية، النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، 2010، ص 12

2/ المبادئ المتعلقة بالقياس:[1]

2-1- مبدأ ثبات وحدة النقود

كانت ومازالت النقود وحدة القياس الوحيدة في المحاسبة، لأن هذه الأخيرة تقوم على أساس التقييم النقدي للأحداث، ويشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسات، وقد أكدت وألزمت المادة 10 من المرسوم التنفيذي 08-156 ذلك.

2-2-مبدأ التكلفة التاريخية

نصت المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08-156 على إدراج الأصول والخصوم، والنواتج والأعباء في الكشوف الماليةبتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار، وتطور القدرة الشرائية، غير أن بعض الأصول مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.

وتتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات عند إدراجها في الحسابات عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتنزيلات وغيرها من العناصر المماثلة من:[2]

- ✓ السلع أو الأصول أو الممتلكات المكتسبة عن طريق الشراء ⟵ تكلفة الشراء
- ✓ السلع أو الأصول أو الممتلكات المكتسبة كمساهمات عينية ⟵ قيمة الأسهم (عدد الأسهم X القيمة الإسمية للسهم)
- ✓ السلع أو الأصول أو الممتلكات المستلمة مجانا ⟵ قيمتها الحقيقية عند تاريخ دخولها (القيمة السوقية عند تاريخ الاستلام).
- ✓ السلع أو الأصول أو الممتلكات المستلمة عن طريق التبادل ⟵ إذا كانت مماثلة تقيم بالقيمة الحقيقية للسلع المقدمة، أما إذا كانت غير مماثلة فتقيم بالقيمة السوقية.

أما بالنسبة للموجودات أو الخدمات المنتجة من قبل المنشأة نفسها فتقيم بتكلفة إنتاجها.[3]

---

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] المرجع السابق، ص ص 106-107.

[3] هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص9.

2-3-مبدأ الحيطة والحذر

القاعدة الذهبية لهذا المبدأ تقضي بعدم أخذ المؤسسة في الحسبان أية إيرادات متوقعة سوف تحدث مستقبلا، مع الاحتياط والأخذ في الحسبان للأعباء والخسائر التي قد تتحملها أيضا، كما يجب أن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها، أي عدم المبالغة في تقييم الأصول وعدم التقليل من قيمة الخصوم، كما نصت عليه المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156.

والأهم في هذا المبدأ هو مراعاة الحيطة والحذر عند إعداد التقديرات ضمن شروط الشك.[1]

2-4-مبدأ عدم المقاصة

يقوم هذا المبدأ على عدم جواز القيام بالمقاصة بين حسابات كل من أصول وخصوم المؤسسة، أو حسابات إيراداتها وأعبائها، وهذا بهدف إظهار نتيجة أعمال المؤسسة بشكل صادق من خلال المعالجة السليمة والصحيحة والكاملة لكل العمليات والأحداث التي وقعت، دون اختصارها، وهو ما نصت عليه المادة 15 من القانون 07-11.[2]

3/المبادئ المتعلقة بالاتصال:

3-1-مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة.[3]

أقرته المادة 11 من المرسوم 08-156، ويطلق عليه أيضا مبدأ الأهمية النسبية، حيث بمقتضاه يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة من شأنها أن تخدم أو تؤثر على حكم وقرار مستعملها اتجاه المؤسسة أوالكيان، فيجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للأهمية النسبية للمعلومات عند تسجيلها تبعا للأحداث التي قامت بها المؤسسة.

3-2-مبدأ الصورة الصادقة.[4]

حسب المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156، يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف واحد، وهو إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن

[1] ج بن ذهيبة، ب تواتي، جيد جدا في التسيير المحاسبي والمالي، دار أم الكتابللنشر والتوزيع، مستغانم، 2012، ص 09.

[2] لجنة النشر لمنشوراتالصفحات الزرقاء العالمية ، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[4] المرجع السابق، ص 109.

الوضعية المالية ونجاعة الكيان، وفي حالة العكس أي أن تطبيق القواعد المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان، يجب الإشارة إلى أسباب ذلك في الملحق.

كما حثت المادة 10 من القانون 07-11 على أنه «المحاسبة يجب أن تستوفي الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بمسك ومعالجة ومراقبة عرض المعلومات».[1]

3-3-مبدأ ثبات الطرق المحاسبية

يقوم هذا المبدأ على ضرورة التزام المؤسسة بإتباع مبدأ واحد أو طريقة واحدة في إعداد القوائم المالية، لا تغيرها من فترة إلى أخرى، ومن نتائجه أنه يؤدي إلى سهولة إجراء المقارنات بين مختلف الدورات المحاسبية أو المالية. وقد نصت على هذا المبدأ، المادة 15 من المرسوم التنفيذي 08-156.

3-4- مبدأ تغليب الواقع المالي والاقتصادي على الظاهر القانوني

حسب المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08-156، تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، وهو مبدأ تفضيل أثناء المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية.

ثانيا/ امتيازات تطبيقه

يسوق هذا النظام المحاسبي المالي الجديد مجموعة من الامتيازات يمكن حصرها في الاتي: [2]

- ✓ يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي لم يعالجها المخطط الوطني المحاسبي PCN.
- ✓ يزيد من الشفافية والثقة في الحسابات والمعلومات المالية التي يقدمها والتي تخص المؤسسة، مما يزيد من مصداقيتها أمام متعامليها.
- ✓ يقوي من جودة الاتصالات مع الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية وهذا الأمر يؤدي إلى تحسين التنظيم الداخلي للمؤسسة.

[1] لجنة النشر لمنشوراتالصفحات الزرقاء العالمية ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 119-120.

- ✓ بفضل ضمان هذا النظام المحاسبي المالي لمقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين، خاصة باستحداثه للتسجيلات والتفسيرات في الملحقات الخاصة بالكشوف المالية، فإنه يشجع أكثر ويدعم الاستثمار، ويكون محفزالإنشاء وتفعيل الأسواق المالية وتنشيطها.
- ✓ يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية.
- ✓ يسهل عمل الرقابة على الحسابات، التي تستند في ظله على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح.
- ✓ يفرض على المؤسسات التقارب والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية المعترف بها، في ظل سعي أغلب الدول لاعتمادها، من أجل زيادة وتحسين عنصر الشفافية، وتشجيع الاستثمارات المالية والإنتاجية.
- ✓ يشجع ويحفز على الدخول إلى أسواق المال (البورصات) الدولية أو يفسح المجال لذلك.
- ✓ تحسين جودة المعلومات المحاسبية المالية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي، لأنها مستندة إلى المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

بما أن المعايير المحاسبية الدولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي فإن هذا الأمر سيؤدي إلى تحسين وتوسيع دائرة الاهتمام بتأهيل المحاسبين وأهل الاختصاص، من أجل المعرفة وتحسين درجة التحكم في هذه المعايير واعتمادها على مستوى المؤسسة.

المطلب الثاني: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

أولا/مفهوم المعيار المحاسبي ومسار إعداده

يعرف المعيار على أنه «مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي، يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد والقياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية، وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها»[1]

كما يعرف على أنه «بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية محاسبية رسمية أو مهنية يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال أو تحديد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسبة». [2]

[1] مدني بن بالغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 61.

[2] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

أما المعايير المحاسبية الدولية، فتعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح، والقياس والتقييم المحاسبي، كما تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية.[1]

إن المعايير الدولية تحت إسم(IAS) هي 41 معيارا مرقمة من 1 إلى 41، ألغي منها الى غاية سنة 2009، 12 معيارا وظهرت معايير معوضه أو جديدة تحت إسم(IFRS)، وعددها 08، وعليه أصبح عدد المعايير الدولية إلى غاية 2009 هو 37 معيارا ساري المفعول.[2] إن كل معيار محاسبي أستحدث أو ظهر إبتداءا من سنة 2001 ظهر بإسم (IFRS).

وعند إعداد معايير المحاسبة الدولية، تتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية إجراءات العمل المتفق عليها على النحو التالي: [3]

- ✓ إختيار موضوع معين وإخضاعه للدراسات التفصيلية من قبل لجنة رئيسية، تكلف بإعداد مشروع مسودة لمعيار يتعلق بموضوع معين، ليتم بعدها دراسة هذه المسودة من قبل مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية.
- ✓ إحالة المسودة إلى الهيئات والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية والمؤسسات المعنية بالمعايير، وذلك بعد موافقة اللجنة على مشروع المسودة.
- ✓ ترسل التعليقات والاقتراحات على المسودات من قبل الهيئات والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية والمؤسسات المعنية والمهتمة بالمعايير، حيث يتم فحصها ودراستها من قبل مجلس اللجنة، ليتم تعديلها عند الحاجة.
- ✓ في حالة الموافقة على المسودة بأغلبية (ثلاثة أرباع) الأصوات على الأقل، فإن هذا المشروع يصدر كمعيار محاسبي دولي ويصبح ساري المفعول بدءا من التاريخ المنصوص عليه في المعيار.

ثانيا/خصائص معايير المحاسبة الدولية[4]

- ➢ قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة الي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية، والتي نتج عنها توسيع مجال ودائرة الاستشارة، دون إهمال لوجهات نظر الهيئات الوطنية.

[1] المرجع السابق، ص 22.

[2] محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، دروس وتطبيقات، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 45.

[3] حواس صلاح، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 61.

[4] شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2009، ص 10.

- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها جودة عالية.
- مرونتهانتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به من أمور، وإنما ما تمنعه وتجعله غير مطابق وغير فعال.
- هي غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.

ثالثا/أهم الهيئات التي ساهمت في تطور المحاسبة دوليا

1. لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

.بمبادرة واتفاق الهيئات المحاسبية المهنية لتسعة (09) دول هي: ألمانيا الفدرالية آنذاك، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اليابان، المكسيك، هولندا، وإنجلترا، نشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، كان ذلك سنة 1973، وهي الهيئة الدولية الرسمية المسؤولة على إعداد المعايير في العالم، يتكون أعضائها من تسعة عشر (19) شخصية مكلفة بتحديد التوجيهات الاستراتيجية، التطوير والحرص على تطبيق المعايير، والسعي الدائم لتحقيق نوع من التوحيد للمبادئ المحاسبية الواجب أن تتبعها المنشآت الاقتصادية عبر العالم، كما تقوم بتعيين أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية،

واللجنة التقنية الدائمة للترجمة،[1] ومع مرور الوقت أزداد عدد المشتركين في هذا الاتحاد، حيث تم إعطاء لجنة (IASC) صفة التنظيم العالمي، ففي سنة 1995 مثلا أصبح هذا الاتحاد أو اللجنة يضم عدد كبير من الأعضاء قدر بـــ : 110 عضوا موزعين على 85 دولة.[2]

ومنذ ذلك الحين وإلى غاية سنة 2000، بذلت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) مجهودات لإيجاد توافق بين مختلف الهيئات الوطنية من خلال زيادة عدد الأعضاء المشاركين، أمر أدى إلى تنوع وتوفر العديد من الخيارات التي أثرت بها مهنة المحاسبة من المراجع الوطنية، ليتم إعداد 41 معيار محاسبي غطت بها تقريبا أغلبية المواضيع المحاسبية.

لكن مجمل هذه النصوص المحتواة في المعايير لم تطبق في الواقع إلا بنسبة قليلة رغم أهميتها، فباستثناء الدول الإنجلوسكسونية، فإن أعضاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) لم يقوموا بإعداد القواعد المحاسبية الوطنية

[1] المرجع السابق، ص 08.

[2] بسمة سويد، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة) مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012، ص 22.

حتى توفر الجو الأمثل للتطبيق ،ومن ثم قررت اللجنة التحرر من وصاية المنظمات المهنية والتقرب من هيئات التقييس الوطنية، مما جعلها تتحول إلى هيئة مستقلة تسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وكان ذلك سنة 2001.

2. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)[1]

نشأ مجلس معايير المحاسبة الدولية في 06 فيفري 2001، يضم أربعة عشر (14) عضوا: منهم الرئيس ونائبه و 12 عضوا دائما، لهم خبرة محاسبية عالية جدا، بشرط أن يكون لخمسة (05) أعضاء على الأقل خبرة الإصدار، وثلاثة أعضاء من مستخدمي القوائم المالية، وواحد من الأكاديميين.

❖ يكون سبعة (07) من الأعضاء الإثني عشر (12) مكلفين بوظيفة الإتصال بالمنظمات الوطنية للتقييس، من أجل تسهيل عملية تقارب التنظيمات مع معايير IASB.

❖ أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، يعينون لمدة 05 سنوات كأقصى حد، ويمكن تجديد هذه المدة مرة واحدة.

❖ أما رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ونائبه فيتم اختيارهما من بين الأعضاء الاثني عشر (12) الدائمين.

رابعا/أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

لهذا المجلس كل المسؤولية في المسائل التقنية، إن تعلق الأمر بإعداد ونشر المعايير المحاسبية الدولية، والأمر نفسه مع مشاريع المعايير، بحيث يؤخذ بالآراء المختلفة، وتتم الموافقة في الأخير للترجمة المقدمة من الهيئة التقنية الدائمة للترجمة (IFRIC).[2] ومن أهدافه نجد:

✓ تطوير المعايير حتى تكون المعلومات المحتواة في القوائم المالية ذات نوعية عالية من حيث قابليتها للفهم وذات مصداقية ودلالة، وكذلك قابليتها للمقارنة وتستجيب لحاجيات المستثمرين خاصة، سواء كانوا محليين أم أجانب، وتسمح لهم باتخاذ قراراتهم الاقتصادية بكل ثقة وراحة.

[1] شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] المرجع السابق ، ص ص9-10.

✓ الاهتمام بالأصول والقواعد المحاسبية الواجب التقيد بها، في عرض البيانات والمعلومات المالية على مستوى العالم، وكذلك تعمل على تحسين وتنسيق الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية الخاصة بعرض البيانات المالية.[1]

✓ هدف الهيئة الأم (IASB) أساسا هو المعلومة المالية وليس المعلومة المحاسبية.

✓ كما تهدف إلى المزيد من التقارب بين المعايير التي يصدرها المجلس الدولي والمعايير المحاسبية الوطنية. [2]

خامسا/أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية

يمكن إجمال أسباب وجود معايير دولية في مجال المحاسبة بصفة عامة في العناصر الأتية: [3]

✍ الحاجة إلى تقديم وإيجاد الألية لتطوير المحاسبة والابتعاد عن التناقضات القائمة؛

✍ انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي؛

✍ تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة؛

✍ ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي الدولي؛

✍ تخفيض التكاليف وتدعيم المرور إلى الأسواق المالية؛

✍ تسهيل الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين.

لكن السبب الرئيسي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتمثل في تطور الأسواق المالية العالمية، وتداخلها وتبعيتها، مما أدى إلى ضرورة توحيد القواعد المحاسبية على المستوى الدولي لإرساء لغة مالية عالمية واحدة تمارس في إعداد ونشر القوائم المالية للمؤسسات أينما كانت. [4]

سادسا/بعض المعايير المحاسبية الدولية وأهدافها.[5]

1-المعيار 1 (IAS1) المتعلق بعرض الكشوف المالية

الهدف منه بيان الأساس لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمشروع للفترات السابقة والبيانات المالية للمشاريع الأخرى.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الأول، 2002، ص 30.

[2] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

[4] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[5] حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 92-93-99.

2-المعيار 2 (IAS2) المتعلق بالمخزون

الهدف منه وصف المعالجة المحاسبية للمخزون تحت نظام الكلفة التاريخية، أي كيفية قياسه والاعتراف به كمصروف، كما قام بإلغاء أسلوب الوارد أخيرا صادر أولا(LiFo)

3-المعيار 7 (IAS7) المتعلق بقوائم التدفق النقدي

الهدف منه هو الإلزام بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية للمشروع بواسطة قائمة التدفقات النقدية.

4-المعيار 8 (IAS8) المتعلق بالسياسات المحاسبية، التغيرات،والأخطاء

الهدف منه هو وصف عمليات التصنيف والإفصاح والمعالجة المحاسبية لبنود محدودة في قائمة الدخل من أجل أن تقوم المشاريع بإعداد وعرض قائمة الدخل على أساس ثابت.

5-المعيار 16 (IAS16) المتعلق بالممتلكات، المنشآت والمعدات

الهدف منه وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات من حيث توقيت الاعتراف بالموجودات ومصاريف الإهتلاك التي يجب الاعتراف بها.

6-المعيار 22 (IAS22) المتعلق باندماج الأعمال

الهدف منه هو وصف المعالجة المحاسبية لعمليات اندماج المشروعات ويطبق هذا المعيار في حالة شراء أو دمج مشروع أخر.

7-المعيار 32 (IAS32) المتعلق بالإفصاح والعرض

الهدف منه زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية ضمن المركز المالي وخارج المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية للمشروع.

8-المعيار 36 (IAS36) المتعلق بالانخفاض في قيم الأصول

الهدف منه بيان الإجراءات التي يطبقها المشروع لضمان تسجيل أصوله، بحيث يستلزم أن يقوم المشروع بالاعتراف بخسارة الانخفاض، ويحدد المعيار أيضا إفصاحات معينة للأصول التي انخفضت قيمتها.

9-المعيار 39 (IAS39) المتعلق بالاعتراف والقياس

يعتبر من أهم المعايير المحاسبية الدولية الذي أحدث تغييرا جذريا فيما يتعلق بالقياس المحاسبي حيث تم فيه إقرار مفهوم القيمة العادلة كأساس لتقييم الاستثمارات المالية المقتناة للمتاجرة وإمكانية حل المشاكل التي تتعلق بهامن خلال الأخذ بالقيمة العادلة كبديل لأساس التكلفة التاريخية.

المطلب الثالث: مقارنة النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)

أولا/من حيث الإطار المفاهيمي النظري [1]

1. مجال التطبيق: كما أسلفنا الذكر في المبحث الأول عن نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي، والذي يكون في جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني (خاضعة للقانون التجاري والتعاونيات)، ويكون ذلك بصفة إجبارية، بينما تطبيق معايير المحاسبة الدولية يكون بصفة إجبارية فقط في الشركات المدرجة في البورصة، أما بالنسبة للشركات الأخرى فهي مخيرة بما أن هذه اللجان المحاسبية الدولية لا تفرض إلزامية تطبيق معاييرها، لكونها لا ترتبط بتشريعات خاصة، عكس SCF الذي يخضع للقانون التجاري.

2. مستخدموا المعلومات المحاسبية: يتفق كل من النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية حول الأطراف والجهات المستفيدة والمهتمة بالمعلومات المحاسبية والمالية، خاصة الفئات الرئيسية على شاكلة المستثمرين والمساهمين الحاليين والمحتملين، المسيرين (مجلس الإدارة)، الجهات المالية المقرضة، إدارة الضرائب، الحكومة، الجمهور، ...الخ

ثانيا/من حيث المبادئ والفروض المحاسبية الأساسية:

المبادئ المحاسبية والتي تم ذكرها في المطلب الأول بشيء من التفصيل والتي يقوم ويعتمد عليها النظام المحاسبي المالي الجديد، تتفق مع تلك المقررة في الإطار المفاهيمي النظري لمعايير المحاسبة الدولية . غير أن الفرق في طريقة التقييم وفق التكلفة التاريخية التي يعتبرها SCF الطريقة الأساسية

للتقييم، أما الطرق الأخرى مثل (طريقة القيمة العادلة)، فاستعمالها ينحصر في تقييم بعض الأدوات المالية، أو وفق إعادة التقييم القانونية.

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 252.

ثالثا/من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:[1]

لقد حدد النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية يسمح توفرها من جعل المعلومات المنشورة والمعروضة في القوائم الختامية ذات منفعة، ثقة، ومصداقية عالية بالنسبة لمستخدميها، وهي تتطابق وتتوافق مع تلك الخصائص المقررة والتي تتميز بها المعايير المحاسبية الدولية، وهو ماكانت تهدف إليه الجهات التي سهرت على تبني ووضع النظام المحاسبي المالي في الجزائر للتنفيذ والتطبيق إبتداءا من 2010، ألا وهو خدمة كل مستعملي القوائم المالية الختامية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر اهتمام وفعالية.

رابعا/من حيث عرض القوائم المالية:

لقد تبنى النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية المعترف والمعمول بها دوليا، فيما يعرف بالمحاسبة الدولية والواردة في IAS/IFRS، وعددها 5 قوائم، ويمكن الإشارة إلى الفروقات الجوهرية مقارنة مع المعايير الدولية في الجدول الأتي.

الجدول رقم (01): المقارنة بينSCF و IAS/IFRS من حيث عرض القوائم المالية

القوائم المالية حسب المعايير الدولية IAS/IFRS	الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF
قائمة المركز المالي	الميزانية
قائمة الدخل أو(صافي الربح أو الخسارة)	حساب النتائج
قائمة التدفقات النقدية	جدول سيولة الخزينة
قائمة التغير في حقوق الملكية	جدول تغير الأموال الخاصة
الإيضاحات والجداول الإضافية	الملحق

المصدر:مسعود دراوسي، قوادري محمد، ضيف الله محمد الهادي، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة، جامعة سعد دحلب ،البليدة، 2011، ص:14.

خامسا/من الناحية التقنية

نحاول عقد مقارنة من حيث المعالجة المحاسبية والحلول المقترحة من طرف معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، والنظام المحاسبي المالي لبعض القضايا المهمة المطروحة في المحاسبة كما هو مبين في الجدول أدناه:

[1] المرجع السابق، ص 253.

الجدول رقم (02): مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي الجزائري

بعض القضايا المطروحة محاسبيا	المعالجة حسب معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)	المعالجة حسب النظام المحاسبي الجزائري الجديد
شكل الميزانية وطرق عرض عناصرها	-تقدم الميزانية في شكل قائمة أو في شكل جداول. -ترتب الأصول حسب درجة سيولتها. -أما الخصوم فترتب حسب درجة الإستحقاق، بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.	-تقدم الميزانية في شكل جدول. -عرض الأصول والخصوم يتم بنفس طريقة IAS/IFRS
تصنيف الأعباء	تصنف حسب طبيعتها أو حسب الوظائف، وفي حال تقديم جدول حسابات النتائج حسب التصنيف الوظيفي يتعين تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء وخصوصا مخصصات الإهتلاكات والمصاريف الخاصة بالعاملين	نفس كيفية التصنيف حسبIAS/IFRS
جدول التدفقات النقدية	يعرض التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أثناء الدورة المالية وذلك حسب مصدرها: -التدفقات النقدية المتعلقة بالإستغلال حسب الطريقة المباشرة أو غير المباشرة. -التدفقات النقدية المتعلقة بالإستثمار. -التدفقات النقدية المتعلقة بالتمويل.	نفس كيفية العرض حسبIAS/IFRS
تقييم المخزونات	تقييم المخزون ينبغي أن يتم بإحدى الطريقتين. -الوارد أولاالصادر أولا(FiFo). – التكلفة المتوسطة المرجحة(CUMP) وإذا كانت بنود المخزون قابلة للتمييز، في هذه الحالة يتم تحديد تكلفة المخزون لهذه البنود بدقة.	-يفضل استخدام الوارد أولا الصادر أولا. أوالتكلفة المتوسطة المرجحة.
التنازل عن الإستثمارات	يتوقف حساب الإهتلاك بمجرد إتخاذ قرار التنازل عن الإستثمار	يتم حساب الإهتلاك إلى غاية تاريخ التنازل الفعلي
قروض الإيجار	يتم تسجيلها ضمن عناصر الأصول	يتم تسجيلها ضمن عناصر الأصول
إعادة تقييم القيم الثابتة المعنوية	يمكن إعادة التقييم إذا كان هناك سوق نشطة خاصة بالقيم المعنوية، تمكن من معرفة القيمة العادلة.	يتم وفق نفس الشرط المحدد من طرف IAS/IFRS
تكاليف التطوير	تسجل ضمن الأصول باعتبارها أصولا معنوية	تسجل بنفس طريقة IAS/IFRS
المؤونات القابلة للتوزيع على عدة	لا يمكن توزيع أو تقسيم المؤونة	يمكن توزيع المؤونات الكبرى على عدة سنوات حتى لا تؤثر

سنوات		على نتيجة الدورة.
المؤونات الخاصة بإعادة الهيكلة	لا يمكن إعداد مؤونة خاصة بإعادة الهيكلة وإنما التكاليف الخاصة بها تحمل مباشرة	تعالج بنفس طريقة IAS/IFRS
تحقيق الإيراد	بيع السلع: يتحقق إذا توفرت الشروط التالية: -عند تحويل المنافع والأخطار المنتظرة من الشيء محل البيع إلى الغير. -إمكانية تحديد سعر البيع والتكاليف المتعلقة بعملية البيع بدقة. -عدم وجود سيطرة إدارية من طرف المؤسسة على السلع محل البيع. تقديم خدمات. يتم الاعتراف بالإيراد اعتمادا على نسبة إنجاز تقديم الخدمات بتاريخ القوائم المالية، إن كان بالإمكان قياسها بموثوقية.	يتحقق بتوفر نفس الشروط والضوابط المحددة من طرف IAS/IFRS
البيانات القطاعية	ينبغي أن تقدم حسب قطاع النشاط أو القطاع الجغرافي.	بنفس الطريقة المحددة من طرف IAS/IFRS

المصدر: أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، الإطار النظري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015، ص : 255-256-257.

المبحث الثالث: القواعد العامة للإدراج والتقييم في الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي.

تتميز الوضعية المالية للمنشآت الاقتصادية سواء كانت مؤسسات إنتاجية، أو تعاونيات أو مؤسسات عامة، دائما بامتلاكها لأصول موضوعة تحت تصرفها وخصوم عليها أن تلتزم بها، وحسب النظام المحاسبي المالي، ومن خلال ما ورد في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، فقد وضح قواعد الإدراج والتقييم المحاسبي لجميع العناصر (من الأصول، الخصوم، الأعباء، المنتوجات، ...)كما سيأتي:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول قواعد الإدراج والتقييم

أولا/الأصول

«الأصل هو عبارة عن مورد مراقب من قبل المنشأة من جراء أحداث ماضية، وتنتظر منه تحقيق مزايا اقتصادية مستقبلية»[1]

ويمكن اعتبار أو الإشارة الى أن البعض من الأصول التي يقوم الكيان باستئجارها لهدف ما، أصبحت تدرج ضمن عناصر الأصول في الميزانية، وتنقسم الأصول حسبSCF إلى: [2]

- ✓ أصول جارية.
- ✓ أصول غير جارية

تتشكل الأصول غير الجارية من الأصول الموجهة للاستعمال الدائم والمستمر لتغطية احتياجات المنشأة ومنها الأصول المادية العينية (الثابتة) والأصول المعنوية، والأصول المالية والتي تم حيازتها لغرض التوظيف على المدى البعيد، أي لأكثر من سنة (أكثر من دورة محاسبية).

أما الأصول الجارية فتحتوي على :

جميع الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها داخل دورة الاستغلال العادية (الدورة التشغيلية)، بالإضافة إلى أنها أصول ذات معاملات قصيرة الأجل (أقل من سنة)، وكذلك السيولة الجاهزة، والشبه سيولة الخالي استعمالها من كل القيود.

[1] هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 39

[2] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكر، ص 210

ثانيا/الخصوم

«الخصم هو عبارة عن التزام حالي للمنشأة ناتج عن أحداث ماضية وإطفاؤه يترجم بخروج موارد تمثل مزايا اقتصادية»[1]

إذا فالخصوم هي الالتزامات الحالية التي تترتب أو تقع على عاتق الكيان الاقتصادي، والناتجة عن الأحداث أو التعاملات الاقتصادية التي قام بها، والوفاء بها أو انقضاء هذا الالتزام يكون مقابل نقصان في الموارد التي من المنتظر أن تحقق للكيان منافع اقتصادية.

وتنقسم الخصوم حسبSCF إلى: [2]

- ✓ خصوم غير جارية.
- ✓ خصوم جارية.

الخصوم الجارية هي التي يتوقع تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية أي تسديدها يكون خلال نفس السنة.

أما الخصوم غير الجارية فهي الخصوم طويلة الأجل، والتي تنتج عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية.

ثالثا/النواتج(الإيرادات)

تتمثل في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال الدورة في شكل إدخالات أو إضافات في الأصول أو تناقصات في الخصوم. [3]

وتشمل أيضا الإيرادات من المبيعات، الأتعاب، الفوائد، قسائم الأرباح، وغيرها، ناتجة عن النشاطات العادية، بالإضافة إلى الأرباح (الأتية من التنازل عن أصول طويلة الأجل أو من إعادة تقييم أوراق مالية متبادلة في الأسواق). كما تشمل أيضا استعادة خسائر القيمة والاحتياطات.[4]

رابعا/الأعباء

تتمثل أعباء السنة المالية أو الدورة المحاسبية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية أو كل ما ينتج عن النشاط العادي من (تكلفة المبيعات، الأجور، الإهتلاكات، خسائر القيمة، ...الخ.[5]

ومنه يمكن أن نستنتج:

---

[1] هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 39

[2] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 212

[3] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 56

[4] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 212

[5] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص: 56

- ✓ الزيادة في الأصول أو النقصان في الخصوم ⟵ هي في النهاية نواتج أو إيرادات.
- ✓ النقصان في الأصول أو الزيادة في الخصوم ⟵ تمثل أعباء.

خامسا/النتيجة الصافية

وهي الفارق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء الخاصة بالدورة المحاسبية، وتكون النتيجة الصافية ربحا عندما يكون هناك فائض في النواتج مقارنة بالأعباء، والعكس فهو خسارة.

- ✓ النواتج>الأعباء ⟵ النتيجة الصافية ربح.
- ✓ النواتج <الأعباء⟵ النتيجة الصافية خسارة.

سادسا/بنية نظام المحاسبة المالية الجديد.

جاء هذا النظام المحاسبي عكس سابقه بسبعة كتل تتضمن ما يلي: [1]

المجموعة الأولى ⟵ حسابات الأموال الخاصة

المجموعة الثانية ⟵ حسابات التثبيتات(أصول غير جارية)

المجموعة الثالثة ⟵ حسابات المخزونات والمستحقات

المجموعة الرابعة ⟵ حسابات الغير

المجموعة الخامسة ⟵الحسابات المالية

المجموعة السادسة ⟵ حسابات الأعباء

المجموعة السابعة ⟵ حسابات النواتج

المطلب الثاني: القواعد العامة للتقييم والتسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

تتشكل أهمية قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي حسب هذا النظام المحاسبي الجديد، من مبادئ وقواعد عامة للتقييم والتسجيل، يكون احترام تطبيقها أمر جيد وضروري من أجل تحسين محتوى القوائم المالية.

يقصد بالتقييم ذلك المسار الهادف، لتحديد المبالغ النقدية التي تقيد وتسجل على إثرها عناصر القوائم المالية على اختلافها، وتقدم في نهاية كل دورة محاسبية ومالية وتشمل:

- ➢ ترتكز طريقة تقييم بعض العناصر المفيدة في الحسابات كقاعدة عامة على مبدأ التكلفة التاريخية، إلا أنه يمكن تقييم بعض العناصر وحسب شروط معينة استنادا إلى:

[1] دربوش محمد الطاهر، بن طاهر حسين، بيئة المحاسبة الجزائرية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية ، التسيير، العلوم التجارية، جامعة خنشلة، العدد 12، 2014، ص 74.

- ✓ القيمة العادلة أو القيمة الحالية (la juste valeur)
- ✓ قيمة الإنجاز أو القابلة للتحقق (valeur de réalisation)
- ✓ القيمة المحينة أو قيمة المنفعة (valeur actualisée ou d'utilité)

أولا/التكلفة التاريخية:

«تسجل عناصر الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات محاسبيا وتعرض في القوائم المالية بكلفتها التاريخية، أي على أساس تكلفة الحيازة، دون اعتبار أثار تغير أو تطور القوة الشرائية لوحدة النقد».[1]

وتتألف التكلفة التاريخية أو تحسب للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية، وذلك بعد خصم أو طرح الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية، وعناصر أخرى مشابهة عند تسجيلها من: [2]

- ✓ بالنسبة للموجودات المقتناة بمقابل: بتكلفة الإقتناء.
- ✓ بالنسبة للموجودات المحصل عليها كمساهمة بالطبيعة: بقيمة المساهمة.
- ✓ الموجودات المحصل عليها بدون مقابل: بالقيمة العادلة عند تاريخ الدخول.
- ✓ الموجودات التي تمت مبادلتها: فالأصول غير المتشابهة تسجل بالقيمة العادلة للأصول المستلمة، والأصول المتماثلة تسجل بالقيمة المحاسبية للأصول التي تمت مبادلتها.
- ✓ بالنسبة للموجودات أو الخدمات المنتجة من قبل المنشأة فبتكلفة إنتاجها.

«هناك إتفاق عام بين مستخدمي ومعدي القوائم المالية على أهمية وضرورة استخدام التكلفة التاريخية أساسا لقياس عناصر هذه القوائم المالية...وتتميز بسهولة التحقق من صحتها وموضوعيتها، وذلك لأن الأسعار محددة ومعروفة بالكامل عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية، وهي غير قابلة للجدال أو التغير، لأنها لها أساس حقيقي وموضوعي قابل للصحة والتحقق، وغير خاضعة للحكم الشخصي».[3]

لكن ورغم هذا فتطبيق أساس التكلفة التاريخية يواجه الكثير من الانتقادات خاصة في حالات التضخم، لأن هذه التكلفة تصبح غير واقعية وبعيدة عن التقييم الحقيقي، وبالتالي لا تعبر القوائم المالية المعدة وفقا لهذا الأساس عن المركز الحقيقي للمؤسسة.

---

[1] المرجع السابق، ص 74.

[2] هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

ثانيا/القيمة العادلة

تعرف بأنها القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف، كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملون بإرادة حرة.[1]

ثالثا/قيمة الإنجاز

تتمثل في المبالغ الممكن الحصول عليها حاليا من خلال بيع أصل أثناء خروج إرادي.[2]

رابعا/القيمة المحينة

فتتمثل في التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات النقدية المستقبلية للنشاط العادي.[3]

المطلب الثالث/أهم القواعد الخاصة للتقييم حسب النظام المحاسبي المالي.[4]

أولا/التثبيتات المعنوية والعينية

تعبر عن تلك الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة، أي تلك الأصول غير الجارية التي تحوزها المؤسسة لاستعمالها بشكل غير مباشر أثناء نشاطها، حيث تساعدها على القيام بعملياتها الإنتاجية والاستغلالية لفترات تتعدى الدورة المالية الواحدة.

وطبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول، فإن هذا النوع من التثبيتات يدرج في الحسابات كأصل إذا كان من المحتمل أن ينتج عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، وبالمقابل تكون تكاليفه قابلة للتقييم بصورة صادقة.

1/التثبيتات المعنوية:

التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديد، غير نقدي وغير مادي، مستعمل من الكيان ومراقب في إطار أنشطته العادية، وهو يتمثل على العموم في:

تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، مصاريف التطوير، فارق الاقتناءأو (good will)،شهرة المحل، ...الخ

[1] دربوش محمد الطاهر، بن طاهر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2010، ص83 .

[3] دربوش محمد الطاهر، بن طاهر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[4] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 87.

ويتم تقييمها بحساباتها الفرعية عند الاقتناء بشكل عام بوضع الحساب المعني أو الفرعي للحساب 20 (التثبيتات المعنوية) مدينا بتكلفة اقتناءه، ويقابله في الجانب الدائن، حساب الغير أو أحد الحسابات المالية، أو حساب 731 إنتاج مثبت للقيم المعنوية.

وعندما تقوم المؤسسة بنفسها بإنجاز هذه التثبيتات.

يسجل في الحساب الفرعي 207 فرق الاقتناء(good will)، فرق الاقتناء أو شهرة المحل إيجابيا كانت أم سلبيا في حالة تجميع المؤسسات أو إدماج مؤسسة في أخرى أو عملية ضم مؤسسة لأخرى.

2/التثبيتات العينية [1]

التثبيت العيني هو ذلك الأصل المادي الذي تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج أو تقديم الخدمات والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، أو بصيغة أخرى هو الأصل الذي يساعد المؤسسة على القيام بأعمالها التشغيلية اليومية (إنتاج واستغلال)، كما يتميز هذا النوع من الأصول بطول عمره الإنتاجي.

ولتجميع الأصول العينية والفصل فيما بينها، يتم تطبيق مجموعة من المبادئ حسب SCF نذكر البعض والأهم منها:

- ✓ تدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة ذات الخصوصيات في الحسابات على شكل تثبيتات إذا كان استعمالها مرتبطا بتثبيتات عينية أخرى، وكانت المؤسسة تنوي استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة.
- ✓ تعالج مكونات أصل كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدد الانتفاع بها مختلفة، أو كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة.

أما تكاليف التطوير يمكن أن تسجل ضمن الأصل إذا تعلقت بمشاريع فردية لها فرص جادة للنجاح التقني، ومردودية تجارية أو استمرارية اقتصادية، أما تكاليف البحث فتسجل دائما في الأعباء، [2] ولا تسجل إطلاقا ضمن الأصول.

- ✓ تقييم التثبيتات العينية وتدرج في حساباتها الخاصة حسب مدونة الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها، متضمنة جميع التكاليف والرسوم عند الاقتناء وحتى وضعها في أماكنها للاستخدام.

[1] المرجع السابق، ص 89.

[2] هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

وقد خصت المعايير المحاسبية الدولية لهذا العنصر من حيث طرق تقييمه ومعالجته معيارا خاصا هو: (IAS16).

✓ تعتبر الأراضي والمباني أصولا، وتعالج كل على حدى حتى ولو تم اقتناؤها معا، لأن البنايات هي أصول قابلة للإهتلاك، أما الأراضي فهي أصول غير قابلة للإهتلاك.

✓ تتم عملية إعادة تقييم الأصول العينية بانتظام حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيت العيني اختلافا كبيرا، ويصحح مجموع الإهتلاك في تاريخ التقييم مع القيمة الإجمالية المحاسبية للأصل.

إذا ارتفعت القيمة المحاسبية للأصل عند إعادة تقييمه، فإن الزيادة تسجل في شكل رؤوس أموال خاصة (فارق إعادة التقييم).

وإذا كان هذا التقييم يعوض إعادة تقييم أخرى كانت سلبية وسجلت عبئا سابقا فيسجل هذا التقييم كنواتج، أما إذا سجلت انخفاض أخر فتنسب إلى الانخفاض الأول، ويسجلا الاثنين معا كعبء.

✓ الإهتلاك

«الإهتلاك هو التوزيع المنتظم لقيمة الأصول على مدار عمرها الاقتصادي وهو استهلاك للمنافع الاقتصادية للأصول العينية والمعنوية، ويحتسب كعبء، إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان بنفسه. ويفترض أن لا تتجاوز المدة النفعية لأي تثبيت معنوي (20 عام)، وإذا كان العكس فعلى المؤسسة تقديم معلومات خاصة في ملحق الكشوف المالية». [1]

وينص النظام المحاسبي المالي على أن المبلغ القابل للإهتلاك الخاص بالتثبيتات القابلة للإهتلاك يتم تحديده بعد طرح القيمة المتبقية، هذه الأخيرة لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار في المخطط الوطني المحاسبي PCN.[2]

كما يطبق الإهتلاك في ظل SCF على مدة منفعة التثبيت، وليس مدة حياته كما كان في ظل النظام المحاسبي القديم.

أي ترتكز المدة والطريقة المتبعة للإهتلاك على عوامل اقتصادية فقط. ويعاد النظر فيها مرة في السنة على الأقل.[3]

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[2] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[3] المرجع السابق، ص 111.

وهناك طرق مختلفة لحساب وتطبيق الإهتلاك منها: طريقة الإهتلاك الخطي وهي أفضل الطرق حسب القانون 7-121 من SCF. لأنها تؤدي إلى عبء ثابت على مدة منفعة الأصل، بالإضافة إلى طريقة الإهتلاك المتناقص وطريقة وحدات الإنتاج.

- عند غلق الدورة، يتم تثبيت نواقص القيمة بالفرق بين القيمة المحاسبية الإجمالية والقيمة الحالية، وفقا للمادة (7-121 من SCF).
- بالنسبة للأصول ذات الاستخدام المحدد زمنيا ولأسباب مادية، تقنية أو قانونية، فإن المنشأة تقوم بإعداد مخطط الإهتلاك الذي يسمح بحساب القيمة المحاسبية الصافية لهذه الأصول.
- أما بالنسبة للأصول المادية، والتي لها قيمة حالية أقل ،سواء من القيمة المحاسبية الصافية ،سواء من قيمتها الإجمالية، يجب تثبيت الخسارة في قيمة الأصل حسب المادة (10-121 من SCF).[1]

ثانيا/التثبيتات المالية:

تتمثل في الأصول المالية غير الجارية وتتكون من العناصر التالية: [2]

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الكيان.
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة، الموفرة للكيان على المدى الطويل مردودية مرضية.
- السندات المثبتة الأخرى والتي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل، ممكن الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها.
- القروض والحسابات الدائنة الصادرة من الكيان، والتي لا ينوي بيعها في الأجل القصير.
- يتم تقييم الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها.

أما خلال التقييم اللاحق، فسندات المساهمة والحسابات الدائنة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا، وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة، يتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية وتنقسم إلى:

- بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها، فتقيم بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية.

[1] هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

[2] مسعود دراوسي، قوادري محمد، ضيف الله محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

✓ بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها، فتقيم بقيمتها التفاوضية المحتملة. وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول.

وعند القيام بالتنازل عن تثبيتات مالية، تدرج القيم الفائضة أو الناقصة كمنتوجات أو أعباء.[1]

ثالثا/المخزونات

يعرف النظام المحاسبي المالي المخزونات على أساس أنها أصول يمتلكها الكيان، وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري، أو قيد الإنتاج أو مواد أولية ولوازم موجهة للاستهلاك الداخلي خلال عملية الإنتاج، أو تقديم الخدمات. ولتقييم المخزونات وفقا للقواعد العامة يجب مراعاة مايلي: [2]

✍ تشمل تكلفة المخزونات جميع التكاليف ومنها: تكلفة الشراء، تكاليف التحويل (مصاريف المستخدمين، الأعباء المباشرة وغير المباشرة، المصاريف العامة والإدارية).

✍ تقييم المخزونات عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما بطريقة الوارد أولا الصادر أولا FiFoأو بالسعر الوسطي المرجح CUMP.

وتحسب التكاليف أعلاه :«إما على أساس التكاليف الحقيقية ، وإما على أساس تكاليف محددة مسبقا (التكاليف الموحدة القياسية)، التي تتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية».[3]

يتم تصنيف أصل ضمن المخزونات (أصول جارية) أو ضمن التثبيتات(أصول غير جارية) ليس على أساس نوع الأصل بل تبعا لوجهته أو استعماله في إطار نشاط الكيان.[4]

---

[1] المرجع السابق، ص 8

[2] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 228-229

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره، ص 13

[4] عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، 2009، ص 46

رابعا/ قواعد تقييم أهم عناصر الخصوم

تشمل عناصر الخصوم ما يلي: [1]

1. رأس المال:

وهي الأموال المخصصة من طرف الشركاء أو المساهمين، ويمثل رأس مال الشركة أو أموال الاستغلال، ويجب التمييز عند المعالجة المحاسبية بين الأموال الجماعية والأموال الشخصية.

2. فارق التقييم:

يعتبر من الحسابات المستخدمة في جميع المؤسسات، وتسجل فيه الأرباح والخسائر غير المسجلة في النتيجة، والناتجة عن تقييم بعض عناصر الميزانية وفقا للقانون المعمول به بقيمتها العادلة.

3. فارق إعادة التقييم:

يسجل في هذا الحساب فوائض القيمة الناتجة عن إعادة تقييم التثبيتات .

4. الاحتياطات:

وهي الأموال الناتجة عن الجزء غير الموزع من الأرباح.

ويعالج بجعله دائن بجزء من الأرباح المخصص لأي شكل من أشكال الاحتياطات(قانونية، تأسيسية، نظامية،...)، وهي جزء من أرباح سنوات سابقة، ووسيلة تمويل تقتطع من الأرباح جزئيا.

5. ترحيل من جديد:

يسجل جزء من النتيجة (ربح أو خسارة)، الذي أرجأت الجمعية العامة تخصيصه إلى قرار نهائي لاحق.

6. نتيجة الدورة:

يسجل هذا الحساب كرصيد لحسابات الأعباء والمنتجات للسنة المالية، كما يصفى هذا الحساب في الشركات حسب القرار القانوني لتخصيص النتيجة الذي تتخذه الهيئة المختصة.[2]

[1] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 152،158.

[2] لجنة النشر لمنشوراتالصفحات الزرقاء العالمية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

7. مؤونات المخاطر والأعباء:

هي خصوم يكون استحقاقها غير مؤكد، وتدرج في الحسابات مع نهاية السنة المالية بالمبلغ الذي يمثل أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها لتفادي هذا الالتزام ، وتدرج في الحالات الأتية: [1]

- عندما يكون للكيان التزام راهن ناتج عن أحداث ماضية.
- عندما يكون من المحتمل خروج موارد لإطفاء هذا الالتزام.
- عندما يمكن تقدير هذا الالتزام تقديرا موثوق به.

بالنسبة للخسائر العملياتية المستقبلية لا تعتبر محلا لمؤونات الأعباء، كما لا يستعمل أي مؤونة للأعباء إلا في النفقات التي من أجلها تم إدراجه أصلا في الحسابات.[2]

8. القروض والخصوم المالية الأخرى:

يتم تقييم القروض، والخصوم المالية الأخرى الأخرى حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها،وبعد الاقتناءيتم تقييم الخصوم المالية حسب التكلفة المهتلكة، باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها الحقيقية.

وتدرج فوائد القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها. إلا إذا أدمجت في كلفة الأصل طبقا للمعالجة البديلة المرخص بها.

9. تقييم الأعباء والمنتوجات المالية:[3]

تؤخذ الأعباء والمنتوجات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها والعمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أومنح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

أما الفارق بين القيمة الإسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري ، وكمنتجات مالية في حسابات البائع.

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 231.

[2] مسعود دراوسي، قوادري محمد، ضيف الله محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

خلاصة:

مع التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي، أجبرت العديد من دول العالم على إدخال إصلاحات اقتصادية على مستواها، وخلقت اتجاه متزايد في تبني معايير المحاسبة الدولية والالتزام بها في ظل انعكاسات العولمة ومتغيرات البيئة الاقتصادية المحلية والدولية، والجزائر أيضا باشرت في إصلاحات اقتصادية كما تبنت معايير المحاسبة الدولية وتقاربت معها إلى حد كبير، من خلال تبني النظام المحاسبي المالي ، الذي يعد تطبيقه خطوة لها منافع وفوائد كثيرة أهمها إصلاح النظام المحاسبي في حد ذاته، ليتماشى ويتجاوب مع البيئة الاقتصادية العالمية، في ظل الاتجاه العام إلى تفعيل الشراكة الاقتصادية مع العديد من الدول سواء التي أنشأت فروع لها بالجزائر أو المحتملة. وجعله كذلك يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية من الناحية النظرية وحتى من الناحية التقنية. لكن ورغم الإيجابيات المنتظرة من تطبيق هذا التوجه المحاسبي الجديد إلا أن هناك الكثير من الصعوبات والعقبات تترتب عنها انعكاسات سلبية ناتجة بالأساس عن البيئة الاقتصادية الوطنية وضعف الاقتصاد والذي لم يصل بعد إلى ما وصلت إليه بعض الدول النامية، حتى لا نقول المتقدمة، خاصة من ناحية التنظيم الاقتصادي للمؤسسات، التحكم في التكنولوجيا والتكاليف، غياب سوق رأس المال والبورصة وهو ما يصعب من تبني أساس القيمة العادلة في التقييم، وهذا بسبب خصوصية الاقتصاد الجزائري المبني على المحروقات، لكن ورغم ذلك فإلزامية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بموجب القانون رقم 07-11 والتي جرت في 2010، تعتبر كأساس لإعداد القوائم المالية في المؤسسات من أجل الخروج بصورة مقبولة، وإضفاء الثقة والشفافية على نطاق واسع، وعملا على تشجيع وجذب أكبر وأفضل للمشاريع الأجنبية لتسريع وتيرة التنمية.

الفصل الثاني:

تأثير النظام المحاسبي

المالي على عرض

القوائم المالية ودوره

في تحسين جودة

المعلومة المالية

الفصل الثاني: تأثير النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية ودوره في تحسين جودة المعلومة المالية

تمهيد:

لا شك في أن مشكلة الواقع الاقتصادي الذي نعيش فيه لا تكمن في كونها مشكلة توفير المعلومات المحاسبية والمالية في حد ذاتها، بل أصبحت تتجلى في كونها مشكلة المعلومات المفيدة منها وذات الجودة العالية، وطريقة نقلها والتصرف فيها واستغلالها بسرعة ودقة كاملتين.

ولكي تؤدي هذه المعلومات الدور الاقتصادي المنوط بها يجب أن تكون ذات جودة عالية، وتتصف بمصداقية و ملاءمة، وتمثل القوائم المالية وسيلة وقناة اتصال أساسية بين الوحدة الاقتصادية والمستخدمين الخارجيين للمعلومات المالية، هذه المعلومات يجب أن تتميز بخصائص نوعية أساسية (الملاءمة والموثوقية) وأخرى ثانوية تعتبر من الصفات الرئيسية التي تجعلها تتصف بالجودة والنوعية و مفيدة للمستخدمين بإضافة عنصر التدقيق المالي والإفصاح المناسب، وهذا من اجل أن تقدم وتوضح لهم العديد من الأمور المحاسبية والمالية عن الكيان ومساعدتهم على اختلاف مستوياتهم المعرفية في اتخاذ قراراتهم.

والنظام المحاسبي المالي أعطى أهمية بالغة للمعلومة المالية، ومن جملة واهم ما جاء به هذا النظام هو معالجة العمليات التي لم تكن معروفة في المخطط المحاسبي الوطني، كما جاء ليسمح بإعداد تقارير مالية بما يقارب الممارسة الدولية القائمة، حيث تم تحديد القوائم المالية كما حددتها المعايير المحاسبية الدولية شكلا ومضمونا، مما يسهل عملية قراءتها وتداولها وتوظيفها من طرف مستخدميها.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل أيضا إلى:

- **المبحث الأول**: جودة المعلومة المالية
- **المبحث الثاني**: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ومبدأ الإفصاح المحاسبي.
- **المبحث الثالث**: دور النظام المحاسبي المالي في ضمان الخصائص النوعية للمعلومة المالية

المبحث الأول: جودة المعلومة المالية

تعتبر المعلومة المالية أحد أهم المصادر الأساسية التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات في اتخاذ القرارات، والتي تقاس درجة سلامتها ودقتها تبعا لجودة المعلومة المحاسبية المالية المتوفرة والمستخدمة، وليتحقق عنصر الجودة يجب توفر مجموعة من الخصائص النوعية تكون ملازمة لمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالأساس في القوائم المالية، التي أعطى لها النظام المحاسبي المالي عناية وأهمية كبيرة، لا سيما الإصلاحات التي جاء بها فيما يخص مكونات القوائم المالية، والمعلومات التي أوجب الإفصاح عنها فيها.

المطلب الأول: المعلومة المالية وتصنيفها

أولا/ المعلومة المالية

هناك لبسا في التمييز بين مفهوم المعلومات ومفهوم البيانات، وعادة ما يستخدم هذان المصطلحان في المجال المحاسبي والمالي كمترادفين لوصف شيء واحد على الرغم من وجود اختلافات جوهرية بينهما، ولهذا ينبغي في البداية التطرق لمفهوم البيانات المالية للفهم الجيد لمصطلح المعلومات المالية.

يعرف الدهراوي البيانات المالية على أنها« مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه نتيجة للإحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، وتمثل المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات» .[1]

كما يعبر مصطلح (البيانات) عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في حد ذاتها، بمعنى انها لو تركت على حالها فلن تضيف شيء إلى معرفة مستخدميها. بل يتم وضعها في سياق معين، وهوما يسمى بعمليات تشغيل البيانات للحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة لمتخذي القرارات، تسمى المعلومات.[2]

أما مصطلح المعلومات فيعبر عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة لمستخدميها.

وبعبارة أخرى هي البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنا كاملا بالنسبة لمستخدميها، مما يمكنهم من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.[3]

---

[1] بوجنيب عادل، دورة المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص 52.

[2] سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2012، ص 11.

[3] المرجع السابق، ص11.

وبتعريف آخر هي بيانات منظمة ومعروضة بشكل يجعلها ذات معنى للشخص الذي يتسلمها، وتمنح له إضافة للمعرفة الموجودة لديه حول ظاهرة أو حدث أو مجال معين. فالمعلومات تخبر المستخدم بشيء لا يعرفه أولا يمكن توقعه »[1].

ويرى قاسم أن المعلومة المالية تمثل مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية، والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة، وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها.[2]

وهناك تعريف أشمل للمعلومات المحاسبية والمالية، حيث تعتبر مجموعة البيانات التي تمت معالجتها، وذات طبيعة مالية، والتي تمثل صلة الوصل بين معديها (المحاسبين) ومستخدمي هذه المعلومات (متخذي القرارات) وهي رسالة ذات معنى ومحتوى اخباري مهم، تتعلق بالأحداث والعمليات الخاصة بالوحدة الاقتصادية وتفيد مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة وتترتب عليها قرارات ونتائج اقتصادية مستقبلية.[3]

ومن خلال هذه التعاريف للبيانات والمعلومات، نصل إلى التفرقة بينهما لأنهما لا يؤديان إلى نفس المعنى، لأن البيانات هي مدخلات أولية لنظام المعلومات من أرقام، رموز، أوزان... . أما المعلومات فهي مخرجات للبيانات التي تم تحويلها وتشغيلها لتصبح ذات معنى ودلالة وقيمة، ويمكن أن نوضح كل ما سبق شرحه حول البيانات والمعلومات في الشكل التالي:

[1] ناجي بن يحيي، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013، ص29.

[2] بوالجنيب عادل، مرجع سبق ذكره، ص53.

[3] عبد الكريم محمد سلمان النجار، مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، شهادة الدكتوراه، جامعة بغداد، 2012، ص12.

الشكل رقم 2: العلاقة بين البيانات والمعلومات

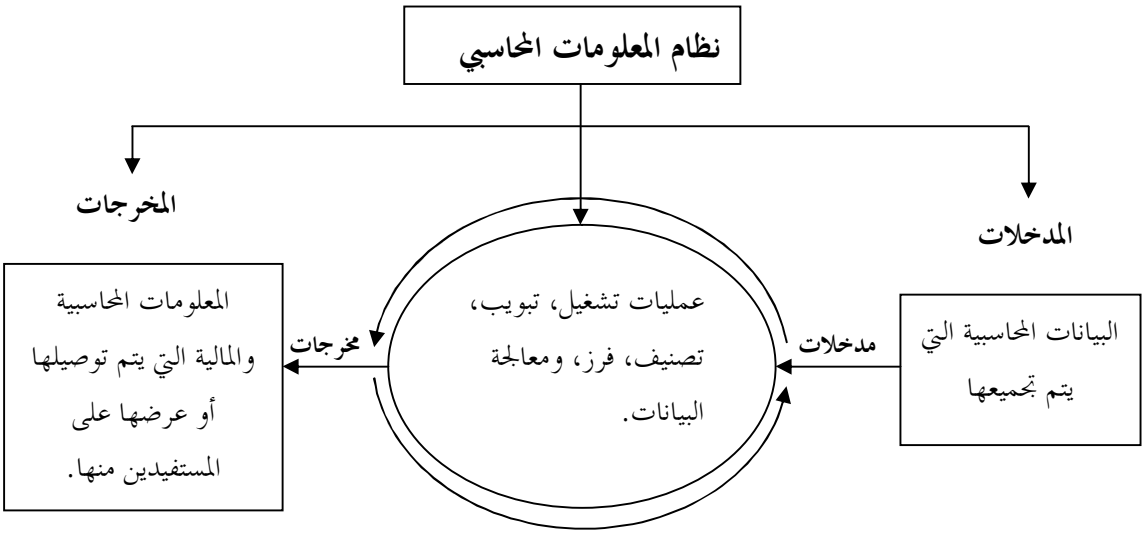

المصدر: من إعداد الطالب

كما يمكن أن نميز بين المصطلحين من خلال فروقات الجدول التالي :

جدول رقم 3 :يوضح الفرق بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات.

المجال	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي	منظمة في هيكل تنظيمي
القيمة	غير محدودة القيمة	محددة القيمة بالضبط
الاستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	متعددة المصادر	محددة المصادر
الدقة	منخفضة	عالية
الموقع	المدخلات (البداية)	المخرجات (النهاية)
الحجم	كبير جدا	صغير نسبيا مقارنة بحجم البيانات

المصدر: ناجي بن يحي، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة ، 2013 ، ص30.

ثانيا/نظام المعلومات المحاسبي

يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل وتترابط مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية مالية. [1]

ويمكن تعريفه أيضا بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية. [2]

ومنه نستنتج أن نظام المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر هي الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الأخرى، بل أن نظام المعلومات المحاسبي هو أهم جزئيات أي نظام معلومات في أي وحدة اقتصادية. [3]

ثالثا/ تصنيف المعلومة المالية

يوجد العديد من أنواع المعلومات المالية، وتعتبر التقارير المالية الشكل الأكثر استخداما لتقديم هذه المعلومات، حيث تختلف التقارير تبعا لما تحتويه من معلومات، وأيضا طبيعتها الإلزامية والأطراف المستفيدة منها، ولذلك فهي تصنف إلى ما يلي:

1/ التقارير المالية

نتيجة العمليات والأحداث اليومية التي تقوم بها المؤسسة، وجب توفير سجل لهذه الأحداث التي ستولد فيما بعد معلومات ذات أهمية للمشروع، والتقارير المالية التي تحتوي على معلومات انطلاقا من التسجيلات اليومية، المعالجة والتقييم والاعتراف، إنما تهدف إلى تقييم كفاءة المؤسسة وبيان حقيقة مركزها المالي ونتيجة نشاطها لفترة زمنية سابقة كما تستخدم هذه التقارير لأغراض ضريبية مما جعلها موجهة إلى المستخدم الخارجي بصفة أكثر لأنها تساعد المستثمرين الحاليين والمحتملين على المفاضلة بين البدائل المختلفة واتخاذ القرار الاستثماري، وهوما يصب في مصلحة الكيان أيضا، كما قد تستخدم التقارير من طرف إدارة المشروع في حد ذاتها عن

[1] محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص55.

[2] منذر يحيى الداية، اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في غزة، رسالة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين،2009، ص23.

[3] عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 1993، ص09.

طريق عمل مقارنات بين فترة وأخرى لاكتشاف الانحرافات ومعالجتها وهومن المبادئ المحاسبية الهامة ، وتضم التقارير المالية القوائم المالية و تقرير مجلس الإدارة وتقرير المدقق الخارجي للحسابات [1]وسنعود بالتفصيل لموضوع القوائم المالية لاحقا، لأنها تمثل عصب التقارير المالية.

تقرير مجلس الإدارة:

يهدف تقرير مجلس الإدارة إلى إعطاء الأطراف الخارجية (خصوصا المساهمين) فكرة عامة ووافية عن نشاط المؤسسة خلال فترة معينة.

تقرير مدقق الحسابات:

المؤسسات الاقتصادية الكبرى وشركات المساهمة مي معظم الدول ملزمة بتدقيـــــــق تقاريرها وقوائمها المالية من طرف

مدقق حسابات مهني قانوني على قدر كبير من الكفاءة والتأهيل والاستقلالية، .بموجب القوانين المعمول بها، هذا المدقق وبعد إبداء رأيه الفني المحايد، يقوم بإعداد وثيقته المكتوبة حول التقارير المالية المدققة، ويقدمها إلى الجهة التي كلفته بالتدقيق. وتعد هذه العملية بمثابة تعزيز لدرجة الوثوق في القوائم المالية، ومن ثم الاعتماد عليها من طرف المستخدمين الخارجيين يكون بأكثر ثقة وارتياح لمدى عدالتها.

2/التقارير التخطيطية:

يتم اشتقاق هذا النوع من التقارير من خلال الموازنات التقديرية، والتي تحتوي على قيم عن نشاط المؤسسة لفترة أو لعدة فترات في المستقبل، وهي بالتالي تساعد المسيرين بالدرجة الأولى على التخطيط والتنبؤ وتحديد الأهداف والغايات، واتخاذ القرارات، الإضافة إلى تحديد الموارد اللازمة لذلك، وبالتالي تجنب الأزمات المالية التي قد تحدث نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة. [2]

وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية (نسب التحليل المالي) ورسومات بيانية وإحصائية تفيد في إلقاء الضوء على اتجاهات ومؤشرات وعلاقات معينة، بغرض تقييم النشاط وتحسينه.

[1] بوجنيب عادل،مرجع سبق ذكره،ص 54.

[2] عطا الله السيد،نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان، 2009، ص67.

3/ التقارير الرقابية:

وهي التقارير التي تساعد الإدارة على التأكد من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط له، ومن أجل لفت النظر إلى أي خلل أ واختلال في وقت مبكر، وهو أمر يساعد على التخلص من المشكلة في بدايتها.

4/التقارير التشغيلية:

تركز على توضيح الأوضاع الجارية للعمليات داخل المؤسسة،وذلك بغية تدعيم الأفراد المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية ومساعدتهم على التحكم فيها. [1]

المطلب الثاني:الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية وأهميتها

أولا/مفهوم جودة المعلومات المحاسبية المالية

تعرف جودة المعلومة المحاسبية المالية على أنها "الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية". [2]

ثانيا/الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية

تتمثل الخصائص في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة أو ذات فائدة للمستخدمين.

والهدف الأساسي في تحديد هذه الخصائص هو استخدامها لتقويم مستوى جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية،[3] وهناك خصائص نوعية للمعلومة المالية،ومنهما خاصيتي الملاءمة والموثوقية، وتعتبران خاصيتان أساسيتان، لأنهما متعلقتين باتخاذ القرار في لحظة ما، وكذلك خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات وهما خاصيتين ثانويتين مكملتين، بالإضافة إلى مكونات أخرى للخصائص الأساسية وهي ذات أهمية ودلالة أيضا، ويمكن توضيح المقصود بكل خاصية من الخصائص الأساسية، وكذلك ما تنطوي عليه من خصائص فرعية فيما يلي: [4]

---

[1] بولجنيب عادل، مرجع سبق ذكره،ص 60.

[2] ماجد إسماعيل أبوحمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2009، ص 54.

[3] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة،2009،ص 44.

[4] أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية)،شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2003،ص 50.

1/ الملاءمة:

مفهوم الملاءمة يؤثر بشكل كبير في تحديد العناصر التي تخضع للتسجيل المحاسبي والتي تخضع لعمليات المحاسبة بشكل عام، وأيضا في تحديد العناصر التي تدرج في التقارير والقوائم المالية. فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة، وتؤثر في سلوك متخذ القرار الاقتصادي، بل وتساعده على تفسير التساؤلات والشكوك التي قد تكون في مخيلته. والتعريف بهذه الخاصية ليس بالأمر السهل، وهو يتوقف على من يستخدمون المعلومات المالية وعلى احتياجاتهم ودرجة المعرفة لديهم.

وقد عرفها (عاشور1996) [1] ان المقصود بالملاءمة قدرتها على خدمة اتخاذ قرار معين، إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذ القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه.

وبالتالي فتفسير هده الخاصية يستلزم وجود أو وضع بعض الخصائص الفرعية التي يعتبر وجودها قرينة على ملائمة المعلومات، وتعتبر هده الخاصية مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية.

ومن هذه الخصائص الفرعية نذكر ما يلي: [2]

***القيمة التنبؤية:**

والمقصود بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة.

وبمعنى أخر تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، وتؤكد توقعاتهم أو تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها. [3]

***قيمة التغذية العكسية:** أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة، وهي تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات، فمثلا نسبة صافي الربح للنشاط سوف تساعد مستخدم التقارير المالية على التحقق عن صحة توقعاته عن التوقعات النقدية المستقبلية أو تصحيحها. [4]

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] صبايحي نوال،أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية،مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول،آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي،(دس)، ص11.

[3] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[4] المرجع السابق، ص 49.

***التوقيت المناسب:**

أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة له في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

فالتوقيت المناسب هو التوقيت الملائم لتقديم المعلومات، أي يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمونها وعندما يحتاجون إليها.

ومن البديهي أيضا انه إذا لم توفر هذه المعلومات عند الحاجة إليها فلن تكون في هذه الحالة لها تأثير على الحدث أو القرار.

وتعتبر هذه الخاصية الفرعية أمرا هاما لخاصية الملاءمة، لأنه قد يُضحى بشيء من الدقة ودرجة عدم التأكد من أجل تقديم المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات. [1]

2/ الموثوقية:

إن الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات، أي مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية وكذا الوثوق فيها. [2]

وتشير هذه الخاصية إلى مستوى الثقة الذي يمكن أن يضعها من يستخدم القوائم المالية في المعلومات والقيم الواردة بها، وتزداد درجة الاعتماد على القياس المحاسبي كلما كان هذا القياس يعبر بصدق عن العناصر والقيم المراد قياسها. ويقصد بها أيضا حسب البيان رقم 2 الصادر عن FASB هي:

"خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله". [3]

وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية هي:

***الصدق في التعبير:**

تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، أو طبقا للأحداث الاقتصادية التي وقعت، أي أن يعكس جميع المعاملات المالية التي مارستها وتمارسها الوحدة الاقتصادية بصدق وأمانة، وبمعنى آخر مطابقة الأرقام والقيم والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها.

[1] المرجع السابق، ص 50.

[2] أحمد محمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[3] صبايحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وتتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من التحيز في عملية القياس المحاسبي من طرف القائم بهذه العملية(المحاسب). [1]

*القابلية للتحقق (الموضوعية): وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي، اذا ما تم استخدام نفس طرق القياس. [2]

ومن الضروري إن تتوفر في القوائم المالية خاصية إمكانية التحقق منها ومراجعتها، وذلك حتى يمكن الاعتماد عليها.

وليس المقصود أعلاه الوصول إلى التطابق التام للنتائج، وإنما قد يكون هناك بعض الاختلافات في حدود معينة. [3]

*الحياد: تتوافر هذه الخاصية إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

ومنه فعنصري الملاءمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان، اللتان يلزم توافرهما في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية.

ثالثا/الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

إضافة إلى الخاصيتين الرئيسيتين فهناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصت بها الجهات المحاسبية الدولية، والتي تساهم بدورها في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وتعتبر مدعمة لها وهي:

***الثبات:**

يقصد به اتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة الى أخرى ومن شأن هذا الإجراء أن يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة عن طريق قوائمها المالية.

عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث من فترة لأخرى، فإنها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية، وهذا لا يعني انه لا يمكن التحول من طريقة معالجة محاسبية معينة إلى أخرى. فإذا ثبتت

[1] بدر الدين فاروق أحمد سالم، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، 2013،ص 93.

[2] صبايحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] أحمد محمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 54.

أفضلية طريقة محاسبية على أخرى وجب التحول في استعمال الطريقة الأفضل، لكن يلزم فقط الإفصاح عن طبيعة وأثر التغير المحاسبي من خلال الملاحق. [1]

***القابلية للمقارنة:** [2]

يكون أمام مستخدمي الكشوف المالية بصفة عامة و المستثمرين والمقرضين بصفة خاصة فرص استثمار وإقراض متعددة ,ويجب أن يكون مستخدموا الكشوف المالية قادرين على إجراء مقارنات لهذه الكشوف لعدة فترات زمنية مختلفة ولنفس الكيان، كما يستطيعون مقارنة هده الكشوف المالية لمختلف الكيانات لتقييم المركز المالي ومستوى الأداء.

وقد بينت المادة 29 من القانون 07-11المتعلق بالنظام المحاسبي المالي التركيز على خاصية القابلية للمقارنة حيث جاء فيها ما يلي:

"توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة"[3]

ويتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، كما يتضمن الملحق أيضا معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

عندما يصبح من الصعب إجراء مقارنة مع الكشف المالي للسنة المالية السابقة بسبب تغيير في طرق التقييم أو العرض يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

*** الأهمية النسبية:**

تلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار،وتعتبر المعلومات المحاسبية المالية ذات أهمية نسبية إذا كانت عملية حذفها أو تحريفها تؤثر على القرار الاقتصادي المتخذ، والذي أعتمد بشكل كامل على تلك المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمونها كلما كانت ذات أهمية نسبية.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص56.

[2] نوي الحاج،مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد 9، 2013، ص 36.

[3]لجنة النشر لمنشورات الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سبق ذكره،ص15.

ومجلس معايير المحاسبة الدولية يعتبرها نقطة فاصلة أكثر من كونها خاصية نوعية في المعلومات لكي تكون نافعة. أما النظام المحاسبي المالي (SCF) فاتجه الى نفس منحى النظام المحاسبي العام الفرنسي (PCG) معتبرا خاصية الأهمية النسبية مبدءا يجب العمل به ويبرر كل معلومة مهمة، مع إمكانية جمع المبالغ غير المعتبرة، وأن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية، أما العناصر قليلة الاهمية لا تطبق عليها المعايير المحاسبية. [1]

ويمكن القول أن النظام المحاسبي المالي قد أوجب صراحة توفير الخصائص النوعية للمعلومة الواردة في الكشوف المالية وذلك حسب المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم08-156 وحددها بـــ (الملاءمة، الدقة والوضوح وقابلية المقارنة). [2]

لكن أعتمد في إطاره التصوري على معايير المحاسبية الدولية، بالإضافة الى المخطط المحاسبي العام الفرنسي كتسمية بعض الخصائص واعتبارها مبادئ.

وسوف نوضح في الشكل أدناه مدى أهمية ومكانة الخصائص النوعية والثانوية للمعلومات المحاسبية:

[1] نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156،المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 ،العدد27بتاريخ 28ماي2008 ،الجزائر ،2008،ص12.

الشكل رقم 03:الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

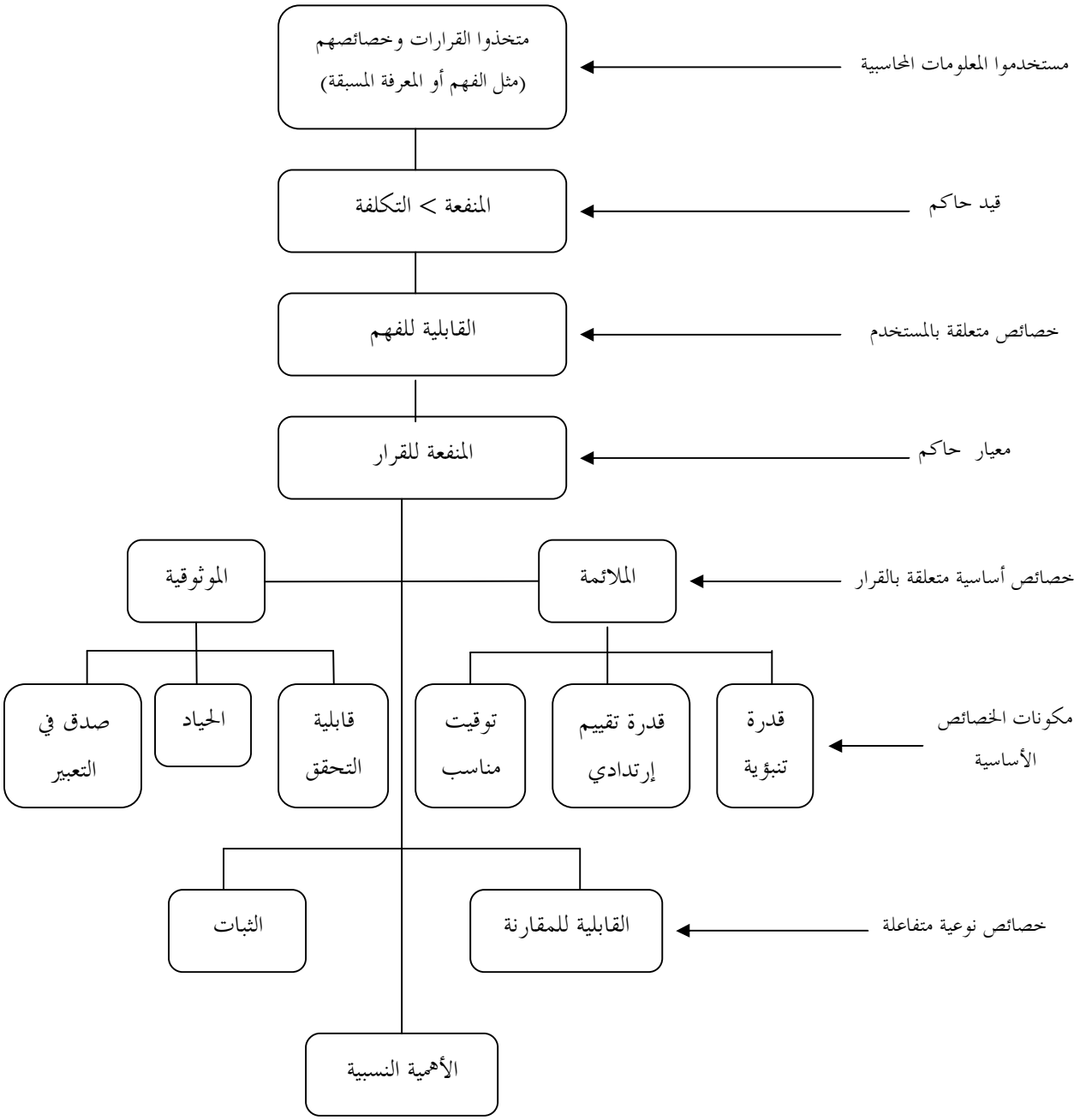

المصدر: ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، 2009 ، ص 45.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.

أولا/ العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية

في ظل متغيرات البيئة الخاصة والعامة التي تعمل فيها المؤسسة ومدى ارتباطها وتأثيرها في هياكل وعمل الوحدات الاقتصادية تتأثر العمليات المحاسبية نتيجة تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية على المستوى الكلي، ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة في البيئة المحاسبية الى: [1] اقتصادية, اجتماعية، قانونية، سياسية.

1/ العوامل الاقتصادية:

تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة, فمثلا في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة لان هناك اهتمام واسع بالتقارير المالية من طرف المستثمرين والمهتمين وكذلك نشاط الأسواق المالية والبورصات، كذلك في ظل ارتفاع معدل التضخم في اقتصاد دولة ما يجعل المعلومات المحاسبية خاصة التي تعد وفقا لمبدا التكلفة التاريخية غير ملائمة لاتخاذ القرارات.

2/ العوامل الاجتماعية:

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي والتي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان ويتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي، حيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة الاقتصادية، وتتمثل هذه الآثار فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية وسبل قياسها.

3/ العوامل القانونية:

تتمثل هذه العوامل أساسا في مجموعة الأنظمة القانونية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف، خصوصا مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملاك عن الإدارة مما يجعلها خاضعة ومعرضة على امتداد حياتها لجملة من التشريعات القانونية والضريبية الجديدة والمعدلة ,وهذا ينعكس على الكيفية والطرق التي تعد بها المعلومات المحاسبية وكيفية عرضها.

[1] سليمان عتير، مرجع سبق ذكره، ص 46.

4/ العوامل السياسية:

العوامل السياسية لها تأثير كبير على الأنشطة المحاسبية في الدولة، فمثلا تغيير النظام المحاسبي في الجزائر هو نتاجا لتصرف وإرادة سياسية بالدرجة الأولى، وهوما ينعكس على النظام الاقتصادي بصفة عامة، والعمل المحاسبي بصفة خاصة.

وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المهنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية وفرضها.

ثانيا/استخدام أنظمة الحاسوب: [1]

إن استخدامات الحاسوب عديدة ومتعددة، ومنها استخدامه في إطار نظام المعلومات المحاسبي لأجل معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات محاسبية في الحين وتتصف بالخصائص التي تجعلها مفيدة من جميع جوانبها للتوصل لقرارات رشيدة تتميز بالجودة، لهذا يعتبر استخدام الحاسوب أو المعلوماتية بصفة عامة من العوامل المساعدة على التحسين من جودة المعلومات المحاسبية والمالية.

ولاختيار نوعية المعلومات المحاسبية يمكن التركيز على: [2]

- ✓ التصوير والتمثيل: وهوما يقصد به تلاؤم الواقع مع شكل المعلومة ومستخدميها، وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه.
- ✓ التأكد: يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع، حيث ينبغي أن يؤدي إعداد آخر لنفس النتيجة.
- ✓ أجل الحصول على المعلومة

باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقرائها، فانه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغته، بتعبير آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة والطلب عليها.

- ✓ التحديد: المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر.
- ✓ كمال المعلومة: الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية.

[1] حامدي علي: أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2011،ص 106.

[2] سليمان عتير: مرجع سبق ذكره،ص 49.

✓ الملاءمة:تهدف في النهاية المعلومات لاتخاذ القرار أو القيام بنشاط ما، وتعتبر الملائمة للمعلومة المفصح عنها عنصرا أساسيا ومعيارا في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها،وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها، ويقترن مفهوم الملائمة أساسا بالمصداقية والصورة الوافية للمعلومات التي يطلبها مستعملوها.

ثالثا/ تقارير المراجعة الخارجية: [1]

المعلومات المحاسبية والمالية مازالت غير موثوق فيها لدى الكثير من المتعاملين ومنهم متخذوا القرارات ومصلحة الضرائب مثلا، لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كاف حول مصداقية هذه المعلومات أمرا لابد منه. لذلك فان عملية مراجعة الحسابات من طرف جهة مستقلة عن الكيان، أصبحت ذات أهمية قصوى وتعطي الثقة للجهات المستفيدة من العملية، حيث يقوم عادة مراجع الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير فني محايد ورسمي، حيث يمثل رأيه(مراجع الحسابات) بمثابة مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات.

وبالتالي فان رأي مراجع الحسابات الخارجي عادة ما يكون إلزامي في الشركات والذي يترجمه تقريره النهائي، ويمثل مقياس لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للمركز المالي والأداء الحقيقي للمؤسسة باعتبار أن المراجع يتمتع بخبرة عالية في تنفيذ وإعداد متطلبات العمل المحاسبي.

رابعا/ مبدأ التكلفة التاريخية والقيمة العادلة: [2]

يرى البعض فيما يتعلق بالخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية أن مدخل التكلفة التاريخية ومدخل القيمة العادلة لكل واحد منهما ايجابياته وسلبياته وتأثيره على هذه الخصائص. فبالرغم من تأييد بعض مستخدمي البيانات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية إلا أنهم يرون أن هناك فائدة كبيرة لإظهار بنود من الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة لتزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة في تقدير القيمة السوقية للمنشأة،كما أن هناك انتقادات في دراسات أخرى لمبدأ القيمة العادلة، خاصة حول الأثر الذي يلعبه القياس الدوري والمنتظم لتحركات السوق على أصول والتزامات الشركة والذي ينتج عنه تغير متعدد ومتكرر في القوائم المالية.

[1] المرجع السابق، ص 51.

[2] حامدي علي: مرجع سبق ذكره، ص 106، 107.

المبحث الثاني: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ومبدأ الإفصاح المحاسبي.

إن الهدف الرئيسي للمحاسبة هو الوصول إلى القوائم المالية وتوفيرها في نهاية كل دورة محاسبية ومالية، هذه القوائم ينبغي أن توفر للمشروع المعلومات الملائمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين و الدائنين، وذلك لاستخدامها في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة أساسا بالاستثمار أو الإقراض، مع ضرورة أن تكون هذه القوائم المالية المعبر عنها بوحدة النقد مفهومة بالنسبة للمستثمرين والدائنين الذين يجب أن يكون لديهم الماما مقبولا بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والمحاسبية المالية، بالإضافة إلى الرغبة في دراسة تلك القوائم.

تضبط القوائم المالية الناتجة عن إجراء معالجة وتقييم مسبقة للعديد من المعلومات والأحداث الاقتصادية وتلخص ويتم تحليلها وتفسيرها والإفصاح عنها في الوقت المناسب، وكل ذلك تحت مسؤولية مسيري الكيان ليتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية،[1] بعد التحديد والإفصاح عن كل عنصر من عناصر الكشوف المالية، وإظهار بعض المعلومات بطريقة دقيقة، لأن الإفصاح عن كل المعلومات في القوائم المالية والملحقات أصبح من أهم المبادئ المحاسبية وتبنيه يساعد المهتمين من خارج المشروعات على اتخاذ القرارات السليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها عن تلك القوائم. [2]

والنظام المحاسبي المالي الجديد أعطى أهمية لإعداد القوائم المالية من خلال السماح بإدخال، تقييم وتسجيل البيانات الرقمية وتقديمها، على شكل قوائم تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العمليات التي تقوم بها الوحدة فقط، وليس تعاملات المالكين، وكل ذلك في خدمة تنظيم المعلومة المالية وسريانها.

المطلب الأول: عرض وتقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

تعتبر القوائم أو مخرجات النظام المحاسبي أهم الوسائل الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة وأدائها، والشكل الأكثر شيوعا لتوفير معلومات محاسبية ومالية تفيد سلسلة عريضة من المستخدمين والمهتمين، الذين يهمهم الحصول على المعلومة من أجل: [3]

1- معرفة نتائج عمليات التشغيل من ربح أو خسارة باستمرار.

---

[1] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] الإفصاح المحاسبي، من الموقع: http// ar. w.wikipedia. org/ wiki/، تاريخ التصفح 2016/02/28 على الساعة 19 و00 د.

[3] خالد الراوي التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص 32.

2- الوقوف على شكل تدفقات الأموال وحجمها بغية اتخاذ قرارات اقتصادية أو استثمارية في النهاية ,ولا يمثل إعداد القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية ولكن الإلمام بها يعتبر المنطلق الأساسي لتعلم المحاسبة.[1]

أولا/ مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها المالية [2]. والقوائم المالية يعرفها جون فرنسوا دي روبر (jean François des robert) وفرنسوا ميشان (François Mechin) ,و هيرفي بيوتو(HervéPuteaux) "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، غير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية والأداء والتغير في الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات".[3]

كما أن القوائم المالية تمثل محصلة النشاط للكيان خلال فترة زمنية معينة.

وهي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيرها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية والمخرجات النهائية للعمليات المحاسبية[4]، لأنها ببساطة تصور الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وذلك لتجميعها وتوزيعها على تصنيفات رئيسة تبعا لخصائصها الاقتصادية. [5]

كما تعرف أيضا بأنها:" وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية "[6] أي أنها الناتج الرسمي للنظام المحاسبي، والتي تمد المستخدمين بإحصاءات عن التشغيل من خلال قائمة الدخل بما في ذلك صافي الربح أو الخسارة عن فترة زمنية معينة وإحصاءات عن الموردين من خلال الميزانية حتى يمكن للمستخدمين تقييم أصول الشركة وخصومها وحقوق الملكية في تاريخ معين. [7]

---

[1] أحمد محمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] أحمد طرطار, عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره ص 191

[3] Jean François des roberts, François Mechin, Hervé Puteaux ,NORMES IFRS ET PME DUNOD PARIS, 2004, P 12.

[4] أحمد محمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[5] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدوليةIAS / IFRS ، دار النشر للتعليم والتكوين، الجزائر، 2012، ص 39.

[6] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 38.

[7] مدحت فوزي عليان، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم الماليةفي الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2006، ص 112.

وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات...الخ).

من التعاريف السابقة نستنتج أن القوائم المالية هي مجموعة الوثائق المحاسبية التي تحمل معلومات ذات أهمية مالية اقتصادية بالدرجة الأولى متعلقة بالمؤسسة، وتأخذ أشكال محددة (كالميزانية، جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل، جدول تغيرات رؤوس الأموال أو قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، وجدول تدفقات الخزينة أو التدفقات النقدية).

وتعتبر هذه القوائم المالية الوسيلة الرئيسية للإدارة لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها بالداخل أوبالخارج.

ثانيا / عرض القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية أهم وسيلة للإبلاغ المالي (أو الإفصاح المالي) عن وضعية الكيان، لأنها تمكن خلال عرضها كافة مستعمليها وتساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة، وإعدادها يكون كما جاء في المادة 25 من القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن SCF: [1]

"تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل "

وتتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة ما يلي:

1- الميزانية؛

2-حساب النتائج؛

3-جدول سيولة الخزينة؛

4جدول تغير الأموال الخاصة؛

5-ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، كما يوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

[1] لجنة النشر لمنشورات الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سبق ذكره، ص14.

ومعظم القوائم المالية إن لم يكن جميعها، تقليدي متعارف عليه بين المحاسبين وتعمل به معظم المنشآت الصناعية والتجارية في العالم ومنذ فترات طويلة. [1]

1/ الميزانية

هي الوثيقة التي تبين الوضعية المالية أو المركز المالي للمؤسسة في لحظة ما وبيان لكافة الأحداث التي تم تسجيلها، باعتبار أن ذمة هذه المؤسسة مستقلة عن ملاكها، عن طريق إجراء جرد سنوي لذمتها المالية بغية إعلام الآخرين المهتمين بالنتائج في صورة الملاك، الموردين البنوك، إدارة الضرائب ...الخ ،و إظهارها (الميزانية) يكون في شكل قائمة أوفي شكل جدول ويتطلب إظهار الأصول الجارية التي يمكن للمؤسسة بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال، إضافة إلى الخزينة التي تتمتع بسيولة عالية وآنية، أما الأصول غير الجارية تتمثل في الأصول الثابتة العينية، المعنوية، وكذا المالية ،في المقابل الأصول الجارية تتمثل في الالتزامات الواجب على المؤسسة دفعها خلال دورة الاستغلال، أما الخصوم طويلة الأجل فإنها تصنف ضمن الخصوم غير الجارية. [2]

إن التمييز بين الموجودات والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة أصبح ضروريا، حيث يجب عل كل كيان أن يحدد بناء على طبيعة عملياته ما اذا كان سيعرض الموجودات المتداولة وغير المتداولة والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة كفئات منفصلة في صلب الميزانية وعندما يختار الكيان عدم إجراء هذا التصنيف يجب تقديم الموجودات والمطلوبات بشكل عام حسب سيولتها. [3]

وتكمن أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة و التزاماتها لدائنيها وحق الملاك على صافي أصولها ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

*حساب معدلات العائد؛

*تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة؛

* تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

[1] مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكر، ص113.

[2] شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3] حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 188.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل فإنه يتعين تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية. [1]

2/ حساب النتائج:

يسمح بقراءة و تحديد مردودية المؤسسة خلال الدورة المحاسبية الحالية، ووفق النظام المحاسبي المالي فإن الجدول الخاص بحساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ،ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية من ربح أو خسارة. [2]

ويعتبر حساب النتائج الأكثر أهمية من ضمن القوائم المالية، لأنه التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة من الزمن، ولأن هذا الجدول يساعد أيضا على:

- ✓ التنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛
- ✓ التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية؛
- ✓ التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

3 / جدول سيولة الخزينة:

هو جدول يتضمن التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة الخاصة بالخزينة خلال الدورة خدمة للمستعمل أو المهتم به، حيث يستطيع هذا الأخير من خلاله معرفة قدرة المؤسسة على جني السيولة أو شبه السيولة وكذا حاجاتها الى إستعمالها[3]، أو بعبارة أخرى مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية ،ونظرا لأهمية هذا الجدول فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية، (FASB) به (جدول التدفقات النقدية)[4].

[1] جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد6، 2009، ص 79.

[2] دونالد كيسو، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج وسلطان المحمد السلطان، المحاسبية المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.1999 ،ص 224.

[3] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص79.

[4] لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 54.

وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت أو خصصت له معيار خاص هو المعيار السابع (IA S7).[1]

والغرض الرئيسي منها،[2] هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم عند تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة ما يلي:

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة ؛
- لصفقاتها الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية؛
- صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.

وتظهر أهمية جدول سيولة الخزينة من أهمية المعلومة الإضافية من كونها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال أي التغيرات التي جنتها المؤسسة أو تلك التي استعملتها خلال الدورة والتي تعجز كل من الميزانية وجدول حساب النتيجة عن توفيرها.

4/ جدول تغير الأموال الخاصة:

هو حلقة الربط والوصل بين حسابات النتائج وبين الميزانية ،لأنه و لتعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة تقرر تخصيص هذه القائمة أو الجدول لتوضيح أسباب هذا التغير وكذا مصادره، وتم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997. [3]

وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة في المادة 1/250 بأنها :(يشكل بيان تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية).[4]

ويقدم هذا الجدول حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية الواحدة.

5/ الملحق:

ملحق القوائم المالية يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة ،فهو يسمح بالفهم أو الإلمام بمعايير التقييم المستعملة في إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية الضرورية لفهم وقراءة هذه القوائم

[1] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[3] المرجع السابق، ص 59.

[4] لجنة النشر لمنشورات الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 70.

وكذا إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم، الوحدات والفروع للشركة الأم، والتحويلات ما بينهم ويقدم بطريقة منظمة من أجل إجراء المقارنة مع الفترات السابقة، ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:[1]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حساب النتيجة، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة ؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة والفروع أو المؤسسة الأم، وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك المؤسسات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية ،وتتمثل المعلومات الموجودة في الملحق في أربعة أبعاد للمؤسسة وهي: إقتصادية، قانونية، جبائية وإجتماعية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 04: المعلومات الموجودة في الملحق .

اقتصادية	قانونية	جبائية	اجتماعية
✓ طرق التقييم ✓ تطور بعض البنود ✓ طرق حساب الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ✓ جرد المحفظة المالية للقيم القابلة للتوظيف	✓ مبلغ الالتزامات المالية ✓ هيكل رأس المال الاجتماعي للمؤسسة ✓ القروض المضمونة	✓ توزيع الضرائب بين النتيجة الجارية والنتيجة الاستثنائية	✓ عدد العمال ✓ مبلغ الأجور الإجمالية المدفوعة ✓ المبالغ المسددة كامتيازات اجتماعية

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة،2012،ص 63.

[1] المرجع السابق، ص 71.

المطلب الثاني: مستعملوا القوائم المالية وأهدافها

أولا: مستعملوا القوائم المالية

مستعملوا القوائم المالية بشكل عام هم: [1]

1/ المستخدم الداخلي: والذي يتمثل في الإدارة العامة، والدوائر التنفيذية وجميع العاملين داخل المؤسسة أو المنشأة أو المنظمة بشكل عام.

2/ المستخدم الخارجي: وهم عبارة عن عدة أطراف خارجية تهتم بما يرد بالقوائم المالية من معلومات أعدت بالشكل الملائم والصادق حتى تساعدهم في التوصل إلى القرار الصائب وهم محصورون في:

✓ المستثمر الحالي والمرتقب – الدائنون – المدينون – الحكومة – أية أطراف أخرى.

وهناك بعض الفئات التي تكون الاستفادة بالنسبة لهم مباشرة مثل الملاك والإدارة والعمال والدائنين، بينما هناك مجموعات أخرى مثل المحللين والماليين والمستشارين والهيئات التنظيمية ونقابات العمال تكون الاستفادة بالنسبة لهم غير مباشرة وذلك لأنهم يقدمون النصيحة أو يمثلون هؤلاء الذين يأملون في أن تكون لهم منافع مباشرة. [2]

ويمكن حصر أهم الفئات المستفيدة من القوائم المالية بشكل عام فيما يلي:

- المستثمرون: يهتم المساهمون أو مقدموا رأس المال ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المصاحبة أو المتعلقة باستثماراتهم، وتحتاج تلك الفئة معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بالشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات كما أن المساهمون يحتاجون أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة أو الكيان على إجراء توزيعات الأرباح.[3]
- العاملون أو الموظفون: يهتم هؤلاء والمجموعات الممثلة لهم (النقابات) بالمعلومات المتعلقة باستقرار أرباب الأعمال وربحيتهم، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل. [4]

[1] مازن أحمد العمري، مصداقية القوائم المالية وتحليل نتائج العمل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد3، عمان(الأردن)، 2013، ص 61.

[2] طارق عبد العال حماد ،التقارير المالية (أسس الاعداد والعرض والتحاليل) ، دار نشر الثقافة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002، ص 40.

[3] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[4] مازن أحمد العمري، مرجع سبق ذكره ص 61.

- المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند تاريخ الاستحقاق.
- الموردون وغيرهم من الدائنين: تعتبر المؤسسة مصدر الأموال والنقدية بالنسبة لهم في شكل ثمن السلع والخدمات[1]، سواء بالدفع المباشر أو الآجل ، ويهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة وتحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع أو تسدد عند تاريخ استحقاقها ، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم. [2]
- العملاء: بالنسبة للعملاء فإن المنشأة هي مصدر الحصول على السلع والخدمات ولا تستطيع هذه المنشأة تقديم هذه السلع أو الخدمات دون الحصول على نقدية كافية لسداد قيمة الموارد التي تستنفذها وكذلك من أجل الوفاء بالتزاماتها. [3] ويهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها.
- الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، أي احترام إلزامية نشر المعلومة[4]، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس أيضا لإحصاء الدخل القومي وأخرى متشابهة.
- الجمهور العام: تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم و تعاملاتها مع الموردين المحليين. ..الخ ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المنشأة وتنوع أنشطتها. وهناك أطراف أخرى يمكن أن تكون قادرة على إلزام منشآت الأعمال بتقديم معلومات محددة للوفاء بحاجة خاصة مثل شركات التأمين أو البنوك التي تتفاوض مع المنشأة لتقديم قرض كبير أو وضع خاص بصفقات في سوق الأوراق المالية وأجهزة التخطيط والجهات الإشرافية والرقابية والجهات التي

[1] طارق عبد العال حماد ،التقارير المالية (أسس الاعداد والعرض والتحاليل) ،دار نشر الثقافة ، مرجع سبق ذكره، ص 40.
[2] مازن أحمد العمري، مرجع سبق ذكره، ص 61.
[3] طارق عبد العال حماد ،التقارير المالية (أسس الاعداد والعرض والتحاليل) ،دار نشر الثقافة ، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[4] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 50.

تضع المعايير، ويكون لهذه الجهات الحق في طلب معلومات محددة تحتاج إليها للقيام بوظائفها ويكون ذلك كشرط لإتمام العملية. [1]

ثانيا/ أهداف القوائم المالية:

كما أشرنا اليه سابقا أن القوائم المالية تمثل عصب التقارير المالية، وهذه الأخيرة وبالإضافة الى احتواءها على القوائم المالية، تحتوي أيضا على تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مدقق الحسابات الخارجي ومعلومات غير مالية أخرى في الملحق ،وتتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية أو ذات الأغراض العامة والتي تقدم تقارير سنوية ذات صفة العموم كما وردت في القائمة رقم (4) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين ما يلي: [2]

1 / تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقق:

- القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمشروع؛
- بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع؛
- تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات؛
- بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

2/ تقويم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع على سداد إلتزامات الدائنين والموردين.....الخ.

3/ تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة في المستقبل (عمل تنبؤات)

4/ الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية .

5/ من أهدافها أيضا تقديم معلومات تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة أو مع مؤسسات أخرى.

6/ تهدف القوائم المالية كذلك إلى إظهار نتائج مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها، وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون في تقييم مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك بغية صنع قرارات اقتصادية قد تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو الانسحاب منها

[1] طارق عبد العال حماد ،التقارير المالية (أسس الاعداد والعرض والتحاليل) ،دار نشر الثقافة ، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 182.

أو بيعها أو ما إذا كانوا ا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها، [1]أو تقييم درجة الأمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمنشأة و كذا تحديد السياسات الضريبية ،. ...الخ.

المطلب الثالث:الإفصاح المحاسبي لضمان الشفافية في القوائم المالية

أولا/مفهوم الإفصاح المحاسبي:

هناك العديد من المفاهيم للإفصاح التي تحدد حسب القدر الملائم من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها،حيث يرى الباحثون أنه من خلال التطور الكبير لمصطلح الإفصاح، أصبح هذا الأخير بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات،[2] لأنه يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين.

وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه:

"الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية "[3]

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل صحيح ومضمون وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات. لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بآن واحد.[4]

فالإفصاح المحاسبي يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، حيث تقضي المعايير المحاسبية بضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها عند إعداد التقارير والقوائم المالية وتقديمها للمستخدمين، ويستند الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على مبررين رئيسيين وهما:

*الأطراف الخارجية في حاجة دائمة ومستمرة لأكبر قدر من الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية.

*انه يمكن تلبية احتياجات المستخدمين للقوائم المالية ذات الاستخدام العام التي تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة عن طريق الإفصاح المحاسبي.

[1] مازن أحمد العمري، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] غزاي سبيل المطيري، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الانترنيت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط،دون بلد،2012،ص14.

[3] لطيف زيود، حسان قيطيم ، نغم احمد فؤاد مكية،دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين، للدراسات والبحوث العلمية،سوريا، المجلد29، العدد 1، 2007، ص 179.

[4] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص106.

والطرق الشائعة للإفصاح يمكن تبويبها على النحو التالي: [1]

1/شكل وطريقة عرض القوائم المالية الأساسية ؛

2/المصطلحات الفنية والعرض التفصيلي؛

3/المعلومات التي توضع بين الأقواس؛

4/الملاحظات والإيضاحات؛

5/القوائم والجداول المرافقة ؛

6/التعليقات في تقرير مدقق الحسابات؛

7/تقرير رئيس الشركة أو رئيس مجلس الإدارة.

ثانيا/ أنواع الإفصاح:

يعتبر الإفصاح من أهم المواضيع التي تشغل بال المهنيين وتثير الجدل بينهم وبين إدارة المؤسسة في مجال المحاسبة، وبين مراجعي الحسابات من جهة ومستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ويمكن ذكر أنواع الإفصاح من خلال ما يلي: [2]

1/ الإفصاح الكامل:

وهو الإفصاح الذي يشير إلى مدى شمول القوائم والتقارير المالية، وأهمية تغطيتها لكل الأحداث والعمليات الاقتصادية المتعلق بها، أي أن تتوفر على جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم، كما أنه لا يقتصر على الحقائق المتعلقة بفترات محاسبية منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة.

2/ الإفصاح العادل:

يهتم هذا النوع من الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات كافة الأطراف، بمعنى أن تقدم المعلومات بشكل يحترم فيه الإنصاف بين جميع احتياجات الأطراف وأن يكون عرض المعلومات الواردة في القوائم خال من أي تحيز لطرف أوجهة معينة على حساب الأخرى.

[1] المرجع السابق،ص 108.

[2] زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس،2015، ص 14.

3/ الإفصاح الكافي:

وهو الإفصاح الذي يشمل الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية، حتى لا تكون مضللة لمستخدميها عند اتخاذ القرارات.

4/ الإفصاح الملائم:

يراعي في هذا النوع حاجة مستخدمي القوائم المالية وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، حيث الأهم هنا بالنسبة للمعلومات المفصح عنها أن تكون ذات قيمة أي تقدم قيمة مضافة لمستخدميها وأكثر تناسبا وتلاءما مع طبيعة النشاط وظروف المؤسسة.

5/ الإفصاح الإعلامي (التثقيفي):

وهو إفصاح عن المعلومات من أجل اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية أو الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

6/ الإفصاح الوقائي:

ويقوم هذا الإفصاح على ضرورة تقديم المعلومات في القوائم المالية دون تضليل بهدف حماية الأطراف الذين لهم مستويات معرفية محدودة لفهم وإدراك المعلومات المالية.

ثالثا/ أهداف الإفصاح:

تتمثل أهداف الإفصاح فيما يأتي: [1]

- عرض وتقديم القوائم المالية للمستثمرين، بحيث تكون خالية من أي تضليل؛
- سرد ووصف كل المعلومات التي يجب ان تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يمثل إفادة لمستخدميها؛
- توفير معلومات تساعد المستثمر على تقييم أي خطر محتمل؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات الممكنة والمسموحة؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، الحالية والمستقبلية؛
- يساعد الإفصاح المستثمر في إمكانية تقييمه للعائد على استثماراته.

[1] المرجع السابق، ص 15.

رابعا/ المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

1- المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الميزانية:

تتمثل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية، كما فرضها النظام المحاسبي المالي (SCF) في عرضه لعناصر محددة كحد أدنى ،والتي يجب إدراجها في الميزانية وهي: [1]

1-1 في الأصول.

- التثبيتات المادية و غير المادية؛
- الإهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ؛
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول المماثلة الأخرى (أعباء مثبتة سلفا) ؛
- خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

2-1 / في الخصوم

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال ، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) ،والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية ؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ؛
- مؤونات للأعباء وللخصوم المماثلة (حواصل مثبتة سلفا) ؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:
- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛

[1] لجنة النشر لمنشورات الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

- حصة أكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة؛
- مبالغ للدفع والاستلام؛
- الشركة الأم؛
- الفروع؛
- الكيانات المساهمة في المجمع؛
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين. ....الخ)؛
- في اطار شركات رؤوس الأموال، ومن اجل كل فئة أسهم:
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا؛
- القيمة الاسمية للأسهم ؛
- تطور عدد الأسهم من بداية الى نهاية السنة المالية؛
- عدد الأسهم التي يملكها الكيان، فروعه والكيانات المشاركة؛
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع؛
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم؛
- مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع) ،وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

2 / المعلومات الواجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج:

فرض النظام المحاسبي المالي معلومات أو حد أدنى منها، يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي: [1]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية كالهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتوجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

[1] المرجع السابق، ص 65، 66.

- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء.)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة بالإضافة الى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل وهي:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة ،والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة الى مؤسسات المساهمة.

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق.

خامسا/ أهمية الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المالية :

يمكن حصر أهمية الإفصاح ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية المالية من خلال النقاط التالية: [1]

- تساعد المعلومات المحاسبية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين؛
- كما أن المعلومات المحاسبية المنبثقة من التقارير المالية تعمل على إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للشركة؛
- تعمل المعلومات المحاسبية على إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم؛
- خدمة وإمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة، وذلك بهدف معرفة قدرة الشركة عل تحقيق الدخل؛

[1] سهام موسى، فراح خالد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6-7 ماي 2012، جامعة بسكرة، ص 15 .

- كما يعمل الافصاح كذلك على تقديم معلومات واضحة عن العمليات والأحداث المالية، والتي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ؛

- خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضعيفة للحصول على المعلومات، كما أنهم يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي للحصول على المعلومات.

المبحث الثالث: دور النظام المحاسبي المالي في ضمان الخصائص النوعية للمعلومة المالية

جاء النظام المحاسبي المالي ليحسن وينظم المعلومة المالية بطريقة أفضل من سابقه، وذلك في إطار قانوني ملزم يسعى إلى أهداف محددة وواضحة المفاهيم والتصورات، من خلال الالتزام بأسس وقيود تطبيقية محددة لمعايير دولية معترف بها ،بما يعرف بالتوحيد والتوافق المحاسبي عبر العالم، كما جاء هذا النظام أيضا ليكون قادرا على إنتاج معلومات ذات جودة عالية وتعطي الثقة والأمان لمستعمليها، لأن التوافق المحاسبي يكون منصبا على المعلومة المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي وما يجب أن تتميز به من خصائص نوعية.

ولتحقيق معلومات تمتاز بالشفافية والمصداقية تناول النظام المحاسبي المالي الخصائص النوعية الرئيسية"الملاءمة" و"الموثوقية" وخصائصهما الفرعية المختلفة من خلال إشارة أو تصريح مباشر أو تناول ضمني وذلك في طي النصوص التي يتشكل منها ،والتي تعتبر نصوص تطبيقية دخلت حيز التنفيذ مع تاريخ سريان هذا القانون.

المطلب الأول: مدى توفير النظام المحاسبي المالي لخاصية الملاءمة

أولا/ خاصية الملاءمة في القانون07-11 المؤرخ في 2007/11/25

من أجل ملائمة المعلومات المالية جاء في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي ما يلي: [1]

- لتكون المعلومات ملائمة ذكرت في هذا القانون خاصيتي القابلية للفهم والدلالة ،وأيضا القاعدة الهامة "أسبقية الواقع الاقتصادي والمالي على المظهر القانوني".

- لضمان أكثر الملاءمة تلتزم الكيانات بإعداد أربع قوائم مالية تعرض في نهاية الفترة المحاسبية إضافة إلى ملحق يتم فيه الإفصاح عن أي معلومة ذات علاقة أو تكميلية لتلك القوائم المالية من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية المعروضة لعموم مستخدميها؛

- عرض الكشوف المالية بصفة وفية تبين المركز المالي للكيان ومدى نجاعته ،وتعكس كذلك مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملاته ؛

[1] المواد 6-25-26-27-29-37-39 من القانون07-11 المؤرخ في 2007/11/25، ص 10- 14- 15-16- 17.

- تحديد أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية كأجل أقصى لإعداد الكشوف المالية وضبطها نهائيا، لكي لا تفقد المعلومات المحتواة في القوائم المالية المعروضة فعاليتها وكذا عنصر الاهتمام بها عند مستخدميها بسبب فوات الوقت، كما يمكن أن نقف عند منح المجال الزمني الملائم والكافي لمعدي القوائم المالية لتحضير ها وعرضها ،وهو بعد آخر للملاءمة؛

- حددت النصوص التشريعية كذلك الشروط التي تمكن أو تسمح بإجراء مقارنات بين المعلومات المالية لنفس الكيان مع السنة المالية السابقة؛

- السماح للكيان بإمكانية تغييره للتقديرات أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها هو التحسين من نوعية القوائم المالية؛

- منع صريح لأي تغيير في السياسات والطرق المحاسبية إلا إذا كان بناءا على نص تنظيمي صريح وجديد، وهذا انسجاما مع مبدأ الثبات من فترة إلى أخرى.

ثانيا / خاصية الملاءمة في المرسوم التنفيذي رقم 156 –08 المؤرخ في 2008/05/26

في هذا المرسوم يمكننا أن نرصد تناوله لخاصية الملاءمة في ما يلي: [1]

- سعى النظام المحاسبي المالي إلى تكريس خاصية الملاءمة بإشارة ضمنية لخاصية "القابلية للفهم "عندما ذكر أهداف الإطار التصوري للمحاسبة المالية بقوله(المساعدة على تفسير المعلومة المالية المتضمنة في الكشوف المالية لمستعمليها)؛

- من خلال مراعاتها للمبدأ المحاسبي "استمرارية النشاط" ذكرت ضرورة أن تسمح المحاسبة ب "المقارنة بين الدورات " وهي خاصية من الخواص الثانوية تهدف إلى تعزيز الخاصية الرئيسية "الملاءمة"؛

–أكد هذا المرسوم كذلك على وجوب أن تتوفر المعلومة المالية على خصائص نوعية وتم ذكرها صراحة (الملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح)؛

– تناول بشكل ضمني أهم المبادئ والفروض المحاسبية (الوحدة المحاسبية وثبات وحدة النقد، والأهمية النسبية والحيطة والحذر وديمومة الطرق المحاسبية)، والتي نص على مراعاتها بصيغة الوجوب حتى تتحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية المذكورة في المادة 8 من هذا المرسوم؛

[1] المواد 3-4-8-من 9 إلى 15 -16- 18- 19- من المرسوم التنفيذي رقم 156 -08 المؤرخ في 2008/05/26، مرجع سبق ذكره، ص 11-12-13.

- أعطى خصوصية في التقييم للأصول والخصوم البيولوجية والأدوات المالية وذلك بأن تقيم بقيمتها الجارية استثناء على بقية الأصول والخصوم التي تقيم بالتكلفة التاريخية؛

- ضرورة أن تقيد العمليات وتعرض في الكشوف المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني وهو من أهم المبادئ المستحدثة في النظام المحاسبي المالي تعزيزا لخاصية الملائمة؛

-ضرورة التوفيق بين خاصيتي "الملاءمة" و"الموثوقية"، فأشارت في المادة إلى الموثوقية بقولها: إعطاء صورة صادقة كما أشارت إلى الملاءمة بقولها: منح معلومات مناسبة.

المطلب الثاني:مدى توفير النظام المحاسبي المالي لخاصية الموثوقية.

أولا/خاصية الموثوقية في القانون07-11المؤرخ في 2007/11/25.

سنقوم باستعراض أهم نصوص النظام المحاسبي المالي من أجل رصد الإشارات الصريحة والضمنية لخاصية الموثوقية باعتبارها خاصية نوعية رئيسية تضمن الجودة للمعلومة المالية،حيث ورد في النصوص التشريعية ما يلي: [1]

- ذكر مجموعة من المبادئ التي على أساسها تعد الكشوف المالية كالمصداقية التي نفهم منها"الصدق في التعبير عن الظواهر "،أما التكلفة التاريخية فإن تقييم عناصر الكشوف المالية يكون بتكلفة تاريخ الإنجاز أو الحيازة مع الاعتماد في ذلك على وثيقة إثبات ما يتيح "إمكانية التحقق "منها في أي وقت؛

- الالتزام التام بالانتظام والمصداقية والشفافية عند مسك المحاسبة مع احترام مبدأ"عملية التحقق" من خلال المحافظة على إجراءات محاسبية تسمح بالرقابة؛

- المراقبة الدورية مرة واحدة في السنة على الأقل وذلك من خلال عملية الجرد المادي للأصول والخصوم من أجل التأكد من توفر خاصية "تمثيل الواقع بصدق" في المعلومات المتعلقة بأي كيان؛

- يمنع استعمال أي مقاصة بين عناصر القوائم المالية إلا بناءا على أسس قانونية أو تعاقدية، وذلك من أجل إظهار كل عنصر من عناصر الكشوف المالية بحجمه وقيمته الحقيقية ما يسمح بإمكانية التحقق منه بسهولة؛

- تحديد كيفية القيد المحاسبي وشروطه وفرض إجراءات لحماية المعلومات من أي تعديل أو تلاعب من أجل الحصول على معلومات محاسبية موثوق بها؛

[1] المواد: 10-11-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-26-38من القانون07-11،مرجع سبق ذكره، ص11-12-13-14-16.

- إلزام الكيانات بضرورة الاحتفاظ بالدفاتر والوثائق الثبوتية للمحاسبة لمدة (10)سنوات على الأقل من أجل توسيع المجال الزمني لخاصية "القابلية للتحقق" لأطول مدة ممكنة؛

- تشترط النصوص القانونية أيضا ترقيم وتأشير رئيس المحكمة على دفتري اليومية والجرد وكيفية مسك هذين الدفترين لإضفاء مصداقية أكثر على العملية المحاسبية؛

- تقييد إمكانية مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي بمراعاة أمن المعلومات و"مصداقيتها"مع وجوب التأكد من إمكانية استرجاع تلك المعلومات في أي وقت سواء للاطلاع أو "التحقق"؛

- عرض الكشوف المالية بصفة صادقة ووفية تبين الوضعية المالية للكيان ونجاعته وتعكس أيضا مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان، أي الصدق في التعبير عن الظواهر؛

- قيد تغيير التقديرات المحاسبية بتغير الظروف التي تم على أساسها التقدير،أو على أحسن تجربة،بناءا على معلومات جديدة والإشارة إلى هذا التغيير في الملحق، وهذا ما يسمح بالحصول على معلومة صحيحة وموثوق بها.

ثانيا/خاصية الموثوقية في المرسوم التنفيذي 156-08 المؤرخ في 2008/05/26.

أشارت نصوص المرسوم التنفيذي لهذه الخاصية من خلال: [1]

-ضرورة تسجيل وعرض جميع عناصر الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية لحظة إنجاز العملية لأول مرة، بغض النظر عن أثر تغيرات الأسعار أو تطور القدرة الشرائية للعملة، لأن التكلفة التاريخية في لحظة إبرام العملية وتسجيل الحدث تعكس القيمة الجارية في تلك اللحظة؛

-ضرورة التوفيق بين خاصيتي "الملاءمة" و "الموثوقية"، فأشارت إلى الموثوقية بقولها: إعطاء صورة صادقة، وأشارت إلى الملاءمة بقولها: منح معلومات مناسبة.

المطلب الثالث:دور الإفصاح في تحقيق خاصيتي الملاءمة والموثوقية[2]

إن الملاءمة أو بتعبير آخر الصلاحية تهدف إلى أن تكون المعلومات المحاسبية المالية التي تظهر في التقارير المالية ذات فائدة لمستعمليها عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق هذه الخاصية أيضا من قدرة مستعمل المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فالمقصود بها درجة السهولة في عرض وتوصيل

[1] المادتين 16، 19 من المرسوم التنفيذي 156-08، مرجع سبق ذكره، ص12-13.

[2] صبايحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المعلومات بشكل يمكن المستثمرين على اختلاف مستوياتهم المعرفية من تفهم وإدراك محتواها، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط ،ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وكذا أسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها وإستيعابها، لذلك ذهب المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى توضيح أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملائمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك أعتبر المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين إن القابلية للفهم كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط ارتباط وثيق بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة،حيث يتعين إلزامية الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، لأنها سياسات متعددة وقد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى بلد، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.

وتعبر الموثوقية أو المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز خاصة، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات هذه الخاصية يجب أن تتسم بالصدق في التعبير، أي الاهتمام بالمضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، ولتحقق الموثوقية يتطلب أن تكون المعلومات المحاسبية قد ارتكزت على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، حيث يجب أن تكون خالية من الأخطاء والعيوب وغير متحيزة في الوصف أو قياس الأحداث الاقتصادية والمالية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث ،وللحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية المالية يجب أن تكون هناك إمكانية إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والأخرى المتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، حيث أشار المعيار الدولي الأول إلى المصداقية، إذ يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة.

ونظرا لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، تم إصدار المعيار الدولي رقم 31 بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن المشاريع المشتركة، لأن هذا المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصداقية بشكل واضح.

خلاصة:

لقد أصبح الحصول على المعلومات المحاسبية والمالية الموثوقة والملائمة وسهولة تداولها من القضايا المهمة في الوقت الحاضر، نظرا لما تحققه هذه العملية من منافع للمستخدمين، خاصة عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرار في الاقتصاد الحديث ،حيث أصبح يشترط في المعلومة المحاسبية والمالية توفرها على عدة خصائص لتكون ذات جودة عالية، ولتكون كذلك يجب أن تكون ممثلة بصدق في جميع التعاملات والأحداث المالية التي حدثت فعلا في المؤسسة وخالية من الأخطاء عند قياسها، ويكون التعبير عنها ضمن القوائم المالية خالي من أي تحيز ،وهو ما دعم مفهوم الإفصاح وأعتبر من القضايا الجوهرية ومطلب جميع المهتمين بالمجال المحاسبي وأصحاب المال والأعمال ،ولذلك أعطي اهتمام متزايد وبعدا أخرا لإنتاج وتوفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية ، من أجل مزيد من الشفافية والمصداقية في المعلومات المتحصل عليها وإتاحتها لكل الأطراف المستفيدة منها، حيث يمكن القول بأن من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم احترام تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية، ونقص الإفصاح، وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر وتعكس الأوضاع المالية الحقيقية في المؤسسات، وقد أنعكس ذلك في مجموعة من السلبيات أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها آلا وهي جودتها.

والنظام المحاسبي المالي جاء لإعطاء الأهمية اللازمة لنوعية وجودة المعلومة المالية والمنفعة المرجوة منها قبل أي شيء أخر، وذلك عندما أوجب صراحة في إحدى مواده بضرورة أن تتوفر المعلومة الواردة في القوائم والكشوف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح، من أجل خدمة شريحة واسعة من المهتمين بالمعلومات المحاسبية خاصة لما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث بتساؤلاتها الفرعية، تم تدعيم الجانب النظري بدراسة ميدانية سنحاول من خلالها إسقاط جوانب الدراسة النظرية على أرض الواقع، ولا يمكن إجراء ذلك دون الاستعانة بإطار منهجي يساهم في تأطير وتحديد وتنظيم المعلومات المتحصل عليها، بهدف إستخلاص نتائج ميدانية عملية تؤدي إلى إثبات أو نفي صحة الفرضيات الموضوعة لهذه الدراسة، حيث قمنا بتصميم استمارةاستبيان وتوزيعها على عدد لا بأس به من المحاسبين في المؤسسات الإقتصادية الخاصة والعامة، وكذا شريحة معتبرة من مكاتب المحاسبة بولاية قالمة.

وبعد استرجاع الاستمارات، تنظيمها وفرزها للتأكد من نسبة صلاحيتها، قمنا بمباشرة عملية تحليل نتائج الاستبيان باستخدام طرق وأساليب التحليل الإحصائي وأدواته من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة ،تحليلها والتعليق عليها، باستخدام البرنامج الإحصائي(spss20) وخاصة وسائله التالية :

-معامل ألفا كرونباخ

-طريقة التكرارات والنسب المئوية والأشكال لوصف مجتمع وعينة البحث والتحقق من إجاباتهم.

-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

-اختبار(t)للفرضيات

وقد تم تقسيم هذا الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني:معالجة وعرض تحليلي لنتائج الاستبيان.

المبحث الثالث: قراءة وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتعلق بدور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية، في ضوء متغيرات البيئة المحاسبية والاقتصادية في الجزائر، وللقيام بإسقاط الدراسة النظرية على الدراسة التطبيقية، اعتمدنا على إطار منهجي يسمح لنا بتحديد وترتيب المعلومات لاستخلاص نتائج ميدانية تتيح لنا اختبارالفرضيات من خلال أداةالاستبيان.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

أولا: مجال الدراسة

يتمثل هذا المجال في:

1/الحدود المكانية: تقوم هذه الدراسة بإلقاء الضوء على دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية من وجهة نظر عينة معتبرة من الموظفين والمهنيين في مجال المحاسبة بولاية قالمة، من خلال استقصاءأراءهم حول هذا الموضوع.

2/الحدود الزمنية: استغرقت الدراسة الميدانية في حدود شهر(1)(شهر ماي) وذلك بدءا بإعداد وتحضير الاستبيان، مرورا بتوزيعه ثم جمع الاستمارات، فرزها وتحليل نتائجها.

3/الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بالنظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، المعلومات المالية، الخصائص النوعية لتحسين جودة المعلومة المالية.

ثانيا: أدوات الدراسة:

لأجل الوقوف على الإدراك الجيد والفهم الصحيح للظاهرة المقصود دراستها من مختلف جوانبها، وأمام حدود الدراسة الميدانية والمشاكل والمصاعب والرفض الذي واجهنا في إستعمال بعض الأدوات المهمة كالمقابلة مثلا اتجهنا إلى الإعتماد على أداة الاستبيان لتجاوز هذه العراقيل باعتباره:

- ✓ تقنية مباشرة لجمع المعطيات والمعلومات من خلال طرح أسئلة على أفراد العينة بطريقة موجهة، ذلك لأن الإجابات محددة مسبقا.
- ✓ أداة واسعة الإستعمال من قبل الباحثين.
- ✓ يتميز بمزايا في مجال قياس تطابق وجهات نظرنا مع أفراد العينة الموجهة لها هذا الاستبيان، وذلك من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية.

المطلب الثاني: تحضير وتصميم الإستبيان

أولا: التحضير الأولي للإستمارة:

تتمثل الخطوة الأولى في تحضير الاستمارة في تحديد الاحتياجاتالكمية والنوعية للبيانات والمعطيات الملائمة لمتطلبات هذه الدراسة، وعلى هذا الأساس رجعنا واستعنا ببعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعنا خاصة فيما يخص الشكل والتنظيم، ثم إلى التساؤلات الفرعية لإشكالية دراستنا وفرضياتها، وذلك من أجل إستخراج أو تكوين قاعدة أساسية لتحضير أسئلة البحث.

حيث حاولنا في هذه المرحلة قدر الإمكان الخروج بتصميم استبيان أولي باللغة العربية بشكل يتلاءم مع أهداف الدراسة، حيث تم صياغة أسئلة بسيطة، تكون قابلة للفهم، ويمكن تلخيص العمل الذي قمنا به في البداية في النقاط التالية:

- تحديد شكل وطريقة الإجابة على الأسئلة في الاستبيان، والتي أردناها أن تكون بطريقة الأسئلة المغلقة التي تستدعي الإجابة بـــ (نعم) أو (لا) أو اختيار ثالث (دون جواب).
- إعداد إسبانه أولية حسب فرضيات البحث وتم عرضها على الأستاذ المشرف.
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب مايراه الأستاذ المشرف.
- عرض الاستبيان على بعض الأساتذة المختصين، والذين قاموا بدورهم في تعديل وضبط بعض فقراته.

ثانيا: التصميم النهائي للإستمارة

تتصدر قائمة الاستبيان صفحة الواجهة، والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة، تقديم مختصر للشهادة المراد الحصول عليها كتبرير لهذا الاستبيان، كما لم ننسى أن نذكر الجهة الأكاديمية التي ينتمي إليها الطالب لزيادة درجة القبول والثقة لدى أفراد العينة، كما لم نغفل عن ذكر عبارات الشكر في الأخير.

ثم تم تقسيمه إلى قسمين:

1/ القسم الأول: يتكون من خمسة متغيرات تقيس البيانات العامة أو المعلومات الشخصية للمستجوب وتتمثل في عنصر: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة الحالية، ثم سنوات الخبرة المهنية.

2/ القسم الثاني: لقد تم تحديد 28 سؤالا لهذه الدراسة الميدانية مقسمة حسب محاور (فرضيات) البحث، حيث الإجابات عليها تكون بشكل مغلق حتى يتسنى لنا تحديد إجابات أفراد العينة في نقاط محددة، فكان التصميم النهائي لشكل الجواب كما يلي:

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

حيث يفرض هذا النوع من الأسئلة على المستجوب أن يقوم باختيار جواب واحد من بين الإجابات المقترحة، والجدول التالي يوضح عدد الأسئلة لكل محور:

الجدول رقم (05): محاور الاستبانة وعدد فقراتها.

رقم المحور	المحتوى	عدد الفقرات
1	يهدف النظام المحاسبي المالي SCF بنصوصه وتطبيقاته الجديدة الى تطوير وتحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار.	07 أسئلة
2	شكل وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF يساعد الأطراف المستخدمة لها في إستنتاج معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرار.	09 أسئلة
3	تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات يساهم في توفير خصائص الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والمقارنة لتحسين جودة المعلومة المالية.	12 سؤال
	المجموع	**28**

المصدر: من إعداد الطالب.

بعد التصميم النهائي لقائمة الأسئلة، باشرنا بأهم مرحلة من مراحل الاستبيان وأصعبها، وهي توزيعه على العينة المستهدفة ثم العمل على استرجاعه في وقت لاحق ووجيز.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة:

أولا: القطاع المستهدف من الدراسة:

أعتمدنا في اختيار مجتمع الدراسة التي أجريناها على معيار التخصص في مجال وموضوع المحاسبة، فانحصر جمهور العينة في عدد معتبر من المحاسبين في القطاع الاقتصادي الخاص والعام، بالإضافة إلى مجموعة هامة من المهنيين والمحاسبين (مكاتب المحاسبة بولاية قالمة)، فكان تلخيص مجتمع الدراسة كما يلي:

- ✓ محاسبي القطاع الاقتصادي الخاص والعام.
- ✓ الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين ومناصب أخرى.

ثانيا: عينة الدراسة

تم اختيار عينة تتكون من 40 فردا وزعت عليهم 40 استمارة عن طريق التسليم المباشر أو الاستعانة ببعض الزملاء.

وفي الأخير تم استرجاع جميع الاستمارات، وبعد عملية الاطلاع، التنظيم والفرز للتأكد من صلاحية الاستمارات للإستعمال، تقرر الإبقاء على 36 استمارة صالحة للإستعمال.

أما الإستمارات الأربعة (4)الأخرى، فتم استبعادها لعدم صلاحيتها، وسوف نلخص كل ما سبق في الجدول الأتي:

الجدول رقم (06): الإحصائيات الخاصة بالإستمارات المسترجعة.

البيان	العدد	النسبة المئوية%
عدد الإستمارات الموزعة	40	%100
عدد الإستمارات الواردة	40	%100
عدد الإستمارات الملغاة	04	%10
عدد الإستمارات الصالحة	36	%90

المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثاني:معالجة وعرض تحليلي لنتائج الاستبيان

هناك الكثير من الطرق والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة وتحليل البيانات، ومن أجل توظيف البيانات التي تم جمعها وتحليلها لتحقيق أغراض الدارسة أعتمدنا على:

- المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss20)
- التحليل الإحصائي بناءا على نتائج البرنامج.

المطلب الأول: طرق وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة

بعد استيفاء خطوات المراحل السابقة، تم الإعتماد على جملة من الأساليب الإحصائية للتعامل أفضل مع بيانات ونتائج الدراسة، والتي تمت كما يلي:

أولا:تحديد مقاييس الإجابات

بهدف تيسير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس الإجابات باستخدام مقياس "ليكرت" ذي الثلاث درجات لقياس رأي أفراد العينة ،حيث قمنا بتحديد مجالات الإجابة على الأسئلة وأوزان الإجابات على النحو التالي:

الجدول رقم (07):مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها.

3	2	1
نعم	دون جواب	لا

قمنا بعد ذلك بحساب المتوسط المرجح ،ثم تحديد الإتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما يلي:

الجدول رقم(08):معايير تحديد الاتجاه.

المتوسط المرجح	الرأي
من1الى1.66	لا
من1.67الى2.33	دون جواب
من2.34الى3	نعم

ثانيا:أساليب التحليل الإحصائي

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل (ألفا كرونباخ) لقياس درجة ثبات أداة الدراسة من ناحية الإتساق الداخلي للعبارات.
- الجداول والتكرارات والنسب المئوية والأشكال لوصف مجتمع وعينة الدراسة والتحقق من إجابات الأفراد.
- المتوسطات الحسابية لمعرفة اتجاهات أفراد الدراسة نحو كل محور من محاورها الثلاث، والإنحرافات المعيارية لقياس مدى تشتت إجابات أفراد العينة عن متوسطاتها، واختبار(t)لصحة الفرضيات.

المطلب الثاني: عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية للعينة.

أولا:متغير الجنس

جدول رقم(09): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكور	21	%58.30
إناث	15	%41.70
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 58.30%من أفراد عينة الدراسة هي من فئة الذكور، في حين بلغت نسبة الإناث 41.70%، أي أن النسبة الأكبر هي لفئة الذكور، لكن هناك تقارب بين عدد المشاركين من الجنسين.

شكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

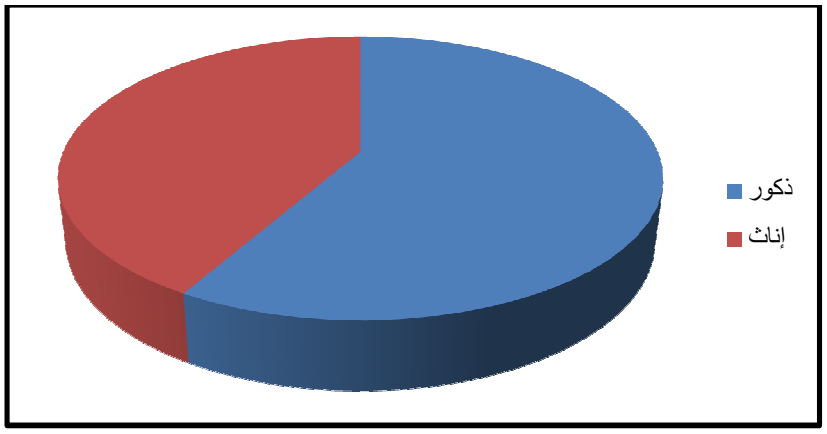

ثانيا:متغير العمر

جدول رقم(10): توزيع أفراد العينة حسب العمر

المجال العمري	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	07	%19.40
من 31 إلى 40 سنة	12	%33.30
من 41 إلى 50 سنة	11	%30.60
أكثر من 51 سنة	06	%16.70
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الاستبيان

يظهر من خلال نتائج الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر للفئات العمرية المشاركة هي 33.30%، وهي خاصة بالفئة العمرية (من 31 إلى 40 سنة) تليها بفارق ضئيل الفئة (من 41 إلى 50 سنة) والتي بلغت 30.60%، هذا يعني أن المستجوبين من الفئة العمرية (من 31 إلى 50 سنة) كانت نسبتهم 64%، أما الفئة (أقل من 30 سنة) فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 19.40%، وفي الأخير أفراد العينة والذي يبلغون من العمر (أكثر من 51 سنة) كانوا 06 أفراد أي بنسبة 16.70% وهم من ذوي الخبرة العالية في المجال المحاسبي.

شكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب العمر

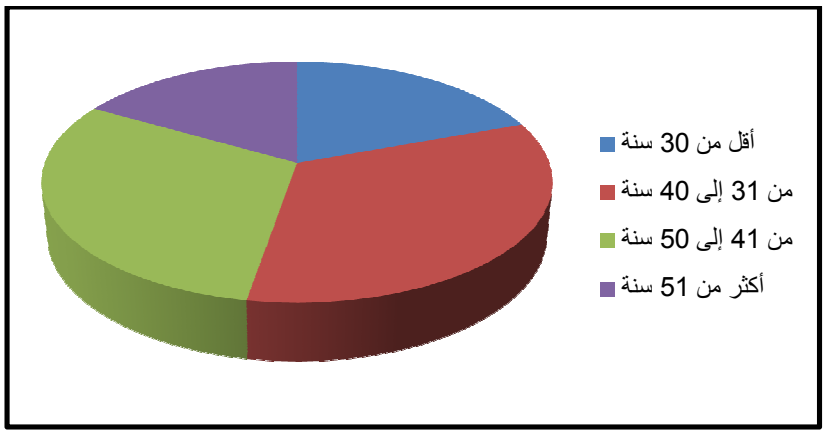

ثالثا:متغيرالمستوى التعليمي

جدول رقم(11): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	27	%75
ماستر	09	%25
دراسات عليا	00	00
شهادات أخرى	00	00
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة وبنسبة عالية بلغت 75% هم من حاملي شهادة الليسانس، حيث بلغ عددهم 27 فردا، أما النسبة المتبقية 25% فكانت كلها من حاملي شهادة الماستر، الذين قدر عددهم بـــ 9 أفراد، وهذا يفسر أن كل المستجوبين من خريجي الجامعات الجزائرية.

شكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

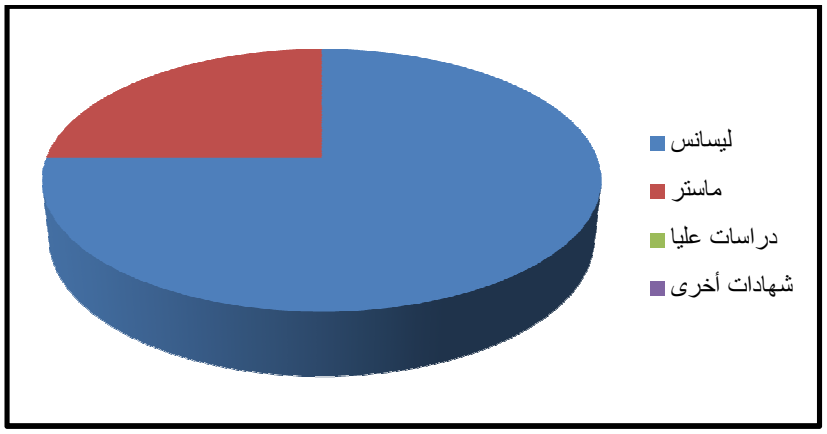

رابعا:متغير الوظيفة الحالية

جدول رقم(12): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة	التكرار	النسبة %
محاسب	20	%55.60
محاسب معتمد	06	%16.70
خبير محاسب	00	00
محافظ حسابات	05	%13.90
مناصب أخرى	05	%13.90
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن فئة المحاسبين في القطاع الإقتصادي العام والخاص طغت على هذا الإستجواب حيث كانت أعلى نسبة بـــ 55.60%، أي أن أكثر من نصف أفراد العينة كانوا من هذه الفئة (20 فردا)، تليها نسبة المحاسبين المعتمدين بـــ 16.70%، ثم فئة محافظي الحسابات بالولاية، والتي كانت نسبة مشاركتها تقدر ب 13.90%، أما النسبة الباقية 13.90% فكان أفرادها يشغلون مناصب ووظائف أخرى ذات الصلة بتخصص المحاسبة.

شكل رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

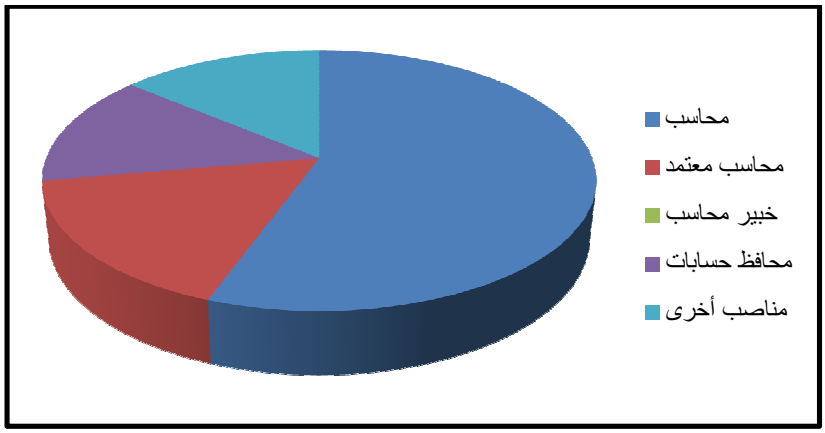

خامسا:متغير سنوات الخبرة

جدول رقم(13): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

السنوات	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	11	%30.60
من 6 إلى 15 سنة	17	%47.20
أكثر من 16 سنة	08	%22.20
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كبيرة من أفراد هذه العينة تقدر بـــ 47.20%يكتسبون خبرة معتبرة في الميدان المحاسبي وهي ما بين(6 و15 سنة)، ثم تليها الفئة أقل من 5 سنوات خبرة بـــ 30.60% وفي الأخير جاءت نسبة 22.20%من المستجوبين الذين لهم خبرة طويلة في ميدان العمل المحاسبي تفوق 16 سنة و أغلبهم من محافظي المحاسبات.

شكل رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

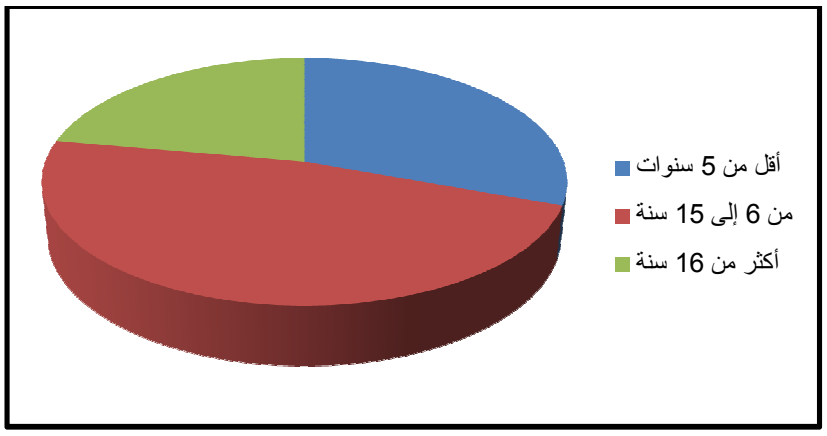

المطلب الثالث: عرض تحليلي لنتائج محاور الدراسة

أولا:صدق وثبات أداة الدراسة:

أستخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات وصدق أداة القياس من ناحية الإتساق الداخلي لعبارات محاور الدراسة،أي قياس ثبات الاستبانة.

ومن المعروف عن ألفا كرونباخ أن زيادة قيمته تعني زيادة المصداقية.

الجدول رقم (14):معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

عدد العبارات	معامل ألفاكرونباخ
28	,920

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات العام للاستبيان عالي جدا حيث بلغ (0,920)أي بنسبة 92% وهذه النسبة هي أكبر من النسبة المقبولة إحصائيا والتي تقدر بـــ (0,6) أي 60%،وهو ما يفسر أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة التطبيقية.

ثانيا:عرض تحليلي لنتائج المحور الأول:

تضمن المحور الأول سبعة (07) أسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة من أجل محاولة الإجابة على الفرضية الأولى.

*السؤال الأول: هل تؤيد الإصلاحات المحاسبية والتغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في الجزائر انطلاقا من سنة 2010، وتعتبرها مفيدة لتطوير العمل المحاسبي؟

الجدول رقم (15): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الأول.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	32	%88.90
لا	00	%00
دون جواب	04	%11.10
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة عالية من المستجوبين تؤيد الإصلاحات المحاسبية في الجزائر وتعتبرها ذات فائدة وبعد إقتصادي، حيث بلغت هذه النسبة 88.90%أين تكررت الإجابات بنعم في 32 مرة، بينما هناك 4 أفراد من العينة كانوا دون جواب بنسبة 11.10%.

*السؤال الثاني: هل يرجع قرار التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني PCN لمحدوديته وعدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية؟

الجدول رقم (16): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثاني.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	26	%72.20
لا	05	%13.90
دون جواب	05	%13.90
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

بناءا على نتائج إجابات أفراد العينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبيتهم أجابوا بنعم بنسبة 72.20%، أي أنهم يوافقون على أن سبب اتخاذ قرار التخلي عن النظام المحاسبي السابق من طرف الدولة كان لعدم توافقه مع التوجه المحاسبي والإقتصادي الجديد، في ظل الاتجاه العالمي نحو التوحيد المحاسبي، بينما لم يوافق 5 أفراد عل هذا الرأي وبنسبة 13.90%، وكذلك كانت نفس النسبة أي 13.90% بدون جواب.

*السؤال الثالث: هل ترى بأن النظام المحاسبي الماليSCF جاء استجابة لمتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر؟

الجدول رقم (17): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثالث.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	34	%94.40
لا	02	%5.60
دون جواب	00	%00
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ أن اتجاه إجابات أغلبية أفراد العينة (34 فردا)وبنسبة 94.40% كان إيجابي ويوافق على هذا الطرح، حيث ترى هذه الشريحة بأن الاصلاح المحاسبي الذي طبقته الدولة باعتمادها النظام المحاسبي المالي كان من أجل مواكبة التوجه الاقتصادي الجديد بهدف الانفتاح أكثر على العالم، أما النسبة المتبقية فلم توافق هذا الرأي وكانت تقدر بـــ 5.60%.

*السؤال الرابع: يرى الكثير أن النظام المحاسبي المالي SCF يستند إلى حد كبير على المرجعية الدولية في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة. هل توافق هذا الطرح؟

الجدول رقم (18): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الرابع.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	22	%61.10
لا	02	%5.60
دون جواب	12	%33.30
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

إستناد النظام المحاسبي المالي SCF على المرجعية الدولية في حل المشاكل المحاسبية المختلفة يراه 61.10%من المستجوبين أنه صحيح، لذلك أجاب 22 فردا منهم بنعم، أي أن نصوص وتطبيقات النظام المحاسبي المالي مستمدة إلى حد بعيد من المعايير الدولية، بينما يرى فردين (02) من أفراد العينة أن الجواب ليس صحيح بنسبة 5.60%، في حين كانت نسبة 33.30% من المستجوبين بدون جواب.

*السؤال الخامس: يقترح النظام المحاسبي المالي SCF حلولا تقنية ملائمة للمعالجة والتسجيل المحاسبي للتعاملات الاقتصادية والمالية، والتي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني PCN هل تؤيد هذه العبارة؟

الجدول رقم (19): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الخامس.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	32	%88.90
لا	00	%00
دون جواب	04	%11.10
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إتجاه الإجابات لأفراد العينة كان إيجابي، حيث تؤيد الإجابة نسبة عالية وصلت إلى 88.90%، بينما امتنع (04) أربع أفراد من المستجوبين عن قبول أو رفض الجواب وكانوا دون رأي بنسبة 11.10%.

*السؤال السادس: هل ترى أن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية وبالتالي على عملية إتخاذ القرار؟

الجدول رقم (20): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال السادس.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	29	%80.60
لا	00	%00
دون جواب	07	%19.40
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال قراءتنا لنتائج إجابات أفراد العينة يتبين أن جل أفرادها يرون بأن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيعود بالفائدة على الممارسة المحاسبية مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة وناجحة في النهاية، حيث كانت هذه النسبة المؤيدة 80.60%، فيما لاحظنا أن سبعة (07) من أفراد العينة كانوا دون جواب بنسبة وصلت 19.40%.

*السؤال السابع: هل سيساهم التطبيق الفعال لنصوص النظام المحاسبي المالي SCFفي جلب الاستثمار بما أنه يسمح بقراءة موحدة للقوائم المالية؟

الجدول رقم (21): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال السابع.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	33	%91.70
لا	00	%00
دون جواب	03	%8.30
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ أن ثلاثة وثلاثون (33) فردا من المستجوبين وبنسبة 91.70% يتفقون على أن تحسين فرص الإستثمار وجلبه من الخارج يمر عبر تفعيل تطبيق كل نصوص النظام المحاسبي المالي بما أنها تهدف إلى توحيد الممارسة المحاسبية مع نظيراتها من الدول، أما النسبة التي كانت دون جواب فقدرت بـــ 8.30%ـــ

ثالثا:عرض تحليلي لنتائج المحور الثاني

يحتوي المحور الثاني على تسعة (09) أسئلة طرحت على أفراد عينة الدراسة من أجل دراسة وتفسير مدى قبول أو رفض الفرضية الثانية.

*السؤال الأول: هل ترى بأن القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF تتوافق من حيث الشكل والعرض مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، والاختلاف يكمن في التسميات فقط؟

الجدول رقم (22): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الأول.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	27	%75
لا	00	%00
دون جواب	09	%25
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

يتبين من الجدول أعلاه أن (27) سبعة وعشرون فردا من المستجوبين والذين كانت نسبتهم 75% يرون بأن شكل القوائم المالية وطرق عرضها هي نفسها حسب المعايير الدولية بينما جاءت نسبة 25% والمتمثلة في تسعة (09) أفراد بدون إجابة.

*السؤال الثاني: يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في إعداد وعرض قوائم مالية سهلة القراءة وواضحة وتقدم معلومات ملائمة وذات موثوقية. فهل توافق العبارة؟

الجدول رقم (23): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثاني

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	34	%94.40
لا	00	%00
دون جواب	02	%5.60
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

نرى من خلال الجدول أعلاه أنه تقريبا كل أفراد العينة وبالضبط (34) فردا وبنسبة مئوية 94.40%، يوافقون على هذه العبارة، ويرون بأن القوائم المالية حسب النظام المحاسبي الماليSCF سهلة القراءة وعالية الوضوح وتقدم معلومات ملائمة وموثوق بها، أما نسبة 5.60% من المستجوبين فاختارت الاختيار دون جواب.

*السؤال الثالث: تساهم القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتساعد المستثمرين في إتخاذ قراراتهم. هل أنت مع هذه الإجابة؟

الجدول رقم (24): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثالث.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	33	%91.70
لا	00	%00
دون جواب	03	%8.30
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

حسب الجدول أعلاه نرى بأن 91.70% من المستجوبين كانت مع هذه الإجابة أي (33) ثلاثة وثلاثون فردا قالوا نعم لمساهمة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة والمساعدة على إتخاذ القرار، بينما نسبة 8.30% كانت بلا جواب.

*السؤال الرابع: هل تعتبر الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF كافي وملائم وفي الوقت المناسب؟

الجدول رقم (25): توزيع إجابات أفراد العينة حسب السؤال الرابع.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	19	%52.80
لا	03	%8.30
دون جواب	14	%38.90
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإجابات حول موضوع الإفصاح عن المعلومة المالية في القوائم المالية جاءت متفاوتة ، حيث تراوحت بين مجيب بنعم بنسبة 52.80%، ونسبة 38.90% بدون جواب، في حين أجاب ثلاثة (03) من أفراد العينة بـــ (لا) بنسبة 8.30%.

*السؤال الخامس: هل شكل وطريقة عرض المعلومات في الميزانية تساعد في استنتاج معلومات تفيد في عملية التخطيط والتنبؤ؟

الجدول رقم (26): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الخامس.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	32	%88.90
لا	00	%00
دون جواب	04	%11.10
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

فيما يخص السؤال أعلاه ومن خلال الجدول نرى بأن (32) إثنان وثلاثون فردا من المستجوبين يوافقون على الجواب، وكانت إجاباتهم بنعم بنسبة كبيرة وصلت إلى 88.90%، أما الإجابات التي ترى عكس ذلك فلا توجد، بينما الاختيار دون جواب فكانت نسبته 11.10% من أفراد العينة.

*السؤال السادس: هل ترى بأن جدول حساب النتائج يساعد مستعمليه في تزويدهم بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية بشكل عقلاني؟

الجدول رقم (27): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال السادس.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	27	%75
لا	00	%00
دون جواب	09	%25
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 75% من المستجوبين أجابت بنعم وهي نسبة مرتفعة، بينما 25% المتبقية فكانت بدون رأي، وذلك حول مدى تزويد جدول حساب النتائج مستعمليه بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات المختلفة بأكثر عقلانية.

*السؤال السابع: القوائم المالية الجديدة التي أستحدثها النظام المحاسبي المالي SCF تعتبر ذات أهمية وتلبي طموحات مستخدميها المساهمين والمقرضين والشركاء. هل أنت مع هذا الجواب؟

الجدول رقم (28): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال السابع.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	28	%77.80
لا	02	%5.60
دون جواب	06	%16.70
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال إجابات أفراد العينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الإجابات بنعم كانت النسبة الأولى والأعلى بـــ 77.80% حول مدى أهمية القوائم المالية الجديدة التي جاء بها (SCF) ومنها جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة بالنسبة لمستخدمي هذه القوائم، في حين أن نسبة 5.60%لا ترى أهمية لهذه القوائم، أما نسبة 16.70% فكانت بدون إبداء للرأي.

*السؤال الثامن: هل تعتبر الإيضاحات المكملة للقوائم المالية (في الملحق) تفسيرات واضحة وكافية لاستنتاج معلومات مالية؟

جدول رقم(29): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثامن.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	27	%75
لا	03	%8.30
دون جواب	06	%16.70
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

نستنتج من الجدول أعلاه أن نسبة 75% من المستجوبين ترى بأن التفسيرات في الملاحق كافية وواضحة لاستخراج مختلف المعلومات، بينما نسبة 8.30% لا ترى ذلك صحيحا وأجابت بلا، في حين نسبة 16.70% كانت بدون إجابة.

*السؤال التاسع: يمكن اعتبار القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF قوائم ذات بعد دولي، هل توافق هذا الجواب؟

الجدول رقم (30): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال التاسع.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	31	%86.10
لا	02	%5.60
دون جواب	03	%8.30
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائياته تشير إلى اتفاق ما نسبته 86.10% من المستجوبين حول اعتبار القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF قوائم ذات بعد دولي، أي يستطيع أي مستثمر أجنبي قراءتها والاهتمام بها، بينما نسبة 5.60%لا توافق الجواب، في حين بلغت الإجابات بدون إبداء للرأي نسبة 8.30%أي ثلاث أفراد.

رابعا:عرض تحليلي لنتائج المحور الثالث

هذا المحور يتضمن اثنى عشر (12) سؤال وجه لأفراد العينة من أجل محاولة إثبات صحة الفرضية الثالثة.

*السؤال الأول: هل يقدم النظام المحاسبي المالي SCF معلومات في التواريخ المحددة والمناسبة لتكون ملائمة وتلبي احتياجات متخذي القرارات؟

الجدول رقم (31): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الأول.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	33	%91.70
لا	00	%00
دون جواب	03	%8.30
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإجابات بنعم لهذا السؤال تكررت في (33)ثلاثة وثلاثون مرة بنسبة 91.70%، كلها ترى بأن النظام المحاسبي المالي يقدم معلوماته في التواريخ المضبوطة لتكون أكثر ملائمة لمتخذي القرارات، لأنها تلبي احتياجاتهم، أما نسبة 8.30% فكانت بلا جواب.

*السؤال الثاني: هل يوفر النظام المحاسبي المالي SCF معلومات تساعد مستخدميها على تكوين توقعاتهم المستقبلية عن النتائج المنتظرة؟

الجدول رقم (32): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثاني.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	24	%66.70
لا	03	%8.30
دون جواب	09	%25
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال نتائج أفراد العينة أن الإجابة بنعم تكررت في 24 مرة بنسبة وصلت إلى 66.70%، كلها ترى بأن مستخدمي المعلومات حاليا يستطيعون تكوين وبناء توقعاتهم المستقبلية عن نتائج المؤسسة انطلاقا من المعلومات التي يوفرها SCF، بينما لا يرى ثلاثة (03) من هؤلاء ذلك صحيحا بنسبة 8.30%، فيما جاء الرد بدون جواب عن هذا السؤال في 09 مناسبات بنسبة وصلت إلى 25%.

*السؤال الثالث: يساعد النظام المحاسبي المالي SCF مستخدمي المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة بهدف التأكيد أو التصحيح، هل أنت مع هذا الجواب؟

الجدول رقم (33): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثالث.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	22	%61.10
لا	02	%5.60
دون جواب	12	%33.30
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن 22 اثنان وعشرون فردا من المستجوبين كانوا في إتجاه واحد وقالوا نعم بنسبة 61.10%،أما النسبة التي لا ترى ذلك صحيحا فكانت 5.60% فقط، في حين بلغت النسبة بدون جواب 33.30%.

*السؤال الرابع: في ظل النظام المحاسبي المالي SCF يتم الإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية بالقدر الذي يجعلها ملائمة لقياس أداء المؤسسة. هل تؤيد هذه الإجابة؟

الجدول رقم (34): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الرابع.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	20	%55.60
لا	02	%5.60
دون جواب	14	%38.90
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال توزيع إجابات أفراد العينة أن عشرون (20) فردا أجابوا بنعم وكانت النسبة تشير إلى 55.60%، حيث يقرون بدور وأهمية الإفصاح عن المعلومات الضرورية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF بشكل يجعلها ملائمة لقياس أداء المؤسسة، بينما نسبة ضئيلة تقدر بـــ 5.60%، أجابت بـــ لا، في حين أن نسبة كبيرة نوعا ما من أفراد العينة كانوا دون جواب.

*السؤال الخامس: هل تعبر المعلومات المحاسبية المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF بصدق عن جميع التعاملات والأحداث المالية؟

الجدول رقم (35): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الخامس.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	31	%86.10
لا	02	%5.60
دون جواب	03	%8.30
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

نرى من خلال الجدول السابق أن واحد وثلاثون فردا (31) من أفراد العينة أجابوا بنعم وبنسبة 86.10%، حيث يقرون بمدى صدق مخرجات النظام المحاسبي المالي في التعبير عن كل التعاملات المالية التي تقوم بها

المؤسسة، في حين نسبة 5.60%لا ترى ذلك صحيحا، أما الخيار الثالث بدون جواب فتكرر في ثلاث مناسبات بنسبة 8.30%.

*السؤال السادس: هل يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات محاسبية مالية سهلة الفهم وتتميز بدرجة عالية من الوضوح؟

الجدول رقم (36): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال السادس.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	32	%88.90
لا	01	%2.80
دون جواب	03	%8.30
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن جل أفراد العينة أجابوا بنعم، حيث يرون أن هذا النظام المحاسبي يوفر ما يمكن من معلومات محاسبية ومالية تكون قابلة للفهم وعالية الدقة والوضوح وكان ذلك بنسبة وصلت إلى 88.90%، في حين تبدو نسبة 2.80% غير موافقة على ذلك، بينما الاختيار الأخر كان بدون جواب وتكرر 03 مرات بنسبة 8.30%.

*السؤال السابع: تكمن فائدة المعلومة المالية في ظل الممارسة المحاسبية الجديدة في تقليل حالات عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات وزيادة مستوى الثقة لديهم. هل تشاطر الرأي؟

الجدول رقم (37): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال السابع.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	22	%61.10
لا	00	%00
دون جواب	14	%38.90
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد العينة تراوحت بين الاختيار نعم بنسبة 61.10%والإختيار دون جواب بنسبة 38.90%، وذلك حول السؤال المتعلق بفائدة المعلومة المالية ومدى زيادتها لمستوى الثقة لدى مستعملي المعلومات والتقليل من حالات عدم التأكد لديهم.

*السؤال الثامن: هل يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية منشورة خالية من الأخطاء وتتسم بالحيادية وعدم التحيز؟

الجدول رقم (38): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثامن.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	22	%61.10
لا	02	%5.60
دون جواب	12	%33.30
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

فيما يخص إحصائيات السؤال أعلاه حول مدى تقديم SCF لمعلومات مالية تخلو من الأخطاء وعدم التحيز، فجاءت الإجابات بنعم بنسبة 61.10%، حيث تكررت الإجابات في 22 مرة، أما نسبة 5.60% فرفضت قبول هذه الإجابة، فيما اختاراثنى عشر من المستجوبين أن يكون رأيهم بدون جواب وبنسبة 33.30%.

*السؤال التاسع: توفر طرق المعالجة والتقييم حسب هذا النظام المحاسبي معلومات محاسبية مالية موثوق بها وتعكس سير الأحداث الاقتصادية في واقع المؤسسة. هل تؤيد هذه الإجابة؟

الجدول رقم (39): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال التاسع.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	29	%80.60
لا	02	%5.60
دون جواب	05	%13.90
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التأييد لهذا الجواب كانت عالية وقدرت بـــ 80.60%، حيث تكررت الإجابات بنعم في 29 مرة، بينما كانت نسبة الرفض 5.60%، في حين كان خمسة(05) من الموجه لهم الاستبيان دون جواب بنسبة 13.90%.

*السؤال العاشر: هل يوفر النظام المحاسبي المالي SCF انطلاقا من القوائم المالية معلومات خاصة بالدورة السابقة تسمح بإجراء المقارنة بين السنوات المتتالية أو السنوات المرجعية؟

الجدول رقم (40): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال العاشر.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	35	%97.20
لا	00	%00
دون جواب	01	%2.80
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإجابة بنعم على هذا السؤال كانت عالية جدا، حيث تكررت 35 مرة وبنسبة وصلت إلى 97.20%، كلها ترى بأن النظام المحاسبي الجديد يوفر معلومات تخص الدورة السابقة ويدعم بها خاصية القابلية للمقارنة بين السنوات، فيما كانت نسبة 2.80% بدون جواب.

*السؤال الحادي عشر: هل تسمح المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي بإجراء المقارنات الدورية بين نتائج المؤسسة ومؤسسات أخرى لنفس القطاع؟

الجدول رقم (41): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الحادي عشر.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	31	%86.10
لا	00	%00
دون جواب	05	%13.90
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 86.10% قالت نعم، حيث تكرر ذلك في 31 مرة، كلها ترى بأن المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي المالي تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسة ومؤسسات أخرى ،لكن تنشط في نفس القطاع، أما النسبة المتبقية 13.90% فكانت بدون جواب.

*السؤال الثاني عشر: يحتاج التطبيق الأحسن لنصوص النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر إلى الإسراع في تفعيل أداء السوق المالي لتحسين مناخ الاستثمار. هل أنت مع ذلك؟

الجدول رقم (42): توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثاني عشر.

الإجابات	التكرار	النسبة %
نعم	26	%72.20
لا	00	%00
دون جواب	10	%27.80
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول السابق حول ما حاجة التطبيق الجيد لنصوص النظام المحاسبي المالي إلى وجود سوق مالي نشط وعلاقة ذلك بتحسين فرص الاستثمار، فجاءت الإجابات واضحة، حيث نسبة 72.20% أجابوا بنعم لتفعيل أداء السوق المالي في أقرب وقت، بينما نسبة 27.80% كانت بدون جواب.

المبحث الثالث:قراءة وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

من خلال الدراسة والتحليل التفصيلي لأسئلة محاور البحث في المطلب السابق، والوقوف على نسب استجابة مفردات العينة لكل سؤال على حدى سواء بالموافقة أو الرفض أو الامتناع عن الجواب، يمكن أن نستخلص الاتجاه العام لنتائج كل محور، ومن ثم نقوم بإسقاط تلك النتائج على فرضيات الدراسة من حيث إثباتها أو نفيها مع تفسير لكل ذلك.

المطلب الأول: قراءة نتائج محاور الدراسة

أولا: النتائج الإحصائية لأسئلة المحور الأول

جدول رقم (43): يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول

الإحصائيات / العبارات	نعم	لا	دون جواب	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه
	التكرار	التكرار	التكرار			
	%	%	%			
1. هل تؤيد الإصلاحات المحاسبية والتغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في الجزائر انطلاقا من سنة 2010 وتعتبرها مفيدة لتطوير العمل المحاسبي؟	32	00	04	2,89	,319	**نعم**
	%88,9	-	%11,1			
2. هل يرجع قرار التخلي عن المخطط الوطني المحاسبي PCN لمحدوديته وعد توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية؟	26	05	05	2,58	,732	**نعم**
	%72,2	%13,9	%13,9			
3. هل ترى بأن النظام المحاسبي المالي SCF جاء استجابة لمتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر؟	34	02	00	2,89	,465	**نعم**
	%94,4	%5,6	-			
4. يرى الكثير أن النظام المحاسبي المالي يستند إلى حد كبير على المرجعية الدولية في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة، هل توافق هذا الطرح؟	22	02	12	**2,56**	,607	**نعم**
	%61,1	%5,6	%33,3			
5. يقترح النظام المحاسبي المالي SCF حلولا تقنية ملائمة للمعالجة والتسجيل المحاسبي للتعاملات الاقتصادية والمالية، والتي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوني PCN، هل تؤيد هذه العبارة؟	32	00	04	2,89	,319	**نعم**
	%88,9	-	%11,1			
6. هل ترى أن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية وبالتالي على عملية اتخاذ القرار؟	29	00	07	2,81	,401	**نعم**
	%80,6	-	%19,4			
7. هل سيساهم التطبيق الفعال لنصوص النظام المحاسبي المالي SCFفي جلب الاستثمار بما أنه يسمح بقراءة موحدة للقوائم المالية؟	33	00	03	**2,92**	,280	**نعم**
	%91,7	-	%8,3			
المتوسط الحسابي العام				**2,79**	**,276**	**نعم**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

يصف الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالمحور الأول الذي يدرس الفرضية الأولى، حيث تبين نتائج التحليل الإحصائي للعبارات من (1 إلى 7) أن المتوسط الحسابي العام لها كان 2,79، وأن الانحراف المعياري وصل إلى 0,276، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا

المحور ما بين (2,56- 2,92) وهو ما يبرر الاتجاه الإيجابي لكل عبارات المحور والاتجاه العام للإجابات حيث كان **نعم**.

ثانيا: النتائج الإحصائية لأسئلة المحور الثاني

جدول رقم (44): يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني

الإحصائيات	نعم	لا	دون جواب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
العبارات	التكرار	التكرار	التكرار			
	%	%	%			
1. هل ترى بأن القوائم المالية حسب SCF تتوافق من حيث الشكل والعرض مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، والاختلاف يكمن في التسميات فقط؟	27	00	09	2,75	,439	**نعم**
	%75	-	%25			
2. يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في إعداد وعرض قوائم مالية سهلة القراءة وواضحة وتقدم معلومات ملائمة وذات موثوقية، فهل توافق على هذه العبارة؟	34	00	02	**2,94**	,232	**نعم**
	%94,4	-	%5,6			
3. تساهم القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم، هل أنت مع هذه الإجابة؟	33	00	03	2,92	,280	**نعم**
	%91,7	-	%8,3			
4. هل تعتبر الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي كافي وملائم وفي الوقت المناسب؟	19	03	14	**2,44**	,652	**نعم**
	%52,8	%8,3	%38,9			
5. هل شكل وطريقة عرض المعلومات في الميزانية تساعد في استنتاج معلومات تفيد في عملية التخطيط والتنبؤ ؟	32	00	04	2,89	,319	**نعم**
	%88,9	-	%11,1			
6. هل ترى بأن جدول حساب النتائج يساعد مستعمليه في تزويدهم بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية بشكل عقلاني؟	27	00	09	2,75	,439	**نعم**
	%75	-	%25			
7. القوائم المالية الجديدة التي استحدثها النظام المحاسبي المالي SCF تعتبر ذات أهمية وتلبي طموحات مستخدميها المساهمين والمقرضين والشركاء، هل أنت مع هذا الجواب؟	28	02	06	2,72	,566	**نعم**
	%77,8	%5,6	%16,7			
8. هل تعتبر الإيضاحات المكملة للقوائم المالية (في الملحق) تفسيرات واضحة وكافية لاستنتاج معلومات مالية؟	27	03	06	2,67	,632	**نعم**
	%75	%8,3	%16,7			
9. يمكن اعتبار القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF قوائم ذات بعد دولي، هل توافق هذا الجواب؟	31	02	03	2,81	,525	**نعم**
	%86,1	%5,6	%8,3			
المتوسط الحسابي العام				**2,76**	**,282**	**نعم**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

يصف الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تخص محور الدراسة الثاني الذي يدرس الفرضية الثانية من أجل اختبارها، حيث تبين نتائج التحليل الإحصائي للعبارات من (1 إلى 9) أن المتوسط الحسابي العام لها كان 2,76، وأن الانحراف المعياري وصل إلى 0,282 وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور ما بين (2,44- 2,94) وهو ما يبرر الاتجاه الإيجابي لكل عبارات المحور وكذلك الاتجاه العام للإجابات الذي كان **نعم**.

ثالثا: النتائج الإحصائية لأسئلة المحور الثالث

جدول رقم (45): يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث

الإحصائيات	نعم	لا	دون جواب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
العبارات	التكرار	التكرار	التكرار			
	%	%	%			
1. هل يقدم النظام المحاسبي المالي SCF معلومات في التواريخ المحددة والمناسبة لتكون ملائمة وتلبي احتياجات متخذي القرارات؟	33	00	03	2,92	,280	**نعم**
	%91,7	-	%8,3			
2. هل يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات تساعد مستخدميها على تكوين توقعاتهم المستقبلية عن النتائج المنتظرة ؟	24	03	09	2,58	,649	**نعم**
	%66,7	%8,3	%25			
3. يساعد النظام المحاسبي المالي مستخدمي المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة، بهدف التأكيد أو التصحيح، هل أنت مع هذا الجواب؟	22	02	12	2,56	,607	**نعم**
	%61,1	%5,6	%33,3			
4. في ظل النظام المحاسبي المالي SCF يتم الإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية بالقدر الذي يجعلها ملائمة لقياس أداء المؤسسة، هل تؤيد هذه الإجابة؟	20	02	14	**2,50**	,609	**نعم**
	%55,6	%5,6	%38,9			
5. هل تعبر المعلومات المحاسبية المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF بصدق عن جميع التعاملات والأحداث المالية ؟	31	02	03	2,81	,525	**نعم**
	%86,1	%5,6	%8,3			
6. هل يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات محاسبية مالية سهلة الفهم وتتميز بدرجة عالية من الوضوح؟	32	01	03	2,86	,424	**نعم**
	%88,9	%2,8	%8,3			
7. تكمن فائدة المعلومة المالية في ظل الممارسة المحاسبية الجديدة في تقليل حالات عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات وزيادة مستوى الثقة لديهم، هل تشاطر الرأي؟	22	00	14	2,61	,494	**نعم**
	%61,1	-	%38,9			
8. هل يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية منشورة خالية من الأخطاء وتتسم بالحيادية وعدم التحيز؟	22	02	12	2,56	,607	**نعم**
	%61,1	%5,6	%33,3			
9. توفر طرق المعالجة والتقييم حسب هذا النظام المحاسبي	29	02	05	2,75	,554	**نعم**

معلومات محاسبية مالية موثوق بها وتعكس سير الأحداث الاقتصادية في واقع المؤسسة، هل تؤيد هذه الإجابة ؟	%80,6	%5,6	%13,9			
10. هل يوفر النظام المحاسبي المالي SCF انطلاقا من القوائم المالية معلومات خاصة بالدورة السابقة تسمح بإجراء المقارنة بين السنوات المتتالية أو السنوات المرجعية؟	35	00	01	**2,97**	,167	**نعم**
	%97,2	-	%2,8			
11. هل تسمح المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي بإجراء المقارنات الدورية بين نتائج المؤسسة ومؤسسات أخرى لنفس القطاع؟	31	00	05	2,86	,351	**نعم**
	%86,1	-	%13,9			
12. يحتاج التطبيق الحسن لنصوص النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر إلى الإسراع في تفعيل أداء السوق المالي لتحسين مناخ الاستثمار، هل أنت مع هذه العبارة؟	26	00	10	2,72	,454	**نعم**
	%72,2	-	%27,8			
المتوسط الحسابي العام				**2,72**	**,318**	**نعم**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

يصف الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تخص محور الدراسة الثالث الذي يدرس الفرضية الثالثة من أجل اختبارها، حيث تبين نتائج التحليل الإحصائي للعبارات من (1 إلى 12) أن المتوسط الحسابي العام لها كان 2,72، وأن الانحراف المعياري وصل إلى 0,318 وقد نالت العبارة رقم (10) على أعلى متوسط حسابي بلغ 2,97 وانحراف معياري 0,167، فيما نالت العبارة رقم (04) على أدنى متوسط حسابي بلغ 2,50 بانحراف معياري قدر بـــ 0,609، وهو ما يبرر اتجاه الإجابات الذي كان إيجابي على غرار كل عبارات هذا المحور.

المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة

من خلال قراءتنا لنتائج محاور الدراسة المبينة في الجداول السابقة رقم (43) و(44) و(45)، سنحاول في هذا المطلب تفسير تلك النتائج مبرزين أهم العبارات التي تدعم إثبات أو نفي الفرضية أولها تأثير مباشر عليها فيما يلي:

أولا/ تفسير نتائج المحور الأول:

كان المتوسط الحسابي العام لآراء أفراد العينة (2,79) والذي يحدد ويبرر الاتجاه العام لإجابات هذا المحور نحو (نعم).

العبارة التي نالت أكبر نسبة تأييد في هذا المحور هي رقم (07) بمتوسط حسابي بلغ(2,92) واتجاه إجابة (نعم)، وهذا يفسر مدى تفاءل الأفراد المستجوبين بقدرة النظام المحاسبي المالي على جلب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لأنه يسمح بقراءة موحدة على نطاق واسع للقوائم المالية.

العبارة رقم (03) نالت على متوسط حسابي قدر بـــــ (2,89) واتجاه إجابة (نعم)، وما يفسر ارتفاع هذه النسبة المؤيدة هو الإدراك الجيد لمفردات العينة لدوافع الإصلاحات المحاسبية وأنها جاءت كاستجابة وضرورة حتمية للتوجه الاقتصادي للدولة نحو الانفتاح أكثر على العالم ومتطلبات اقتصاد السوق.

العبارة رقم (01) التي تدرس مدى تأييد أفراد العينة للإصلاحات والتغيرات في الممارسات المحاسبية، وهل تعتبر مفيدة لتطوير مهنة المحاسبة، فقد جاءت نتائجها إيجابية جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2,89) وهو ما يفسر مدى وعي وإدراك العينة المستجوبة لأهمية هذه الإصلاحات المحاسبية .

العبارة رقم (06) حازت على متوسط حسابي بلغ (2,81) واتجاه إجابات (نعم)، بنسبة تأييد مرتفعة، وهذا يفسر أن جل المستجوبين يرون أن اعتماد الجزائرللمعايير المحاسبية الدولية أو الاقتراب من تطبيقاتها بفضل نصوص النظام المحاسبي الجديد سيكون له انعكاسات ايجابية على الممارسة المحاسبية وعملية اتخاذ القرار.

باقي عبارات المحور كانت متوسطاتها الحسابية ايجابية وتسير في نفس الاتجاه بـــــ (نعم).

ثانيا/ تفسير نتائج المحور الثاني:

لقد بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (2,76) كما حازت جميع عباراته المتمثلة في (09) على موافقة المستجوبين، واتجاه عام ايجابي.

حازت العبارة رقم (02) على أكبر متوسط حسابي وهو (2,94) بانحراف معياري (0,232) واتجاه الإجابة بـــــ (نعم)، حيث أن أغلب الأفراد المستجوبين كانوا مع هذه العبارة، ويعتبرون النظام المحاسبي المالي يساهم في إعداد وعرض قوائم مالية سهلة القراءة ومعلوماتها أكثر ملائمة لصنع القرار كما تتصف بالموثوقية العالية.

كانت أكبر نسبة من المستجوبين حسب العبارة رقم (03) ترى بأن القوائم المالية تساعد في تحليل الوضعية المالية (أي تخدم بشكل كبير التحليل المالي)، وبالتالي مساعدة المستثمرين على اتخاذ مختلف القرارات، على اعتبار أن صناع القرارات في الاقتصادالحديث يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية والمالية أكثر من غيرها من المعلومات، نظرا لارتباطها بالقرارات ذات الطابع الاقتصادي، ولهذا جاء المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على هذه العبارة مرتفع ووصل إلى (2,92) والاتجاه ايجابي.

إن أغلب المستجوبين يجمعون على أن استنتاج معلومات مالية انطلاقا من الميزانية تكون مفيدة لمستخدميها يرجع بالدرجة الأولى إلى شكل وطريقة عرض هذه المعلومات،كما أن أغلبهم (المستجوبين) يرون بأن جدول حساب النتائج يساعد أيضا مستعمليه في استنتاج معلومات ملائمة لاتخاذ قرارات سليمة وهو ما ترجم في المتوسط الحسابي المرتفع للعبارتين (05) و(06) على التوالي (2,89) و (2,75).

لقد سارت نتائج العبارة رقم (07) في نفس الاتجاه بنسبة تأييد عالية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (2,72) حيث تعتبر القوائم المالية الجديدة التي تم استحداثها مع صدور النظام المحاسبي المالي والمتمثلة أساسا في قائمة تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة في نظر أفراد العينة وثائق ذات أهمية وتستجيب لطموحات مستخدميها المتعددين خدمة للاستثمار.

ثالثا/ تفسير نتائج المحور الثالث

جاء اتجاه إجابات أفراد العينة لجميع عبارات هذا المحور إيجابي (نعم) على اعتبار أن قيم كل المتوسطات الحسابية للعبارات الاثني عشر (12) كانت في المجال الإيجابي، كما بلغ المتوسط الحسابي العام (2,72).

نالت العبارة رقم (10) على أعلى متوسط حسابي وهو (2,97) وانحراف معياري (0,167)، حيث نلاحظ أن جل أفراد العينة يجمعون على أن النظام المحاسبي المالي يوفر انطلاقا من قوائمه المالية معلومات خاصة بالدورة السابقة تسمح بإجراء المقارنات الدورية بين نتائج المؤسسة نفسها بين السنوات، أو مع مؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع حسب العبارة رقم (11) كذلك التي بلغ متوسطها الحسابي (2,86) ونسبة تأييد عالية.

نالت العبارة رقم (1) نسبة موافقة وتأييد مرتفعة من المستجوبين، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (2,92) وانحراف معياري (0,280)، حيث يوافق أغلب أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يقدم معلوماته في التواريخ المحددة والمفضلة لتكون أكثر ملائمة لمتخذي القرارات.

كما أن المعلومات المحاسبية والمالية أو مخرجات النظام المحاسبي المالي هي في نظر المستجوبين معلومات واضحة وتتسم بسهولة في الفهم وهذا حسب نتائج الإجابات الخاصة بالعبارة رقم (6)، التي بلغ متوسطها الحسابي (2,86).

حسب العبارة رقم (08) التي بلغ المتوسط الحسابي فيها (2,56) واتجاه إيجابي، وكذا العبارة رقم (9) التي كان متوسطها الحسابي (2,75)، فإن أغلب المستوجبين أجابوا (بنعم)، كما نلاحظ أن هاتين العبارتين تصبان

في خانة توفير خاصية الموثوقية للمعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، وان كلاهما يهدف إلى الإشارة أو تعزيز مبدأ الصدق في التعبير عن كل الأحداث الاقتصادية والتعاملات المالية، كما سارت العبارة رقم (5) في نفس اتجاه العبارتين السابقتين، لأنها تتحدث عن مدى صدق المعلومات المحاسبية المالية الناتجة عن النظام المحاسبي الجديد في التعبير عن كل الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2,81).

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

أولا/ اختبار صحة الفرضية الأولى:

سيتم قراءة وتفسير نتائج الجدول التالي، من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الأولى، ولهذا نحتاج إلى وضع فرضيتين فرعيتين هما: الفرضية الصفرية والفرضية البديلة حيث أن:

H_0: لا يهدف النظام المحاسبي المالي SCF بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير وتحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار.

H_1: يهدف النظام المحاسبي المالي SCF بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير وتحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار.

الجدول رقم (46): نموذج T- Test لاختبار الفرضية الأولى.

المحور	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig
المحور A	36	2,79	,27635	35	60,569	2,03	,000

المصدر، من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة البالغ عددهم 36 المشكلة لمحور الدراسة الأول "يهدف النظام المحاسبي المالي SCF بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير وتحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار" قد بلغ (2,79) بانحراف معياري وصل إلى (0,276)، حيث أن قيمة T المحسوبة بلغت (60,569) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2,03)، مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي نصبت على "يهدف النظام المحاسبي المالي SCF بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى

تطوير وتحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار"، وما يدعم ذلك تحصلنا على مستوى معنوية (sig) يساوي (0,000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05).

ثانيا/ إختبار صحة الفرضية الثانية:

سيتم قراءة بيانات الجدول أدناه وتفسير نتائجه، من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة، ومن أجل ذلك نحتاج إلى وضع فرضيتين فرعيتين هما:

الفرضية الصفرية والفرضية البديلة حيث أن:

H_0: شكل وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF لا يساعد الأطراف المستخدمة لها في إستنتاج معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرار.

H_1: شكل وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF يساعدالأطراف المستخدمة لها في إستنتاج معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرار.

الجدول رقم (47): نموذج T- Test لاختبار الفرضية الثانية.

المحور	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig
المحور B	36	2.76	,282	35	58,825	2,03	,000

المصدر، من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان.

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم 36 والمتعلقة بمحور الدراسة الثاني "شكل وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCFيساعد الأطراف المستخدمة لها في إستنتاج معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرار" قد بلغ (2,76) بانحراف معياري وصل إلى (0,282)، حيث أن قيمة T المحسوبة بلغت (58,825) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2,03)، وبما أننا تحصلنا على مستوى معنوية (sig) يساوي (0,000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)، فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة(H_1) التي نصبت على "شكل وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCFيساعدالأطراف المستخدمة لها في إستنتاج معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرار".

ثالثا/ اختبار صحة الفرضية الثالثة:

سنقوم بقراءة بيانات الجدول أدناه وتفسير نتائجه، من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة، وعليه نحتاج إلى وضع فرضيتين فرعيتين أيضا هما:

الفرضية الصفرية والفرضية البديلة حيث أن:

H_0: تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات لا يساهم في توفير خصائص الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والمقارنة لتحسين جودة المعلومة المالية.

H_1: تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات يساهم في توفير خصائص الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والمقارنة لتحسين جودة المعلومة المالية.

الجدول رقم (48): نموذج T- Test لاختبار الفرضية الثالثة.

المحور	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig
المحور C	36	2.72	,318	35	51,408	2,03	,000

المصدر، من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ونتائجه أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم 36 والمتعلقة بمحور الدراسة الثالث "تطبيق النظام المحاسبي المالي SCFفي المؤسسات يساهم في توفير خصائص الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والمقارنة لتحسين جودة المعلومة المالية" قد بلغ (2,72) وانحراف معياري وصل إلى (0,318) حسب قيمة T محسوبة بلغت (51,408) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2,03)، وبما أننا تحصلنا على مستوى معنوية (sig) يساوي (0,000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)، ففي هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) ونذهب إلى قبول الفرضية البديلة(H_1) التي كانت"تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات يساهم في توفير خصائص الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والمقارنة لتحسين جودة المعلومة المالية".

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط فيه جانبا من الجزء النظري الذي تناولناه في الفصلين السابقين لموضوع دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية وذلك كدراسة ميدانية، وكان ذلك من وجهة نظر عينة معتبرة من محاسبي القاع الاقتصادي العام والخاص، وكذا مكاتب محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، حيث اعتمدنا في اختيار مجتمع الدراسة التي أجريناها على معيار التخصص في مجال وموضوع المحاسبة من خلال الوقوف على آرائهم حول النظام المحاسبي الجديد ومدى قدرته على توفير الخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية المالية.

ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي لإجاباتهم توصلنا إلى:

- موافقة أغلبية المستجوبين على أن النظام المحاسبي الجديد يهدف بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى مواكبة التطور الحاصل في مجال المحاسبة على المستوى الدولي، وأن تبنيه كان تشجيعا للاستثمار.
- موافقة أغلبية المستجوبين على أن شكل وعرض القوائم المالية أصبح يساعد في استنتاج معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرار.
- موافقة أغلبية أفراد العينة أيضا على أن النظام المحاسبي المالي يساهم بنصوصه التطبيقية في توفير الخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية المالية.

الخاتمـــة

خاتمة عامة:

إن الإهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بموضوع التوحيد والتوافق المحاسبي على المستوى الدولي، وظهور الحاجة إلى الحد من الإختلافات بين الأنظمة المحاسبية للدول بما يضمن قراءة موحدة للقوائم المالية المقدمة للأطراف المستخدمة لها ،جاء كنتيجة لتعاظم دور وقيمة المعلومات المحاسبية والمالية ذات الجودة العالية، وتماشيا مع متطلبات العولمة الإقتصادية والمالية ، حيث أصبحت الصفات المتمثلة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية ولا سيما خاصية الملاءمة، الموثوقية ،القابلية للفهم والمقارنة من أولويات أي إدارةمحاسبية عصرية وهدف لكل نظام محاسبي، نظرا لدورها ومنفعتها في صنع وإتخاذ القرار.

والنظام المحاسبي المالي SCF المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية تم إعتماده لتنظيم العمل المحاسبي في الجزائر إستجابة لحاجيات متعاملين جدد محتملين وخدمة لجلب الإستثمار، والذي يحمل في طياته نصوصا وأحكاما تطبيقية تدعو صراحة لذلك على غرار ما جاء في المادة الثالثة من القانون 07-11 "هو نظام لتنظيم المعلومة المالية من أجل عرض كشوف مالية ختامية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة" وكذلك ما تدعو إليه المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 التي أوجبت الخصائص النوعية للمعلومة الواردة في الكشوف المالية بالملاءمة، الدقة والوضوح وقابلية المقارنة، كما يحاول التكيف أكثر مع معايير الإبلاغ المالي من أجل تحقيق توافق وإنسجام بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير الدولية عبر تكييفه أكثر مع أسسها وقواعدها الخاصة بالمعالجة والتقييم.

وهذا ما تم إستنتاجه من خلال الدراسة النظرية حيث لمسنا التطابق الكبير بينهما خاصة من خلال:

- ✓ أهداف النظام المحاسبي المالي تتوافق إلى حد بعيد مع أهداف معايير المحاسبة الدولية لا سيما ضبط مخرجات النظام المحاسبي وتكييفها مع احتياجات مستخدميها.
- ✓ تطابق في شكل وعدد الكشوف المالية.
- ✓ المبادئ المحاسبية التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية تتفقان إلى حد كبير والفرق يكمن في طريقة التقييم وفق التكلفة التاريخية التي يعتبرها SCF الطريقة الأساسية للتقييم.

بينما معايير المحاسبة الدولية تفضل الإعتماد والإتجاه نحو محاسبة القيمة العادلة لأنها تعتمد على الحقائق الإقتصادية ولغة الأسواق المالية وتأخذ في الحسبان أثر التضخم والتغير في الأسعار.

- ✓ هناك تطابق في الخصائص النوعية للقوائم المالية.

أولا/ نتائج الدراسة الميدانية:

ساعدتنا عملية تحليل نتائج الاستبيان على تدعيم وتأكيد الدراسة النظرية من خلال هذه النتائج:

- ✓ هناك تجاوب من أفراد العينة لعبارات المحور الأول، حيث أن الإصلاحات المحاسبية في نظرهم تعتبر مفيدة لتطوير العمل المحاسبي ولها إنعكاس إيجابي على جلب الإستثمار وإتخاذ القرار من أجل مسايرة التوجه الاقتصادي الجديد للدولة.
- ✓ تطبيقات النظام المحاسبي المالي تساهم في ضبط مخرجاته، حيث شكل وعرض القوائم المالية أصبحت بمواصفات دولية تساعد المهتمين بها في عملية تحليل الأداء المالي وإستنتاج المعلومات.
- ✓ إن النظام المحاسبي المالي يقدم معلومات مالية إنطلاقا من قوائمه الختامية وتقاريره المالية في التوقيت المناسب، لتساعد الأطراف المستخدمة لها على بناء وتصحيح توقعاتهم وهو بالتالي يحقق خاصية الملاءمة.
- ✓ يوفر معلومات مالية تتصف بالوضوح وتعبر بصدق عن جميع التعاملات والأحداث المالية كما تتصف بالحيادية وعدم التحيز.
- ✓ هناك إجماع على أنه يحقق خاصية القابلية للمقارنة بما أن القوائم المالية تقدم معلومات خاصة بالدورة السابقة تسمح بإجراء مقارنات دورية بين السنوات أو بين نتائج المؤسسة ومؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع.
- ✓ هناك شبه إتفاق على ضرورة تفعيل أداء السوق المالي أو بورصة الجزائر من أجل تحسين مناخ الإستثمار وإعطاء بعد آخر لخصائص المعلومة المالية.

ثانيا/ الاقتراحات والتوصيات

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن إقتراح التوصيات التالية:

- ✓ تكثيف عمليات التكوين للإطارات المختصة في المحاسبة والتدقيق والأكاديميين وكذا المهنيين لمواكبة التطور الحاصل في هذه المهنة على المستوى الدولي.
- ✓ تطوير وتحسين البرامج التعليمية في المحاسبة في الجامعات بما يتناسب مع ما وصلت إليه هذه المهنة، كالتعمق في دراسة المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها.
- ✓ الإهتمام أكثر بتفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات بما يتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، بإعتباره المسؤول عن إعداد وتوفير المعلومات المحاسبية والمالية بمواصفات الجودة.

- ✓ إلزام أو تقنين بعض الإجراءات المحاسبية التي تهدف الى تعزيز لغة الإفصاح عن المعلومة المالية، حتى يؤدي هذا الأخير دوره الإقتصادي.
- ✓ العمل على الإستفادة أكثر من تجارب بعض الدول الأخرى حول طرق تكييف أنظمتها المحاسبية مع المعايير الدولية، وذلك بتكثيف الدورات التكوينية لخبراء المحاسبة الجزائريين بالخارج أو الإنخراط في المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بهذه المهنة.
- ✓ العمل على خلق بيئة محاسبية تتعاطى بالإيجاب مع جودة المعلومة المحاسبية المالية من جميع الجوانب القانونية والإقتصادية، لا سيما الإسراع في تطوير بورصة الجزائر وتفعيل أدائها من أجل بناء قاعدة للتقييم على أساس القيمة العادلة في الجزائر.

ثالثا/ آفاق الدراسة

تناولنا في هذه الدراسة المتواضعة دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية، ومن خلالها لاحظنا أن موضوعها جديد ومتشعب ويحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا ذكرها كلها، لهذا نرجو أن تكون عما قريب عناوين لدراسات أخرى ، كأن تتناول مثلا:

- ✓ دور التدقيق المالي في تحسين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية المالية.
- ✓ تأثير التوجه نحو القيمة العادلة على تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المقارنة بينSCF و IAS/IFRS من حيث عرض القوائم المالية	26
02	مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي الجزائري	27
03	الفرق بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات	45
04	المعلومات الموجودة في الملحق	64
05	محاور الإستبانة وعدد فقراتها	84
06	الإحصائيات الخاصة بالاستمارات المسترجعة.	85
07	مجالات الإجابة على أسئلة الإستبيان وأوزانها	86
08	معايير تحديد الإتجاه	86
09	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	87
10	توزيع أفراد العينة حسب العمر	88
11	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	89
12	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	90
13	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	91
14	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	92
15	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الأول	92
16	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثاني	93
17	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثالث	93
18	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الرابع	94
19	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الخامس	95
20	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال السادس	95

21	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال السابع.	96
22	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الأول.	96
23	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثاني	97
24	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثالث	97
25	توزيع إجابات أفراد العينة حسب السؤال الرابع	98
26	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الخامس	98
27	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال السادس	99
28	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال السابع	99
29	توزيع إيجابات أفراد العينة حول السؤال الثامن	100
30	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال التاسع	100
31	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الأول	101
32	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثاني	102
33	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثالث	102
34	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الرابع	103
35	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الخامس	103
36	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال السادس	104
37	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال السابع	104
38	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثامن	105
39	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال التاسع	105
40	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال العاشر	106
41	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الحادي عشر	106
42	توزيع إجابات أفراد العينة حول السؤال الثاني عشر.	107
43	يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول	108
44	يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني	109

45	يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث	**110**
46	نموذج T- Test لاختبار الفرضية الأولى	**114**
47	نموذج T- Test لاختبار الفرضية الثانية	**115**
48	نموذج T- Test لاختبار الفرضية الثالثة	**116**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المنظومة المتكاملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي	10
02	العلاقة بين البيانات والمعلومات	45
03	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	54
04	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	87
05	توزيع أفراد العينة حسب العمر	88
06	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	89
07	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	90
08	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	91

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	استمارة استبيان
02	نتائج برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS-20

قائمة الرموز والاختصارات:

الرمز / الاختصار	الدلالة
SCF	النظام المحاسبي المالي
PCN	المخطط المحاسبي الوطني
IAS	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	معايير الإبلاغ المالي الدولية
IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	لجنة تفسير التقارير المالية
LIFO	الوارد أخيرا الصادر أولا
FIFO	الوارد أولا الصادر أولا
CUMP	السعر الوسطي المرجح
GOOD WILL	فارق الاقتناء
FASB	هيئة معايير المحاسبة المالية
PCG	النظام المحاسبي العام الفرنسي

قائمة

المراجع

أولا/الكتب

أ/الكتب باللغة العربية

1. أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015
2. كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وأليات سير الحسابات) وفق النظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، 2013
3. لجنة النشر لمنشورات الصفحات الزرقاء العالمية، النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، 2010
4. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011
5. ج بن ذهيبة، ب تواتي، جيد جدا في التسيير المحاسبي والمالي، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، 2012
6. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، دروس وتطبيقات، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010
7. وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية في القياس والإعتراف والإفصاح المحاسبي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الأول، 2002
8. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، 2009
9. محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001
10. عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 1993
11. عطا الله السيد،نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان، 2009
12. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية)،شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2003
13. خالد الراوي التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000
14. لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، دار النشر للتعليم والتكوين، الجزائر، 2012
15. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006

16. طارق عبد العال حماد ،التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحاليل ،دار نشر الثقافة،الدار الجامعية الإسكندرية،2002

17. دونالد كيسو، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج وسلطان المحمد السلطان، المحاسبية المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية. 1999.

ب/ الكتب باللغة الأجنبية:

1. Jean François des roberts,François Mechin, Hervé Puteaux ,NORMES IFRS ET PME , DUNOD, PARIS, 2004

ثانيا/أطروحات ورسائل جامعية

أ/أطروحات دكتوراه

1. مدني بن بالغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004

2. حواس صلاح، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008

3. عبد الكريم محمد سلمان النجار، مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، شهادة الدكتوراه، جامعة بغداد، 2012

ب/رسائل ماجستير

1. مخلوفي محمد عادل، إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2015

2. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2009

3. صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2010

4. بولجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2014

5. سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2012

6. ناجي بن يحيي، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013

7. منذر يحيى الداية، اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في غزة، رسالة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين،2009

8. ماجد إسماعيل أبوحمام،اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،رسالة ماجستير،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2009

9. ناصر محمد علي المجهلي،خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات،مذكرة ماجستير،جامعة باتنة،2009

10. حامدي علي: أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة،2011

11. مدحت فوزي عليان، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم الماليةفي الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2006

12. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012

13. غزاي سبيل المطيري، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الانترنيت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط،دون بلد،2012

14. زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس،2015.

ج/مذكرات الماستر

1. أوقاسي حكيمة ، سعدي سميرة، تسجيل وتقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر2، جامعة البويرة، 2015

2. بسمة سويد، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة) مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012

ثالثا/ملتقيات ومجلات

أ/ ملتقيات

1. أيت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، تحديات وأهداف، مداخلة مقدمة، بالملتقى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و أليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، جامعة البليدة، 2009
2. مسعود دراوسي، قوادري محمد، ضيف الله محمد الهادي، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة، جامعة سعد دحلب ،البليدة، 2011
3. صبايحي نوال،أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية،مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول،آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية،جامعة الوادي،(دس)
4. سهام موسى، فراح خالد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6-7 ماي 2012، جامعة بسكرة.

ب/مجلات

1. دربوش محمد الطاهر، بن طاهر حسين، بيئة المحاسبة الجزائرية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية، مجلة العلوم الإقتصادية ، التسيير، العلوم التجارية، جامعة خنشلة، العدد 12، 2014
2. بدر الدين فاروق أحمد سالم، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، 2013
3. نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013
4. جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد6، 2009
5. مازن أحمد العمري، مصداقية القوائم المالية وتحليل نتائج العمل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد3، عمان(الأردن)، 2013
6. لطيف زيود، حسان قيطيم ، نغم احمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين، للدراسات والبحوث العلمية،سوريا،المجلد29،العدد 1، 2007

رابعا/ القوانين والقراراتوالمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد: 74 بتاريخ 2007/11/25، الجزائر، سنة 2007
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،المرسوم التنفيذي رقم 156 -08 المتضمن تطبيق احكام القانون 07-11،العدد 27،بتاريخ2008/05/28،الجزائر،سنة2008

خامسا/المواقع الإلكترونية

1. http// ar. w.wikipedia. org/ wiki/

الملاحـــق

جـــــــــــــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــالمـــــــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماسترفي علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال مالية

تحت عنوان

دورالنظام المحاسبي الماليSCF في تحسيـــــــــن جـــــودة المعلومة المالية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...

أما بعد...

يأتي هذا الإستبيان في إطار بحث علمي، نرجو بما لديكم من خبرة في الموضوع بالإجابة على أسئلـــــــــته وإبداء رأيكم بكل دقـــة وموضوعية،للوصول الى أهداف هذه الدراسة وتعميم نتائجها.

نتعهد بإحتفاظنا بالسرية التامة لمعلوماتكم المقدمة ،والتي لن يكون إستخدامها ســـوى لإثراء البحث العلمي،وأن رأيكم حول الأجوبة سيؤخذ بعين الإعتبار دون تحريف أو تغيير،شـــــاكرين لكم مسبقا حسن تعاونكم.

إعداد الطالب:

خرشـــــــيش فـــــاتح

إشراف الأستاذ:

غراس محمد الطاهر

السنة الجامعية2016/2015

القسم الاول : المعلومات الشخصية و الوظيفية

الرجاء وضع العلامة (x) امام العبارة المناسبة :

الجنس : ذكر ☐ ☐

العمر : اقــل من 30 سنـــــة ☐ من 31 الى 40 سنة ☐

من 41 الى 50 سنة ☐ اكثر مــن 51 سنـــــة ☐

المستوى التعليمي : ليســـانس ☐ ماستـــــــــــر ☐

دراسات عليا ☐ شهادات اخرى ☐

الوظيفة الحالية : محاسب ☐ محاسب معتمد ☐ خبير محاسب ☐

محافظ حسابات ☐ مناصب اخرى ☐

سنوات الخبرة : اقل من 5 سنوات ☐ من 6 الى 15 سنة ☐

اكثر من 16 سنة ☐

القسم الثاني : محاور الدراسة

المحور الأول :يهدف النظام المحاسبي المالي scfبنصوصه وتطبيقاته الجديدة الى تطوير و تحديث العمل المحاسبي وتشجيعالاستثمار.

1 – هل تؤيد الإصلاحات المحاسبية و التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في الجزائر إنطلاقا من سنة 2010 وتعتبرها مفيدة لتطوير العمل المحاسبي ؟

نعم ☐ **لا** ☐ **دون جواب** ☐

2– هل يرجع قرار التخلي عن المخطط الوطني المحاسبي pcn لمحدوديته و عدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

3 – هل ترى بأن النظام المحاسبي المالي scf جاء إستجابة لمتطلبات التوجه الإقتصادي الجديد للجزائر ؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

4 – يرى الكثير أن النظام المحاسبي المالي يستند الى حد كبير على المرجعية الدولية في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة.هل توافق هذا الطرح؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

5 – يقترح النظام المحاسبي المالي scf حلولا تقنية ملائمة للمعالجة والتسجيل المحاسبي للتعاملات الإقتصادية والمالية ،والتي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني pcn .هل تؤيد هذه العبارة؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

6 – هل ترى أن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية وبالتالي على عملية إتخاذ القرار؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

7 – هل سيساهم التطبيق الفعال لنصوص النظام المحاسبي المالي scf في جلب الإستثمار بما أنه يسمح بقراءة موحدة للقوائم المالية؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

المحور الثاني :شكل وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الماليscf يساعدالأطراف المستخدمة لها في استنتاج معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرار.

1 – هل ترى بأن القوائم المالية حسب scf تتوافق من حيث الشكل والعرض مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ،والإختلاف يكمن في التسميات فقط؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

2– يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في إعداد وعرض قوائم مالية سهلة القراءة وواضحة وتقدم معلومات ملائمة وذات موثوقية .فهل توافق على هذه العبارة؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

3 – تساهم القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتساعد المستثمرين في إتخاذ قراراتهم .هل أنت مع هذه الإجابة؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

4 –هل تعتبر الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي كافي وملائم وفي الوقت المناسب؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

5 – هل شكل وطريقة عرض المعلومات في الميزانية تساعد في إستنتاج معلومات تفيد في عملية التخطيط والتنبؤ؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

6 – هل ترى بأن جدول حساب النتائج يساعد مستعمليه في تزويدهم بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الإقتصادية والمالية بشكل عقلاني؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

7 – القوائم المالية الجديدة التي أستحدثها النظام المحاسبي المالي scfتعتبر ذات أهمية وتلبي طموحات مستخدميها المساهمين والمقرضين والشركاء.هل أنت مع هذا الجواب؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

8– هل تعتبر الإيضاحات المكملة للقوائم المالية (في الملحق) تفسيرات واضحة وكافية لإستنتاج معلومات مالية؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

9– يمكن إعتبار القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الماليscf قوائم ذات بعد دولي .هل توافق هذا الجواب؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

المحور الثالث : تطبيق النظام المحاسبي الماليscf في المؤسسات يساهمفي توفير خصائص الملاءمة، الموثوقية القابلية للفهم والمقارنة لتحسين جودة المعلومة المالية .

1 – هل يقدم النظام المحاسبي المالي scf معلومات في التواريخ المحددة والمناسبة لتكون ملائمة وتلبي إحتياجات متخذي القرارات؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

2– هل يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات تساعد مستخدميها على تكوين توقعاتهم المستقبلية عن النتائج المنتظرة؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

3 – يساعد النظام المحاسبي المالي مستخدمي المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة ،بهدف التأكيد أو التصحيح .هل أنت مع هذا الجواب؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

4 – في ظل النظام المحاسبي المالي scf يتم الإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية بالقدر الذي يجعلها ملائمة لقياس أداء المؤسسة .هل تؤيد هذه الإجابة؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

5 – هل تعبر المعلومات المحاسبية المالية في ظل النظام المحاسبي الماليscf بصدق عن جميع التعاملات والأحداث المالية؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

6 – هل يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات محاسبية مالية سهلة الفهم وتتميز بدرجة عالية من الوضوح؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

7 – تكمن فائدة المعلومة المالية في ظل الممارسة المحاسبية الجديدة في تقليل حالات عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات وزيادة مستوى الثقة لديهم.هل تشاطر الرأي؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

8– هل يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية منشورة خالية من الأخطاء وتتسم بالحيادية وعدم التحيز؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

9– توفر طرق المعالجة والتقييم حسب هذا النظام المحاسبي معلومات محاسبية مالية موثوق بها وتعكس سير الأحداث الإقتصادية في واقع المؤسسة .هل تؤيد هذه الإجابة؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

10– هل يوفر النظام المحاسبي الماليscfإنطلاقا من القوائم المالية معلومات خاصة بالدورة السابقة تسمح بإجراء المقارنة بين السنوات المتتالية أو السنوات المرجعية؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

11–هل تسمح المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي بإجراء المقارنات الدورية بين نتائج المؤسسة ومؤسسات أخرى لنفس القطاع؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

12– يحتاج التطبيق الأحسن لنصوص النظام المحاسبي الماليscf في الجزائر إلى الإسراع في تفعيل أداء السوق المالي لتحسين مناخ الإستثمار .هل أنت مع هذه العبارة؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **دون جواب**

Fiabilité

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	36	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	36	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,920	28

Effectifs

Statistiques

		Quest1	Quest2	Quest3	Quest4	Quest5	Quest6	Quest7
N	Valide	36	36	36	36	36	36	36
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,89	2,58	2,89	2,56	2,89	2,81	2,92
Ecart-type		,319	,732	,465	,607	,319	,401	,280

Tableau de fréquences

Quest1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	4	11,1	11,1	11,1
	Oui	32	88,9	88,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	5	13,9	13,9	13,9
	Aucune Repense	5	13,9	13,9	27,8
	Oui	26	72,2	72,2	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	2	5,6	5,6	5,6
	Oui	34	94,4	94,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	2	5,6	5,6	5,6
	Aucune Repense	12	33,3	33,3	38,9
	Oui	22	61,1	61,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	4	11,1	11,1	11,1
	Oui	32	88,9	88,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	7	19,4	19,4	19,4
	Oui	29	80,6	80,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	3	8,3	8,3	8,3
	Oui	33	91,7	91,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Effectifs

Statistiques

		Quest8	Quest9	Quest10	Quest11	Quest12	Quest13	Quest14
N	Valide	36	36	36	36	36	36	36
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,75	2,94	2,92	2,44	2,89	2,75	2,72
Ecart-type		,439	,232	,280	,652	,319	,439	,566

Statistiques

		Quest15	Quest16
N	Valide	36	36
	Manquante	0	0
Moyenne		2,67	2,81
Ecart-type		,632	,525

Tableau de fréquences

Quest8

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	9	25,0	25,0	25,0
	Oui	27	75,0	75,0	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest9

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	2	5,6	5,6	5,6
	Oui	34	94,4	94,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest10

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	3	8,3	8,3	8,3
	Oui	33	91,7	91,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	3	8,3	8,3	8,3
	Aucune Repense	14	38,9	38,9	47,2
	Oui	19	52,8	52,8	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	4	11,1	11,1	11,1
	Oui	32	88,9	88,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	9	25,0	25,0	25,0
	Oui	27	75,0	75,0	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest14

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	2	5,6	5,6	5,6
	Aucune Repense	6	16,7	16,7	22,2
	Oui	28	77,8	77,8	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	3	8,3	8,3	8,3
	Aucune Repense	6	16,7	16,7	25,0
	Oui	27	75,0	75,0	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest16

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	2	5,6	5,6	5,6
	Aucune Repense	3	8,3	8,3	13,9
	Oui	31	86,1	86,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Effectifs

Statistiques

		Quest17	Quest18	Quest19	Quest20	Quest21	Quest22	Quest23
N	Valide	36	36	36	36	36	36	36
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,92	2,58	2,56	2,50	2,81	2,86	2,61
Ecart-type		,280	,649	,607	,609	,525	,424	,494

Statistiques

		Quest24	Quest25	Quest26	Quest27	Quest28
N	Valide	36	36	36	36	36
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		2,56	2,75	2,97	2,86	2,72
Ecart-type		,607	,554	,167	,351	,454

Tableau de fréquences

Quest17

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	3	8,3	8,3	8,3
	Oui	33	91,7	91,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest18

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	3	8,3	8,3	8,3
	Aucune Repense	9	25,0	25,0	33,3
	Oui	24	66,7	66,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest19

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	2	5,6	5,6	5,6
	Aucune Repense	12	33,3	33,3	38,9
	Oui	22	61,1	61,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest20

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	2	5,6	5,6	5,6
	Aucune Repense	14	38,9	38,9	44,4
	Oui	20	55,6	55,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest21

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	2	5,6	5,6	5,6
	Aucune Repense	3	8,3	8,3	13,9
	Oui	31	86,1	86,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest22

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	1	2,8	2,8	2,8
	Aucune Repense	3	8,3	8,3	11,1
	Oui	32	88,9	88,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest23

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	14	38,9	38,9	38,9
	Oui	22	61,1	61,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest24

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	2	5,6	5,6	5,6
	Aucune Repense	12	33,3	33,3	38,9
	Oui	22	61,1	61,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest25

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Non	2	5,6	5,6	5,6
	Aucune Repense	5	13,9	13,9	19,4
	Oui	29	80,6	80,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest26

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	1	2,8	2,8	2,8
	Oui	35	97,2	97,2	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest27

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	5	13,9	13,9	13,9
	Oui	31	86,1	86,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Quest28

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Aucune Repense	10	27,8	27,8	27,8
	Oui	26	72,2	72,2	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Effectifs

Statistiques

		Sexe	Age	Niveau	Fonction	Experience
N	Valide	36	36	36	36	36
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		1,42	2,44	1,25	2,14	1,92
Ecart-type		,500	,998	,439	1,552	,732

Tableau de fréquences

Sexe

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	male	21	58,3	58,3	58,3
	fammelle	15	41,7	41,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Age

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moin de 30	7	19,4	19,4	19,4
	de 31 au 40	12	33,3	33,3	52,8
	de 41 au 50	11	30,6	30,6	83,3
	plus de 50	6	16,7	16,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Niveau

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Licence	27	75,0	75,0	75,0
	Master	9	25,0	25,0	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Fonction

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	comptable	20	55,6	55,6	55,6
	comptable Agree	6	16,7	16,7	72,2
	comissaireau comptes	5	13,9	13,9	86,1
	Autres	5	13,9	13,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Experience

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moin de 5 Ans	11	30,6	30,6	30,6
	de 6 au 15 Ans	17	47,2	47,2	77,8
	plus de 16 Ans	8	22,2	22,2	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A	36	2,7897	,27635	,04606

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A	60,569	35	,000	2,78968	2,6962	2,8832

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
b	36	2,7654	,28207	,04701

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
b	58,825	35	,000	2,76543	2,6700	2,8609

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
c	36	2,7245	,31799	,05300

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
c	51,408	35	,000	2,72454	2,6169	2,8321

Effectifs

Statistiques

		Sexe	Age	Niveau	Fonction	Experience
N	Valide	36	36	36	36	36
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		1,42	2,44	1,25	2,14	1,92
Ecart-type		,500	,998	,439	1,552	,732

Tableau de fréquences

Sexe

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	male	21	58,3	58,3	58,3
	fammelle	15	41,7	41,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Age

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moin de 30	7	19,4	19,4	19,4
	de 31 au 40	12	33,3	33,3	52,8
	de 41 au 50	11	30,6	30,6	83,3
	plus de 50	6	16,7	16,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Niveau

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Licence	27	75,0	75,0	75,0
	Master	9	25,0	25,0	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Fonction

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	comptable	20	55,6	55,6	55,6
	comptable Agree	6	16,7	16,7	72,2
	comissaireau comptes	5	13,9	13,9	86,1
	Autres	5	13,9	13,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Experience

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moin de 5 Ans	11	30,6	30,6	30,6
	de 6 au 15 Ans	17	47,2	47,2	77,8
	plus de 16 Ans	8	22,2	22,2	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملخص:

يهدف موضوع البحث إلى معرفة دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في تحسين جودة المعلومة المالية، ومدى مساهمته في توفير الخصائص النوعية للمعلومة المالية، من وجهة نظر عينة من محاسبي القطاع الاقتصادي، بالإضافة إلى مجموعة من محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين عبر إقليم ولاية قالمة، من خلال استقصاء آرائهم حول جوانب عدة من الموضوع عن طريق استمارة استبيان تضم مجموعة من الأسئلة المغلقة، وقد اعتمدنا على البرنامج الإحصائي SPSS20 للحصول على النتائج واختبار الفرضيات.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي له دور وانعكاس إيجابي على تحسين جودة المعلومة المحاسبية المالية، لأنه يساهم في توفير خصائص الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والمقارنة، وأن اعتماده كان خصيصا لتنظيم الممارسة المحاسبية في الجزائر وتطويرها وجلب الاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي SCF، القوائم المالية، المعلومة المالية، الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية.

Résumé :

Cette recherche vise à démontrer le rôle du nouveau système comptable financier pour améliorer la qualité de l'information financière et sa contribution à la fourniture de caractéristiques qualitatives de l'information financière, à partir du point de vue d'un échantillon des comptables de secteur économique, comptables agrées, commissaires aux comptes opérants dans la wilaya de Guelma, grâce à leurs opinions sur plusieurs aspects du sujet par un questionnaire, nous avons utilisé le programme statistique (SPSS. V20) pour obtenir les résultats et de tester les hypothèses.

Nous avons constaté d'après cette étude que le système comptable financier à un rôle et entraine un effet positif sur l'amélioration de la qualité de l'information financière en termes de pertinence, fiabilité, comparabilité et lisibilité, et qui a été adopté afin de réglementer et développer de la pratique comptable en Algérie, et faire attirer l'investissement étranger.

Mots clés : système comptable financier, les états financiers de l'information financière, les caractéristiques qualitatives de la qualité de l'information financière.